العدد ٥٥
يونيه/حزيران ٢٠١٧

نشرة الهجرة القسرية

المآوي في التَّهجير

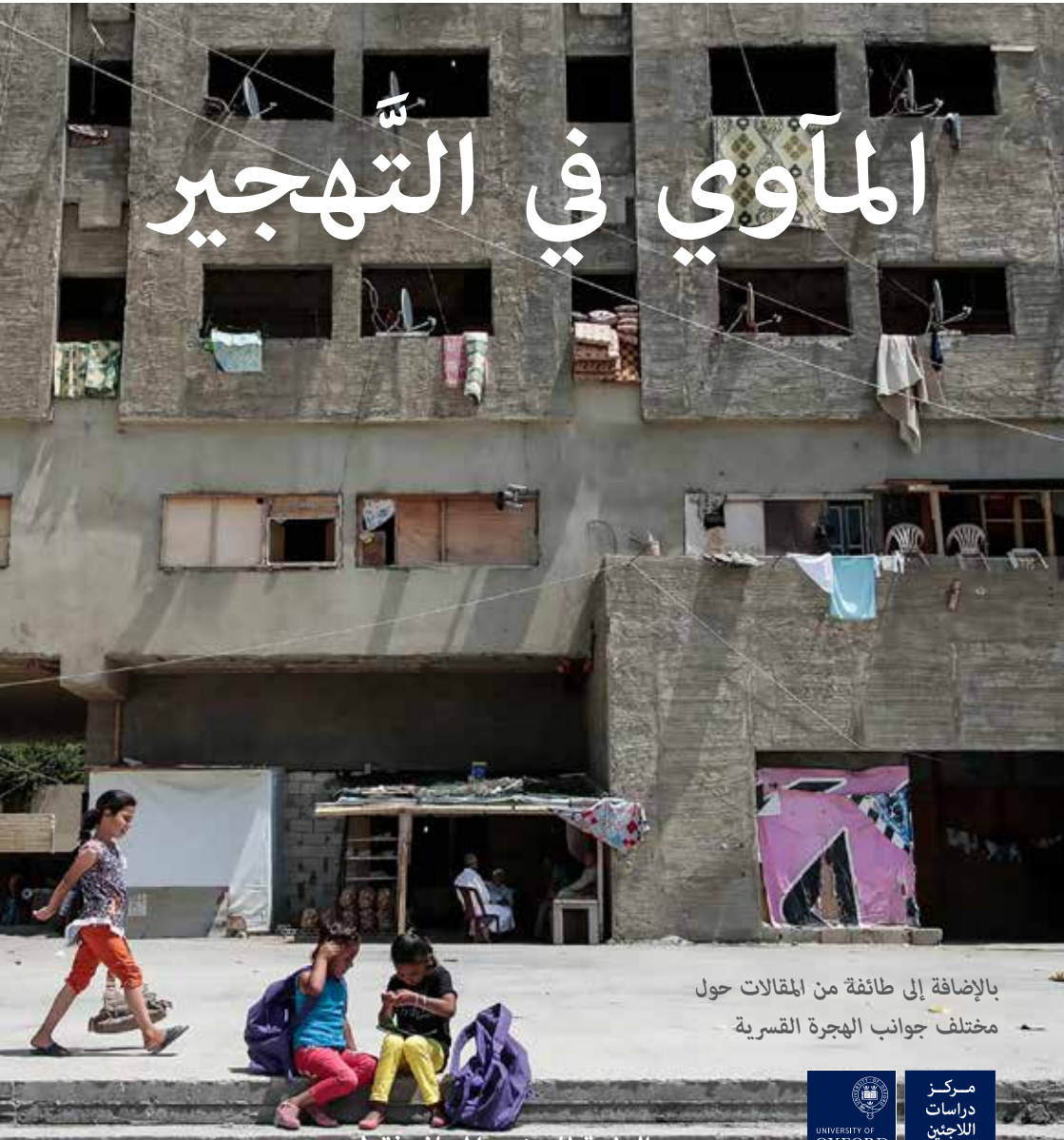

بالإضافة إلى طائفة من المقالات حول
مختلف جوانب الهجرة القسرية

مركز دراسات اللاجئين
UNIVERSITY OF OXFORD

النشرة للتوزيع المجاني فقط

كلمة أسرة التحرير

يحتاج جميع المُهجَّرين دون استثناء إلى نوع من أنواع المأوى، وتفرض الظروف المعاشة على أرض الواقع صورة للمأوى تختلف عن الصورة النمطية المتخيلة لخيمة بدائية أو أغطية مشمعة لكنَّها لا تستوفي في الوقت نفسه المعايير الرسمية الموضوعة للمأوى. ومن هنا، تظهر أنواع من الاستجابات للمأوى والمستوطنات يستخدمها المُهجَّرون أو قد يُنشؤونها بأنفسهم أو قد تنشأ لأجلهم لتترك أثراً عميقاً على خبرتهم في التَّهجير. وينبغي للمأوى أن يقدِّم لقاطنيه نوعاً من الحماية من الظروف الجوية والأمن المادي، وعلى ضوء ذلك تسلط مقالات هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية الضوء على بعض الطرق التي تُمكِّن من تحقيق هذا الهدف.

لكنَّ المهجرين يبحثون أيضاً عن السلامة والراحة والأمن الوجداني وعن خفض بعض المخاطر التي يتعرضون لها والتخفيف عن صعوبة الحياة التي تلازم تهجيرهم بل يبحث البعض منهم مع مرور الوقت عن مأوى يمكن أن يعتبره بيتاً له. ومن شأن التَّهجير أنه يمزّق النسيج المجتمعي أيضاً، لكنَّ منح المُهجَّرين إحساس بوجود بيت والانتماء له قد يتحقق بتوفير المأوى ولو كان مؤقتاً. فعنوان النجاح في المأوى المُرضي والمستدام إنما يُستمدُّ من إعادة تشكيل المجتمع المحلي سواء أكان ذلك بين أبناءَ الجالية نفسها أم بين الجاليات المُهجَّرة بل بين المُهجَّرين والأشخاص الذين توافد المُهجَّرون إلى مكان وجودهم.

تعالج مقالات هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية هذه العوامل من عدة زوايا تضم منظورات المضيفين والهيئات والمصممين والمهجَّرين. فلمقاربات المأوى طبيعة معقدة من ناحية إقامة عناصره المادية في موقع مادي ومن ناحية الاستجابة من خلال المأوى للحاجات الإنسانية الضرورية، وقد أشركت هذه المقاربات كثيراً من الجهات الفاعلة الإنسانية وزاد إشراكها أيضاً للمصممين والمعماريين والمُبتَكرين.

والإرشادات التوجيهية الفنية للمأوى منتشرة بكثرة، فلم نجد داعٍ لمناقشتها في هذا العدد، بل اخترنا بدلاً من ذلك طائفة من المقالات التي تُبرِز بعض جوانب واقع تطبيق هذه الإرشادات. وهناك مقالات أخرى تتحدث عن أين وكيف يُرسِّخ المُهجَّرون أنفسهم ومدى ارتباط اعتبارات التصميم بالواقع الاجتماعي والثقافي للأشخاص الذين سوف يقطنون في المأوى كما تبحث في كيفية بناء الأشخاص لمأواهم ومستوطنتهم وسكنهم فيها وتكيفهم وتعديلهم لها.

نتقدم بالشكر لتوماس ويتورث ونينا بيركلاند من المجلس النرويجي للاجئين، وتوم سكت-سميث من مركز دراسات اللاجئين على مساعدتهما بصفتهما مستشارين للموضوع الرئيسي لهذا العدد.

ونتقدم بخالص الشكر والعرفان أيضاً للآتي ذكرهم على دعمهم المالي لهذا العدد: منظمة مأوى أفضل (Better Shelter)، ومؤسسة هابولد، ومؤسسة هانتر وستيفاني هانتر، والمجلس النرويجي للاجئين، ومؤسسات المجتمع المنفتح، ومنظومات سوريكاتا (Suricatta Systems) ووزارة الخارجية الاتحادية السويسرية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل)، وقسم دعم البرامج والإدارة في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. نُدرِج في الأسفل قائمة بالمانحين الحاليين والحديثين لنشرة الهجرة القسرية.

نسق المقالات ولغاتها: العدد الكامل والمقالات المنفردة متاحة على الإنترنت بصيغتي html وpdf وفي الملفات الصوتية على الرابط التالي: www.fmreview.org/ar/shelter.html. وسوف يُتاح العدد ٥٥ من نشرة الهجرة القسرية والملخص المصاحب له (الذي يحتوي على مقدمات للمقالات جميعاً بالإضافة إلى روابط القارئ الآلي/الويب) مجاناً بإصداريه الإلكتروني على الإنترنت والمطبوع باللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية والإسبانية.

إذا رغبت في الحصول على النسخ المطبوعة للمجلة أو للملخص بأي لغة، يرجى مراسلتنا على البريد الإلكتروني fmr@qeh.ox.ac.uk.

يرجى المساعدة على تعميم هذا العدد من خلال إرساله إلى شبكاتكم وذكره في وسائل التواصل الاجتماعي تويتر وفيسبوك وإضافته إلى قوائم المصادر.

الأعداد القادمة وموضوعاتها الرئيسية:

لمزيد من المعلومات بما فيها المواعيد النهائية لتسليم المقالات لأعداد القادمة، انظر www.fmreview.org/ar/forthcoming

- العدد ٥٦ من نشرة الهجرة القسرية: منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي (الموعد المقرر للنشر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧)
- العدد ٥٧ من نشرة الهجرة القسرية: الشرق الأوسط (الموعد المقرر للنشر فبراير/شباط ٢٠١٨)

تسليم المهام:

يتقاعد موريس هيرسون، أحد المحررين المشاركين في نشرة الهجرة القسرية منذ أوائل عام ٢٠٠٨، في نهاية يونيو/حزيران. ونحن إذ نشكر له مساهمته في نشرة الهجرة القسرية بصفته محرراً مشاركاً نرحب بجيني بيبلز، المحررة المشاركة الجديدة.

انضموا إلينا عبر فيسبوك أو تويتر أو سجلوا أنفسكم في قوائم التنبيه البريدية الإلكترونية عبر الرابط التالي :www.fmreview.org/ar/request/alerts.

ماريون كولدري وموريس هيرسون
المحرِّران، نشرة الهجرة القسرية

مع الشكر لكل الجهات التي ساهمت في دعم النشرة في عامي 2016-2017

تعتمد نشرة الهجرة القسرية في تمويلها بشكل كلي على التمويل والتبرعات لتغطية كل تكاليفها بما فيها تكاليف العاملين فيها. ونود التعبير عن امتناننا الكبير لكل الجهات التي ساهمت في دعم نشرتنا خلال السنوات السابقة ونخص بالذكر الجهات التي ساهمت في دعمنا خلال السنتين الماضيتين:

نتقدم بالشكر أيضاً لكل من دعم إنتاج نشرة الهجرة القسرية ونشرها من خلال تبرعاتهم الفردية التي قدموها من خلال صفحة التبرعات على موقعنا على الإنترنت

www.fmreview.org/ar/online-giving

مهما كانت التبرعات قليلة فسوف تساعد على استمرارية إصدار نشرة الهجرة القسرية. لذلك الرجاء التفكير في التبرع.

ADRA International • Better Shelter • Catholic Relief Services-USCCB • Danish Refugee Council • Entreculturas • Government of Denmark • Government of the Principality of Liechtenstein • Happold Foundation • Hunter & Stephanie Hunt • Immigration, Refugees and Citizenship Canada • IOM • Luxembourg Ministry of Foreign Affairs • Mohammed Abu-Risha • Norwegian Refugee Council • Open Society Foundations • Oxfam • RefugePoint • Suricatta Systems • Swiss Federal Department of Foreign Affairs • UN-Habitat • UNHCR • Women's Refugee Commission

المآوي في التَّهجير

٥ **مستوطنات اللاجئين والتخطيط المناسب**
بريت مور

٧ **المأوى في حالة التّغير المستمر**
تشارلز باراك وبريجيت بيكارد وكاثرين برون

١٠ **استقصاء معماري في توفير السكن للاجئين**
بلاسيدو ليزانكوس وإيفاريستو زاس

١٢ **حالة التعافي الذاتي**
بيل فلين وهولي شوفيلد ولويزا ميراندا موريل

١٥ **مآوي منخفضة التكلفة متاحة محلياً في باكستان**
أمارا مبارك وسعد حفيظ

١٧ **مآوي مسبَّقة الصنع أم حرَّة الصنع؟**
إريت كاتز

٢٠ **مأوى للاجئين القادمين إلى اليونان، ٢٠١٥-٢٠١٧**
جون ف. وين

٢٣ **من لوحة الرسم إلى الأدغال**
بيدرو سايز وكارمين غارسيا

٢٥ **التنوع في البيانات اللازمة لقيادة التصميم**
مارثا تيرنة، ويوهان كارلسون، وكريستيان غوستافسون

٢٧ **الاختيار في حلول المأوى في الصومال**
مارتين غوديريس وغريغ ماكدونالدز

٢٩ **اللاجئون والمدينة: الخطة الحضرية الجديدة لموئل الأمم المتحدة**
رافائيل باير وياسمين فريتسشه

٣٠ **توفير المأوى وسيادة الدولة في كاليه**
مايكل بويل

٣٣ **مخيم يعاد تعريفه كجزء من المدينة**
سيريل هاناب

٣٥ **الاستيلاء على المباني لإسكان اللاجئين: تمبلهوف في برلين**
توبي بارسلو

٣٧ **صناعة البيوت الجماعية في أثناء العبور**
أليكساندرا كوبتيبايفا

٣٩ **مأوى مؤقت دائم في تريستي**
روبيرتا ألتين

٤١ **أثر المأوى الإنساني والمستوطنات البشرية على حماية الطفل**
نيريا أموروس إلوردّوي

٤٣ **خفض مخاطر العنف القائم على الجندر من خلال تحسين تصميم برامج المآوي**
أميليا رول وجيسيكا إزكيردو وألبيرتو بيتشولي

٤٦ **المساحات المزدهرة: تخضير مخيمات اللاجئين**
كاري بيركنز وأندرو آدم برادفورد وميكي توميكينز

٤٩ **إعادة تحديد أغراض المآوي من أجل النَّازحين داخلياً في أوكرانيا**
لورا إ. دين

٥٠ **إعادة إنشاء 'البيت' في شمالي أوغندا**
أليس أنديرسون-غوف

٥٢ **التخطيط لإدماج اللاجئين والمجتمعات المستضيفة في مقاطعة توركانا، كينيا**
يوكا تيرادا وديفيد إيفانز ودينيس موانيكي

٥٥ **الألبان الفقراء الذين استضافوا مُهجَّرين من كوسوفا**
بيريل نيكلسون

٥٦ **استضافة النَّازحين: الضيف والمضيف**
سينثيا كارون

٥٩ **أمن حيازة العقار في السياق الحضري**
نيل برايتون وكيرستي فارمر وأويفيند نوردلي

٦٢ **الأرصفة والأحياء الفقيرة في دكا**
نيلي ليبو وهيو توكفيلد

٦٤ **المآوي الجماعية: غير ملائمة في سياق التَّهجير**
ألينا كوسكالوفا ويان ليليفرير

٦٥ **تصميم أكثر وإبداع أقل**
ميتشيل سيبوس

٦٧ **الحد الفاصل بين الإنساني والمعماري**
توم سكوت-سميث

٨٤ **استخدام المدارس كمأوى للنازحين داخلياً في اليمن**
محمد الصباحي وغيداء مُطهَّر

مقالات عامة

٦٩ **إعداد برامج الحوالات النقدية: دروس مستفادة من شمال العراق**
ايفونه ديبلون وباتريك غوتيكونست

٧٢ **تيسير 'الأمل المعقول' لدى اللاجئين وطالبي اللجوء**
غريغ تيرنر

٧٤ **استضعاف اللاجئين ذوي الإعاقات في مجال التواصل وتعرضهم لأخطار العنف الجنسي والقائم على الجندر: أدلة من رواندا**
جولي مارشال وهيلين باريت وأنجيلو إيبينغو

٧٧ **قوة التَّعليم في حياة اللاجئين: لاجئو سريلانكا في الهند**
أنتوني جيفاراتنام مايوران

٧٩ **الأطفال المولودون للاجئات المغتصبات وانعدام الجنسية في مصر**
محمد فرحات

٨٠ **البرهنة على ممارسة التعذيب: المطالبة بالمستحيل**
لوسي غريغ وجو بيتيت

٨٢ **الولادة في أثناء العبور في اليونان**
راكيل إيستر حورخي ريكارت

٨٣ **أخبار عن مركز دراسات اللاجئين**

صورة الغلاف الأمامي:

في هذا العدد من نشرة الهجرة القسرية، استخدمنا صوراً تعرض عدداً متنوعاً من أنواع المآوي بما فيها المأوي التي شيَّدها المُهجَّرون ووحدات الإسكان التي صممها المعماريون والبنى الحضرية 'المعاد تخصيص أغراضها' بما يخدم استخدامات اللاجئين. وتقوم بعض هذه المآوي على مفهوم 'إعادة البناء الأكثر أماناً' في حين تعكس غيرها ندرة المواد الملائمة المتاحة. وهناك صور أخرى تعرض الناس وقد استضافتهم بيوت العائلات المحلية وأخرى تعرض عائلات أخرى من الواضح أنّها تستأجر مساكن دون المستوى المقبول. ولا يوجد أي صورة من هذه الصور تُعرِّف 'المأوى في التَّهجير'.

إذن كيف لنا أن نقرر أي صورة نستخدم لتكون صورة الغلاف لهذا العدد؟ لقد أردنا أن نتجنب وضع الصورة التقليدية التي تصف لاجئاً معوزاً يعيش في مأوى ثنائي مؤقت يفترش الأرض ببساط وغطاء من اللدائن مع أنّ بعض الناس يرون في مثل هذا المأوى بالفعل الخيار الوحيد المتاح أمامهم. وبالمقابل، لا تُصوِّر المساكن الجاهزة الأنيقة والمعدة في مختلف المواقع في العالم تماماً ما يعيشه معظم النَّازحين داخلياً واللاجئين على أرض الواقع. وأخيراً، قررنا أن تُعبِّر الصورة عن حقيقة تجلت خلال السنوات الأخيرة الماضية في زيادة توجُّه المُهجَّرين إلى العثور على مأواهم بأنفسهم خاصةً في المناطق الحضرية حيث يمكن لخاصية حجبهم النسبية أن تكون مصدراً للقوة والخطر في الوقت نفسه.

إسكان مُقدَّم للاجئين السوريين الذين يتلقون الدعم من منظمة كير الدولية، لبنان. فولفيو زانيليني/ الاتحاد الألماني للإغاثة

نشرة الهجرة القسرية

نشرة الهجرة القسرية

توفر نشرة الهجرة القسرية المنبر لتمكين تبادل الخبرات العملية والمعلومات والأفكار بين الباحثين واللاجئين والنَّازحين داخلياً والذين يعملون معهم. وتُنشَر باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية وتصدر عن مركز دراسات اللاجئين في قسم الإنماء الدولي في جامعة أكسفورد.

أسرة التحرير

ماريون كولدري وموريس هيرسون
(أسرة التحرير)

موريت شوتنفلد (مساعدة المالية والترويج)
شارون إليس (مساعدة)

نشرة الهجرة القسرية

Refugee Studies Centre
Oxford Department of International Development, University of Oxford
3 Mansfield Road,
Oxford OX1 3TB, UK

fmr@qeh.ox.ac.uk
هاتف: 281700 1865 44+
سكايب: fmreview

www.fmreview.org/ar

إخلاء المسؤولية

لا تعكس الآراء الواردة في أعداد النشرة بالضرورة آراء أسرة تحرير النشرة أو آراء مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد أو آراء المنظمات التي ينتمي إليها بعض كتاب هذه المقالات.

حقوق الطبع:

لمزيد من التفاصيل انظر الآتي
أو انقر الرابط التالي
www.fmreview.org/ar/copyright

ISSN 1460-9819

التصميم:
Art24
www.art24.co.uk

طباعة:
Oxuniprint
www.oxuniprint.co.uk

هذا الفتى السوري (15 عاماً) يأمل في أن يعاد توطينه في كندا وهو يخوض الآن المراحل الأخيرة من تقييم وضعه. تعيش عائلته في مأوى مكوَّن من غرفتين في مستوطنة لجوء غير رسمية في لبنان. وقد أعدَّ حقيبته جاهزة للرحيل. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/سيبستيان ريتش

لماذا أخفينا معالم وجهه؟ انظر
www.fmreview.org/ar/photo-policy

الذكرى السنويّة الثلاثون
نشرة الهجرة القسرية

على مدى ثلاثين عاماً منذ عام 1987، صدر عن نشرة الهجرة القسرية مقالات كتبها مزاولون وصانعون للسياسات وباحثون.

رجاءً استخدموا هذه المقالات!

نحن هنا لدعم عملكم ولتيسير التَّعلم لكنَّ ذلك لن يكتمل تحقيقه إلا بمشاركتكم بصفتكم قرَّاء ومتبرعين ومسؤولي اتصال ومؤلفين.

ما المجال المخصص ضمن معرفتك وخبرتك الذي يمكنك إفادتنا به ومشاركته مع عموم قرَّاء نشرة الهجرة القسرية؟ راسلنا على البريد الإلكتروني fmr@qeh.ox.ac.uk برسالة من بعض جُمَلٍ تخبرنا بها عن مقالتك المقترحة وسوف نعطيك التغذية الراجعة والمشورة بشأنها.

يتراوح حجم المقالة الواحدة ما بين 600 كلمة و2500 كلمة، وليس من الضروري أن تكون خبيراً في الكتابة بل يسعدنا أن نتعاون معك لتطوير أفكارك ووضعها في مقالة. ونرحب دائماً بتقديمك لمقالاتك عبر البريد الإلكتروني باللغة الإنجليزية أو العربية أو الفرنسية أو الإسبانية.

انظر www.fmreview.org/ar/writing-fmr للحصول على أفكار حول الموضوعات المناسبة لنشرة الهجرة القسرية وإرشادات الكتابة.

الحصول على هذه المجلة بإصداريها المطبوع والإلكتروني

نشرة الهجرة القسرية متاحة بعدد من الطرق في اللغات الأربعة الإنجليزية والعربية والفرنسية والإسبانية.

فالعدد بالكامل والجميع المقالات المنفردة في هذا العدد، على سبيل المثال، متاحة مجاناً بنسق وكذلك بنسق pdf وكذلك في ملفات صوتية على الرابط التالي www.fmreview.org/ar/shelter.

وهناك أيضاً الملخص المرافق للعدد 55 من نشرة الهجرة القسرية (الذي يقدّم ملخصات للمقالات بالإضافة إلى رمز القارئ الآلي/روابط الويب) وهو متاح على الإنترنت وبإصداره المطبوع أيضاً باللغات الأربع.

هل تريد نسخة مطبوعة؟ إذا رغبت في الحصول على الإصدارات المطبوعة للمجلة أو للملخص بأي لغة، يرجى مراسلتنا على البريد الإلكتروني fmr@qeh.ox.ac.uk مع تحديد حاجتك وتزويدنا بعنوانك البريدي الكامل.

المجلس الاستشاري الدولي لنشرة الهجرة القسرية

يشارك أعضاء المجلس الاستشاري الدولي في نشرة الهجرة القسرية بصفتهم الشخصية ولا يمثلون بالضرورة المؤسسات والمنظمات التي ينتمون إليها.

Lina Abirafeh
Lebanese American University

Guido Ambroso
UNHCR

Alexander Betts
Refugee Studies Centre

Nina M Birkeland
Norwegian Refugee Council

Jeff Crisp
Independent consultant

Mark Cutts
OCHA

Eva Espinar
University of Alicante

Elena Fiddian-Qasmiyeh
University College London

Rachel Hastie
Oxfam

Lucy Kiama
HIAS Kenya

Khalid Koser
GCERF

Erin Mooney
UN Protection Capacity/ProCap

Steven Muncy
Community and Family Services International

Kathrine Starup
Danish Refugee Council

Richard Williams
Independent consultant

مستوطنات اللاجئين والتخطيط المناسب

بريت مور

علينا تطوير عمليات التخطيط لمستوطنات اللاجئين بحيث لا يقتصر دورها على تسهيل التخطيط بعيد الأمد فحسب، بل تسمح أيضاً بالارتقاء والتحسين التدريجي للمستوطنات. ويعد مخيم إمبرة في موريتانيا مثالاً توضيحياً على ذلك.

من المُقدّر أن متوسط عمر مخيم اللجوء هو ١٧عاماً، بحيث تنشأ المستوطنات وتتطور تطوراً تدريجياً ثم عادة ما تتحول من مخيم طوارئ إلى ما هو في الأساس بلدة جديدة. ومع أخذ حقيقة كهذه في عين الاعتبار، تنبثق مجموعة من التساؤلات: ما الدور الذي تمثله الحكومات المضيفة والمجتمع الإنساني في عملية التخطيط للمخيمات الأولية؟ كيف يمكن دمج قضايا التخطيط بعيد الأمد؟ وكيف يمكن لمقاربات التخطيط المستدام أن تُستَخدَم؟ وكيف يمكن إدارة المستوطنات بما يعزز البيئتين المادية والاجتماعية على المدى البعيد؟

غالباً ما تُبنَى معظم المخيمات بسرعة حثيثة استجابةً للتَّهجير سريع الوتيرة، وفي حالات كثيرة تُخطَط المخيمات تخطيطاً تدريجياً تراكمياً يتطور مع مرور الوقت، بل في بعض الأحيان يبدأ التخطيط بعد إقامة المخيم في محاولات لفرض النظام بدلاً من الفوضى والعفوية اللتين لازمتا شكلَ المُخيَّمات وإعداداتها العامة. وحتى عندما لا يتجاهل التخطيط المكاني الأولي للمخيمات قضايا الماء والإصحاح والمأوى وشبكات تصريف المياه والطرق والمواقع المادية لتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الأخرى، سيبقى من الصعب مراعاة العمر الكامل للمخيم خلال مرحلة التصميم، فالمقاومة السياسية والقيود المفروضة على التمويل وغياب الاتفاق على المدة الزمنية كلها عوامل رئيسية تحول دون التخطيط للمخيمات على المدى البعيد.

والسياق السياسي من أكثر العوامل الحاسمة لتحديد كفاءة مستوطنة اللجوء التي تتأثر تأثراً مباشراً أيضاً بعوامل لا تقل أهمية عنه منها على وجه الخصوص سلوك المجتمعات المضيفة والمخاوف الأمنية ومدى استعداد الحكومة المضيفة للوفاء بالتزاماتها، بل تحدد تلك العوامل قابلية نموّ مستوطنة اللجوء ونجاحها. إضافة إلى ذلك، يُنفَى السكان المُهجَّرون، في كثير من الحالات، إلى أفقر الأراضي بعيداً عن المجتمعات المضيفة وبعزلة عن الخدمات دون أن يحظوا بكثير من الموارد الطبيعية. وهذا يحدّ من واقع التكامل مع الخدمات الموجودة ويُولِّدُ عبئاً على المدى البعيد على الجهات المانحة لتمويل المستوطنات التي تكاد فرصة نموها وبقائها تنعدم في غياب الدعم البرنامجيّ المستمر.

هناك في الواقع بعض العوامل المساهمة بازدهار مستوطنات اللجوء وتقدمها بدلاً من أن تبقى تراوح مكانها لكنّ تلك العوامل نادراً ما تكون واضحة أو سهلة التحديد كما أنها غير مستقرة، ومع ذلك، سيكون بمقدور مجتمع اللجوء إذا تمتّع بخاصية اللدونة والقدرة على مواجهة الظروف الاستثمار في المستوطنات خاصةً إذا دُعِّمَ بعوامل تمكينية مثل حصول اللاجئين على الوضع القانوني وأمن حيازة العقارات والفرص الاقتصادية. ثُمَّ إذا كانت التأكيدات السياسية ممكنة وأتيحت الموارد اللازمة لإحداث التطوير التدريجي للمخيمات وتحويلها إلى مستوطنات دائمة، فعندها ستتمكن الجهات الإنمائية والإنسانية الفاعلة من خلال استثماراتها بعيدة الأمد من أن تساعد التخطيط الاستراتيجي للمجتمع بما يضاهي مقاربات التخطيط الحضري التقليدية قدر ما أمكنها ذلك. وكذلك إذا نَظَرَتْ مقاربات التخطيط المكاني إلى مستوطنة اللجوء على أنّها 'نواة' متصلة بالحياة المادية والاجتماعية والاقتصادية للأقاليم المجاورة لا على أنّها 'جزيرة منعزلة' فسوف تضيف مفهوماً مساعداً للتخطيط قصير الأمد وللتدخلات التنظيمية الاستراتيجية اللاحقة.

مخيم إمبرة في موريتانيا نموذجاً

يعيش ما يقرب ٤٦ ألف شخص ممن فرّوا من النِّزاع وانعدام الأمن في شمالي مالي منذ عام ٢٠١٢ في مخيم إمبره جنوب شرق موريتانيا، وما زال المخيم يستقبل ما يقرب ١٠٠ شخص كل أسبوع. وكانت مقاربة الإيواء المعتمدة في المخيم تهدف أولاً توفير الخيام ومعدات الإيواء البسيطة التي تتكون من الأغطية البلاستيكية وأدوات تصليح أعطالها. ومع بداية عام ٢٠١٥، حُسِّن المخيم بكامله باستخدام نظام بناء يعتمد في هيكله على الأقمشة والخشب وهذا ما أتاح للأَسَر اللاجئة مآوٍ مُطوَّرة يمكن وضع بعضها مع بعض بما يحاكي المآوي البدوية التقليدية من ناحية الحجم والمواد، كما تتميز بقابليتها للتكيف مع حرارة النهار وبرودة الليل ويمكن توسيعها وتعديلها وتصليحها وإعادة ترتيبها بسهولة كلما تطوّرت حاجات الأَسَر اللاجئة.

مثال عن العمارة التقليدية. تظهر في الصورة مبانٍ محلية مصنوعة من الطوب والطين يمكن استخدامها كنموذج أوّلي لتحديث مخيم إمبرة.

ومع اتضاح احتياجات مخيم إمبرة على المدى البعيد، أصبحت إمكانية إعادة الترتيب المكاني للمخيم أمراً حاسماً، فمن المحتّم أنّ زيادة الطابع الرسمي للمستوطنات تتطلب نقل بعض المآوي ومد الطرقات وبناء البنية التحتية وإعادة التفكير بعوامل البنية التحتية وعلاقة بعضها ببعض. ومن هنا، يمتلك التصميم الحالي للمآوي وللمستوطنة بكاملها القدرة على إعادة ترتيب أوضاعها بطريقة أكثر تناسباً مع الحاجات بعيدة المدى. كما تتطلب هذه المرونة المالية والمكانية تحولاً استراتيجياً من المقاربة الإنسانية إلى المقاربة الإنمائية التي يجب تطبيقها على مراحل، خاصةً أنَّ اللاجئون أشاروا إلى أنَّ عدداً منهم سيعزف عن العودة لمالي حتى لو كان ممكناً تحقيق درجة معقولة من السلام والأمن هناك في المستقبل القريب، وسيفضلون البقاء في مخيم إمبرة. أيٌّ كان الأمر، ثمة إجماع بأنَّ وضع الأمن في مالي سيبقى كما هو على المدى المتوسط عدا عن أنَّ اللاجئين يتفهمون أنَّ الواقع يشير إلى أنَّ بقاءهم في مخيم إمبرة سيستمر لعدة سنوات قادمة.

وتستخدم أساليب العمارة التقليدية المحلية مواداً محلية لصنع بناء من الطوب الطيني مستقيم الخطوط له سقف مسطّح وفتحات صغيرة تتناسب مع المناخ ويمكن نصبه وتركيبه بسهولة باستخدام المعرفة المحلية المتاحة لكل من مجتمع اللاجئين والمجتمع المضيف. وتوجد فرصة كبيرة للمشاركة في التصميم والبناء، ويناسب هذا النوع من السكن الخطة بعيدة الأمد التي تشتمل على إعادة التنظيم المكاني للمستوطنة.

وما زال ما يقرب ألفي شخص من أزمة اللاجئين السابقة في أوائل التسعينيات في ما يعرف بقرية إمبرة ٢ المتاخمة لمخيم إمبرة الحالي. ويدعم الوجود المستمر لمجتمع اللاجئين الافتراض القائل إنَّ مجموعة أساسية من مخيم إمبرة ستبقى وإنَّ تحسين المستوطنة بعيدة الأمد أمر قابل للتطبيق. ومن هنا أثيرت بعض التساؤلات الأساسية المتعلقة بالتخطيط المكاني. فهل من الممكن تحسين جزء من المستوطنة القائمة لتلبية احتياجات الذين لا يزالون فيها؟ وهل سيشجع ذلك الآخرين على البقاء؟ وهل سيكون من الأفضل تركيز الجهود على قرية إمبرة ٢ من أجل إفادة المهجَّرين بعيدي الأمد الموجودين واللاجئين الحالين الذين ينوون البقاء؟ لهذه الاعتبارات آثار بعيدة الأمد على مدى قابلية المستوطنة على البقاء والنمو ورفاه السكان اللاجئين فيها.

ويجب مراعاة تطلعات مجتمع اللاجئين والمجتمع المضيف معاً عند التفكير بأي حل بعيد الأمد. فاللاجئون حالياً مدمجون جيداً من الناحية الاجتماعية (من خلال التزاوج وصلات

القرابة بين المجتمعين) وعلى الصعيد الاقتصادي (من خلال النشاطات الاقتصادية المشتركة إضافة إلى تجارة المواشي). كما يجب إنشاء عمليات تخطيط مشتركة بين اللاجئين والمجتمع المضيف والحكومة في مرحلة مبكرة من خطة التنمية بما يجعل التماسك الاجتماعي وإدارة الموارد عوامل محورية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط، مع إدراج المستوطنة في هياكل الإدارة والتمويل محلياً وإقليمياً. وذلك من الأمور الأساسية في السياقات التي تكون فيها أعداد الماشية وإدارة الغطاء النباتي ومصادر المياه مصدراً محتملاً للمشكلات. ولا بد من التبكير بإطلاق التشاور والمشاركة الفعالة التي تربط بين السياسات والعمليات والتخطيط المكاني مع احتياجات المستوطنة بعيدة الأمد من أجل ضمان استدامة العملية ومخرجاتها.

بريت مور *mooreb@unhcr.org*
رئيس قسم المآوي والمستوطنات، رئيس مشارك لمجموعة المآوي العالمية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
www.unhcr.org

المأوى في حالة التّغير المستمر

تشارلز باراك وبريجيت بيكارد وكاثرين برون

لا تقدم الإرشادات التوجيهية الإنسانية الحالية تغطية كافية لما يعنيه المأوى في بيئات النِّزاع غير المستقرة والمُطوَّلة خاصةً خارج المخيمات المنظمة. ونقترح أدوات محسَّنة للتصدي لهذه الفجوة.

هناك إرشادات توجيهية ومعايير إنسانية حول كيفية التعامل مع مسألة المأوى في أوضاع التَّهجير، لكنَّ فهمها على أرض الواقع غالباً ما يكون عاماً ويقتصر في بعض الأحيان على التبصّر في السياقات المتنوعة والمتقلبة للنِّزاع. ولا يثار إلا قليل من النقاش حول العلاقة بين خصائص النِّزاع من جهة وتأثير مختلف أنواع توفير المآوي على النِّزاع من جهة أخرى. والمشكلة الأخرى في هذه الإرشادات التوجيهية أنَّها ما زالت موجَّهة نحو انتهاج مقاربات أكثر تنظيماً للمأوى بدلاً من النظر في المستوطنات العفوية القائمة بذاتها. وإضافة إلى ذلك، تميل كثير من المبادرات إلى التركيز على توفير المأوى بدلاً من التفكير في عملية البناء والنشاطات التي تُنفَّذ حول المأوى.

ولبيئات النِّزاع خصائص مميزة لها من شأنها، كشأن التَّهجير الناتج عنها، أن تؤثر على المشروعات والمبادرات المرتبطة بالمآوي تأثيراً مباشراً. وفي مشروعنا البحثي حول 'المآوي في حالة التغير المستمر'، يَنصَبُّ جُلُّ تركيزنا على البعدين المكاني والزماني للنِّزاعات. فحتى في الحالات التي تشابهت فيها أسباب التَّهجير أو أنماطه، سيكون هناك اختلافات بين أنواع العنف وفئات أصحاب المصلحة المعنيين واهتماماتهم وبين المخاطر التي يتعرض لها السكان ومصادر قوتهم أو استضعافهم. فكل حالة تنفرد بخصائصها عن غيرها وذلك ما يُصعِّبُ من تنظيم الخبرات والدروس المستفادة ويُعقِّد من البحث عن إرشادات توجيهية مشتركة أو عالمية.

وهناك عنصر أساسي في العلاقة بين النِّزاع والمأوى ويتمثل في التنافس على المكان من ناحية ملكية الأراضي والوصول لموارد الأراضي، ويمثّل ذلك في معظم الأحيان واحداً من الأسباب الحقيقية للنِّزاع. ولذلك، ستكون التدخلات الإنسانية التي تحتاج إلى الوصول إلى الأراضي واستخدامها جزءاً من النِّزاع بل قد تكون مسيسة وقد تضع المبادئ الإنسانية على المحك. فعندما يؤدي النِّزاع إلى تَعَمُّد تدمير البيوت أو الأراضي كاستراتيجية من استراتيجيات الحرب، يصبح المأوى من الأمور المسيسة. ويمكن أن نلمس ذلك في مواقف أطراف النِّزاع نحو بعض استجابات المآوي في حالات محددة كما في غزة وسوريا وجنوب السودان. وهناك القيود المفروضة على الأراضي وحق الاستيطان وحرية الحركة واستخدام مواد البناء وأساليبها، فهذه القيود قد تعيق فرص إنشاء المآوي بل في بعض الأحيان قد تحدُّ من التدخلات لتقتصر على توزيع المآوي المؤقتة والمواد غير الغذائية.

مقاربة المآوي في النِّزاع

حدَّة التَّهجير وتدفقاته والثقة المتبادلة بين المنظمات الإنسانية والفاعلين المحليين وكثافة المستوطنات والبنى التحتية المتبقية وسياسة الحكومات المضيفة على المستويين المحلي والوطني كلها من الجوانب المؤثرة على تدخلات المآوي. وفي عملنا على 'المأوى في حالة التّغير المستمر' نركِّز على إدماج أبعاد انعدام الاستقرار والمكان والزمان في فهمنا للتفاعلات القائمة بين مختلف أصحاب المصلحة المعنيين.

ويجري عمل المأوى في حالة التّغير المستمر على أساس الفهم الراسخ في قطاع المآوي لما يعنيه 'الإيواء' كعملية وكمنتج نهائي في آن واحد. ووفقاً لهذا الفهم، ليس المأوى مجرد العثور على السلامة بل يرتبط أيضاً بخفض المخاطر والتكيف مع التغيرات المعاشة على أرض الواقع. ولتمكين دمج الإيواء في الإرشادات التوجيهية الحالية ولتحقيق هدف تعزيز فرص تغيير السياسات الحالية، علينا أن نوثّق تاريخ نشوء ممارسات المآوي ومعاني المأوى وتطورها في بيئات النِّزاعات ومدى تكيف تلك الممارسات والمعاني مع حاجات المآوي.

والحساسية تجاه النزاعات ومراعاة واقعها وتحليل الأبعاد المكانية للنزاع من أهم العناصر لكنَّها ما زالت توجهات حديثة نسبياً. ويستفاد من تصميم برامج المآوي المراعية لأوضاع النِّزاع في تمكين رفع مستوى إدارك المخاطر المرتبطة بالسياسة الحاكمة للمآوي لأنَّ وضع البرامج بتلك الطريقة لا يغفل العلاقات القائمة بين حقوق الأراضي والنزاع ولا القيود المفروضة على التنقل في مناطق النِّزاع أو النِّزاعات على الأراضي. ومن أجل تطوير ممارسات المآوي القائمة في بيئات النِّزاع، نقترح التركيز على ثلاثة أبعاد هي الاستجابات المدمجة واللدونة والواقعية.

فأولاً، نظراً لطبيعة المكانية والزمانية للنِّزاعات، يجد المتخصصون في مجال المآوي وغيرهم من الفاعلين الإنسانيين أنفسهم مضطرين لدمج المقاربات القائمة على الحقوق مع المقاربات القائمة على الحاجات ويُجبَرون أيضاً على إعادة التفكير في الحدود الفاصلة بين نطاقي المأوى والحماية والتنسيق المحتمل بينهما. ففي حالة حماية مواقع المدنيين في جنوب السودان، على سبيل المثال، تولّد عن التوتر بين حاجات الحماية والواجبات الإنسانية تحديات كبيرة أمام تحديد الأولويات والتنسيق.[1] ومن الأمثلة الريادية لبرامج المآوي المدمجة ما طوَّره المجلس النرويجي للاجئين في الأردن إذ جمع البرنامج المذكور بين برنامج المآوي وبرنامج الاستشارات الإعلامية والمساعدة القانونية.[2] وتقوم برامج المآوي المدمجة على أساس فهم شمولي كلي للمأوى، ومع أنَّها نُفِّذت بالأصل في بيئات ما بعد الكوارث، فيمكنها أن

مأوى مؤقت في موقع ملكال لحماية المدنيين، جنوب السودان.

تقدم في حالتنا هذه فرصة مثيرة للاهتمام باستخدامها لمفهوم 'الإيواء' في بيئات النِّزاع. وهناك حالياً جهود تبذلها أعداد كبيرة من المنظمات في تبني مقاربة أكثر انتظاماً للوقوف على العوامل الحيوية القائمة بين العنف القائم على الجندر والمأوى، بل هناك جهود تُبذَل لترسيخ هذه المقاربة ضمن إرشادات مجموعة الحماية العالمية حول العنف القائم على الجندر في المأوى والمستوطنة وفي مرحلة التعافي.[٣]

وثانياً، مع أنَّ الحوار والجدل ما زالا قائمين حول فكرة 'اللدونة' التي يُقصَدُ بها القدرة الإبداعية لمجتمع ما في بيئة النزاع على مقاومة آثار النزاع وتحويلها والتعافي منها بطريقة إيجابية وفعالة، فنحن نقترح إجراء مزيد من التحسين والتطوير على معنى تلك الفكرة بحيث تكون جزءاً لا يتجزأ من الإيواء الهادف إلى تعزيز 'اللدونة التحويلية' التي سوف تمكن من الربط بين التدخلات قريبة الأمد وبعيدة الأمد كما أنها سوف تساعد في تجسير الفجوة بين المقاربة القائمة على الحاجات وتلك القائمة على الحقوق. ومن هنا، لا بد من التفكير في الأدوار المرتقبة لكل من الحماية وتوفير المأوى والتعافي والوقوف على عوامل التفاعل فيما بينها، وذلك بتطبيق مقاربة اللدونة عند السعي وراء بناء قدرات الفاعلين المحليين والممارسات المحلية أو منح المهجَّرين الوسيلة اللازمة لبناء تلك القدرات والممارسات. وحتى الانتقال نحو أسلوب الحوالات النقدية أو استقصاء التعافي الذاتي فيمكن قراءة واقعهما من خلال تلك المقاربة.

وأخيراً، هناك النظرة الواقعية العملية التي تمثل نقطة انطلاق مثيرة للمقاربات الرامية لدراسة المأوى في حالة التّغير المستمر. والمقاربة الإنسانية العملية الواقعية ليست بالأمر الجديد، بل هناك من يعتقد أنّها خطوة تسعى للابتعاد عن المبادئ الإنسانية أو تُعارِضُها. وتبعاً لذلك، تواجه المقاربة الواقعية انتقاداً بأنَّها ليست إلا نزعة نحو البحث عما ينجح فعله ضمن منظور قصير الأمد لا بعيد الأمد. لكننا في المقابل نرى أنَّ الواقعية قد تكون عاملاً مساعداً للمقاربة المرنة والمراعية لسياقها في جعل العمل الإنساني مجدياً. فالواقعية تتيح إمكانات استخدام حساسية النِّزاعات في وضع البرامج اللازمة لتحديد ما هو ممكن فعله ضمن سياق محدد للسماح بالمرونة اللازمة ضمن البيئات غير المستقرة. وبالإضافة إلى ذلك، تُمكِّن المقاربة الواقعية من بذل مزيد من التركيز على ما يفعله الفاعلون المعنيون أو بمعنى آخر التركيز على كيفية تعريف المدنيين والفاعلين الإنسانيين للمأوى وطريقة مقاربة كل منهم لذلك المفهوم في حياتهم اليومية وضمن محددات سياق النِّزاع.

الخلاصات

لا بد في سبيل توفير المأوى من تحقيق فهم واضح للبُعدَين الزماني والمكاني لبيئة النزاع المحدد. وفي حالة اتِّباع مقاربة 'المأوى في حالة التّغير المستمر' يمكن استخدام التحليلات المُنفَّذة على أرض الواقع لصياغة مقاربات أكثر اعتماداً على الواقع المحلي للمأوى بما يُكمِّل الإرشادات التوجيهية العالمية العامة، فتوفير المأوى يحدث في سياق النِّزاع، وفي بعض الأحيان يتضمن أبعاداً أخرى منها الاستجابات المدمجة وعناصر اللدونة والواقعية. وبتحسين أدوات تحليل السياق المحلي المحدد وفقاً لعلاقته مع توفير المأوى، يمكن للفاعلين الإنسانيين تطوير فهم أفضل لما هو واقعي وما هو ممكن في وضع معين.

تشارلز باراك *cparrack@brookes.ac.uk*
محاضر رئيسي، مركز التطوير وممارسة الطوارئ (CENDEP)

بريجيت بيكارد *bpiquard@brookes.ac.uk*
معيدة، مركز التطوير وممارسة الطوارئ (CENDEP)

كاثرين برون *cbrun@brookes.ac.uk*
مديرة مركز التطوير وممارسة الطوارئ (CENDEP)

مؤلفون مشاركون، مركز التطوير وممارسة الطوارئ (CENDEP)، جامعة بروكس في أكسفورد
http://architecture.brookes.ac.uk/research/cendep/

١. المنظمة الدولية للهجرة (2016) إذا غادرنا فسوف نُقتَل. دروس مستفادة من جنوب السودان 2013-2016
https://publications.iom.int/system/files/pdf/if_we_leave_0.pdf
(If we leave, we are killed. Lessons learned from South Sudan 2013 - 2016)

٢. شركاء نوشيو (2015) التقرير الختامي. المجلس النرويجي للاجئين، الأردن. برنامج المأوى الحضري المدمج وتقديم المشورة الإعلامية والمساعدة القانونية
http://bit.ly/Notio-NRC-JordanEvaluation
(Final Report. The Norwegian Refugee Council Jordan. Integrated Urban Shelter and Information Counselling and Legal Assistance Programme)
انظر أيضاً مقالة نيل برايتون وكيرستي فارمر وأويفيند نوردلي في هذا العدد.

٣. مجموعة الحماية العالمية (2015) إرشادات توجيهية لدمج العنف القائم على الجندر في العمل الإنساني: خفض المخاطر والترويج للدونة والمساعدة في التعافي، دليل موضوعي حول المأوى والمستوطنات والتعافي. http://bit.ly/GBVguidelines-Shelter
(Guidelines for Integrating Gender-Based Violence in Humanitarian Action: Reducing risk, promoting resilience and aiding recovery)

استقصاء معماري في توفير السكن للاجئين

بلاسيدو ليزانكوس وإيفاريستو زاس

عندما استجاب طلاب العمارة لتحدي مُدَرِّسيهم باستقصاء الخيارات المتاحة للاجئين في مدينتهم، تبين لهم أنَّ هناك أجوبة معمارية بسيطة ومعقولة لحاجة دمج اللاجئين في المدن الأوروبية متوسطة الحجم مثل مدينة أكورونيا.

بصفتنا مدرسون في كلية للعمارة، تحدينا طلابنا ووجهنا لهم هذا السؤال: كيف يمكن لمدينة مثل مدينتنا أكورونيا، في شمال غرب إسبانيا أن تتعامل مع الوضع إذا كان عليها استيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين؟ وشعرنا جميعاً أنَّ ما على كلية الهندسة أن تساهم به لم يكن حتى تصميم نوع جديد آخر من مآوي الطوارئ. وحتى مآوي الطوارئ، على أي حال، كانت بالأصل مرافق معدَّة لأغراض أخرى غير إيواء اللاجئين. وفي مآوي مخيمات اللاجئين، يشير واقع الحال إلى أنَّ تلك المآوي لم تُصمَّم إلا باستخدام عدد محدود من المهاجع أو الأكواخ التي ارتجلها ساكنوها.

ودفعنا تحليل قدرة أكورونيا على استضافة مجموعات من الأشخاص المحتاجين للمأوى إلى تحديد مجموعة متنوعة من الاحتمالات الافتراضية التي يجب مقاربة كل واحدة منها من منظور توافرها، وإمكانيات اللدونة التي تتيحها، وقدراتها وملاءمتها لتسهيل عملية الدمج. وبينما كنا ننظر في جميع المواقع الممكنة في جميع أنحاء المدينة، كان هدفنا تصميم منهجية يمكن تكرار تطبيقها في أي مدينة أخرى تشبه مدينتنا. وحددنا ثلاثة حلول ممكنة:

١. إقامة مخيم في قطعة أرض خالية: وهذا الحل لا يمكن تنفيذه إلا إذا ابتعدنا عن وسط المدينة إلى الأطراف التي تتوافر على الأماكن الشاغرة الفسيحة. ولن يكون هذا الحل مناسباً لأنَّه سيعيق اندماج المقيمين المحلي، خاصة النساء منهم لأنَّه سيبعدهنَّ عن الخدمات التي تقدمها المدينة. ومن المحتمل أن تتحول المستوطنة الجديدة إلى غيتو وعندها ستكون الاستجابة بطيئة إذ إنَّ ذلك الحل يتطلب الإعداد المُسَبَّق للأرض، وربطها بالمرافق العامة، وبناء المخيم ذاته.

٢. استخدام الوحدات السكنية غير المأهولة: وفقاً للبيانات الرسمية الصادرة في عام ٢٠١١، كان هناك ١٩٢٢٨ وحدة سكنية فارغة في المدينة، مفرقة على الأحياء. وما دام الأمر كذلك، سيكون من الصعب لدوائر خدمات الدعم الاجتماعي توفير الرعاية للوافدين الجدد كما أنَّه سيمنع تشكيل الكتلة الحرجة للوافدين الجدد ويعني ذلك عدم إنشاء شبكات المساعدة الذاتية الخاصة بهم.

٣. استخدام مبنى عام قائم: بحثنا عن مبنى تبلغ مساحته حوالي خمسة آلاف متر مربع في أي منطقة وفي أي حالة من الإصلاح أو الترميم وفي أي حالة من الاستخدام. واستبعدنا المباني الأهلية (مع أنَّ أزمة السكان المحلية تركت كثيراً من المباني شاغرة) بسبب مشكلات قانونية. كما استبعدنا أيضاً المباني التي يصعب تكييفها للاستخدام السكني الدائم، مثل المراكز الرياضية والثقافية والدينية والمدارس والمباني الصناعية. وحددنا أربعة مبانٍ محتملة. أحد هذه المباني هو سجن المقاطعة، وهو مهجور الآن وغير مستخدم. والمبنى الثاني عبارة عن مصنع تبغ قديم يخضع في الوقت الحالي إلى تعديلات مستمرة لتحويله إلى مبنى محكمة. أما المبنى الثالث فهو مدرسة داخلية سابقة تخضع الآن للإنشاء لتحويلها إلى قاعة سكنية لطلاب الجامعات. والمبنى الرابع عبارة عن جزء شاغر من الثكنات العسكرية يقع في وسط المدينة التاريخي.

ومن بين هذه المباني الأربعة، استبعدنا مبنى السجن لأنَّه يحمل معانٍ رمزية غير ملائمة وإن كان شاغراً والغرض الأصلي من هذا المبنى معروف جيداً بين السكان المحليين، ورأينا أنَّه لن يكون مناسباً لاستخدام اللاجئين. أمّا الحالتين الثانية والثالثة فيخضعان الآن للتعديل بما يناسب الاستخدام العام، ولذلك، أصبحت الثكنات

العسكرية الخيار الأفضل لإعادة تخصيص أعراضها لإسكان اللاجئين.

وهكذا، توجهنا إلى المبنى لنتحقق مما إذا كان تفكيرنا بشأن ملاءمته للسكن صحيحاً أم لا. ووجدنا جزءاً من مرافق المبنى عبارة عن مهاجع، وتحت السقف نفسه وجدنا مطابخ وأماكن لتناول الطعام وغرفاً مختلفة الأحجام. باختصار وجدنا مُجَمَّعاً سكنياً صالحاً وجاهزاً للاستخدام في أي وقت. (بقية المبنى ما زالت القوات العسكرية تستخدمه.) وفي تقييمنا، وجدنا أنَّ هذه المرافق يمكن تهيئتها على الفور للاستخدام السكني، كما أنَّ بقية المباني الشاغرة بالفعل مثل القاعات، والمستودعات، والمباني الإدارية، يمكن بسهولة إعادة تخصيص أغراضها مقابل تكلفة إضافية بسيطة.

ويوصف هيكل الثكنات بأنَّه شبكة منتظمة من المساحات الواسعة الأساسية بالإضافة إلى تراسين كبيرين. ويحيط بالمجمع سور سليم ليس به أي عطب به نوافذ المسافات بينها متساوية. وكلها مميزات تتيح توفير استجابة معمارية دون التعرض لأي تعقيدات فنية. وبترافق هذه المميزات امع الخصائص لحضرية الإيجابية المحيطة بالمبنى، سيستوفي المبنى متطلباتنا المعمارية لقدرته على تشكيل مجتمع دامج. وسيكون لأفراد هذا المجتمع مطلق الحرية في تقرير تنظيمه وإدارته، وفي كيفية تفاعل أفراده بعضهم مع بعض ومع المجتمع المحلي الذي يستضيفهم. وأخيراً، يسمح المبنى بإجراء تعديلات رمما يُحتَاج إليها بمرور الزمن.

الخلاصة

قيل لنا إنَّ هناك دائماً لاجئين وإنَّهم دائماً يعانون. لكنَّ القانون الدولي وأبسط المبادئ الأخلاقية تملي علينا نحن أن نستقبل هؤلاء الأشخاص وأن نستضيفهم. وبما أننا أكاديميون وجزء لا يتجزأ من الجمهور العام، استخدمنا قدراتنا الخاصة لتحديد المنظمات، والجهات المانحة، والأفراد ذوي الصلة بهذا الموضوع الذين يتعاملون مع وضع اللاجئين من خلال تطوير مجموعة متنوعة من نماذج المباني المعمارية الهندسية.١ وكان من نتائج تطوير هذا البحث أن فهم طلابنا المشهد القائم لأصحاب المصلحة المعنيين والحلول المقدمة واستطاعوا تحديد أماكنهم كمصممين ومهندسين في المستقبل (وكمواطنين).

وأدى بنا هدف تحديد العملية وتحديد الأساليب والطرائق الواجب اتباعها في استضافة واستيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين إلى نتيجة مفادها أنَّ أفضل خيار ممكن، نظراً إلى مدى استعجال الوضع، هو استخدام المباني العامة القائمة الموجودة في المنطقة المركزية وذلك حتى يسهل إدماج الجيران الجدد في المدينة القائمة، وهذا من شأنه منح درجة كافية من المرونة للسماح بتفاعل المستخدمين أنفسهم مع المبنى. وثمة استجابات وحلول معمارية بسيطة ومعقولة لدمج اللاجئين في المدن الأوروبية متوسطة الحجم مثل أكورونيا، شريطةً أن يُدعَمَ هؤلاء اللاجئين باتّباع مقاربات وظيفية، وفنية، وحضرية ملائمة.

بلاسيدو ليزانكوس ***placido.lizancos@udc.gal***
بروفيسور أقدم في التحليل المعماري، كلية العمارة، جامعة أكورونيا.

إيفاريستو زاس ***ezg@udc.es***
بروفيسور، كلية العمارة، جامعة أكورونيا

www.udc.es/?language=en

يستند هذا البحث إلى خبرة تعديلات جزء من المقررات الدراسية لكلية العمارة في جامعة أكورونيا استجابةً 'لأزمة المهاجرين' في أوروبا في عام 2015.

١. انظر أوكوونغا م (2016) 'هاش تاغ عبر الحدود والوجهات: كيف يمكننا مساعدة اللاجئين على أفضل وجه عند وصولهم؟'، ديفيكس
http://bit.ly/Okwonga--AcrossBorders
(#AcrossBorders and destinations: How can we best help refugees on arrival?)

هل يمكن لنشرة الهجرة القسرية أن تدعم طلباً لك للحصول على التمويل؟

أُدرِجَت نشرة الهجرة القسرية في عدة مناسبات في طلبات تمويل البرامج والأبحاث الناجحة بما يحقق الفائدة لكل الأطراف. فإذا كنت متقدماً بطلب للحصول على تمويل خارجي، فلها تكرَّمت بإدراج نشرة الهجرة القسرية في مقترحك (وفي موازنتك) لتعزيز نشر المعلومات والنتائج وآثارها؟ يرجى مراسلة أسرة المحررين على البريد الإلكتروني fmr@qeh.ox.ac.uk

حالة التعافي الذاتي

بيل فلين وهولي شوفيلد ولويزا ميراندا موريل

تعيد معظم العائلات المتعافية من الكوارث الطبيعية بناء بيوتها، وتقدم لنا ممارسات المجتمعات غير المُهجَّرة في التعافي الذاتي مثالاً يمكن أن يستفيد منه السكان المهجَّرون أيضاً.

إلى جانب ما يزيد على نصف مليون أسرة فلبينية، شهدت إريكا وجون راي وأطفالهما الاثنا عشر منزلهم يذهب به إعصار هايان. وبعد مرور عامين، رسوما تصميمات منزلهم الجديد وأعادوا بناءه. وحصلوا على بعض المواد، ومبلغ صغير من المال ومساعدة فنية من إحدى المنظمات غير الحكومية التي تعمل مع شريك محلي، لكنَّ السيطرة على العمل، واتخاذ القرار، والبناء يوماً بيوم كل ذلك كان على نفقتهم الخاصة. فهم «يتعافون ذاتياً». وتجنح وكالات المساعدة الدولية والمحلية للوصول إلى ما بين ١٠ و٢٠٪ من الذين دُمِّرت منازلهم أو تضررت في الكوارث الطبيعية[1] ويعني ذلك تعافي ما بين ٨٠٪ إلى ٩٠٪ تعافياً ذاتياً. وسواء أحصلت هذه الأسر على دعم قليل من الخارج أم لم تحصل، ففي معظم الحالات، ستعيد هذه الأسر بناء منازلها بنفس أوجه الاستضعاف وممارسات البناء السيئة التي كانت في الأصل عوامل مساعدة في وقوع الضرر، والخسارة الاقتصادية، والإصابات، والوفاة.

ومع مرور الوقت، ازداد إدراك قطاع المآوي بأنَّ المقاربة التقليدية المتّبعة في تعافي البيوت ما بعد الكوارث ليست مناسبة لتحقيق كامل الغرض المرجو منها. فهذه المقاربة تتضمن مرحلة الطوارئ التي تستمر في العادة ثلاثة أشهر يعقبها تعافي مبكر ثم إعادة الإعمار. وأصبح تبني المآوي الانتقالية أو المؤقتة شائعاً في حالات الطوارئ التي ظهرت مؤخراً، وينحصر الغرض من المساكن المكونة من غرفة نوم واحدة في تلبية حاجات المقيمين فيها بعض سنوات قليلة إلى أن تتمكن الأسرة من إعادة بناء منزل دائم لها، لكنَّ تلك المآوي غالباً ما تستنفد موازنات المساعدات لتصبح بذلك منازل طويلة الأجل دون المستوى المطلوب. أمَّا برامج التعافي الذاتي، فتقترح توجيه كامل الدعم نحو الهدف النهائي والأخير المتمثل في بناء منزل دائم أكثر أماناً. ومع أنَّ قطاع المآوي لم يصل إلى فهم كامل للعملية، فقد بدأ في تطوير مقاربات فعالة ومناسبة لدعم ممارسة التعافي الذاتي.

وتؤكد الحالة الفلبينية بعد إعصار هايان على كثير من مزايا برنامج التعافي الذاتي كما توضح لنا في الوقت نفسه بعض عيوبه. وتتبلور أهم المزايا حول منح الأسرة حق ممارسة السيطرة والأهلية والاختيار وليس أدل على حسّ الملكية الذي يعززه التعافي الذاتي من ستائر الخيزران جميلة التصميم ونسق قوارير النباتات الأخّاذة التي تزيِّن مدخل كل بيت. كما توفِّق مقاربة التعافي الذاتي بين الاختيار والسيطرة مع التأكيد على أساليب بناء أكثر مراعاة للسلامة وذلك من خلال التدريب والصُّحبة المجتمعية. فتدريب المعماريين المحليين على أساليب البناء 'الأكثر مراعاة للسلامة' يفضي إلى ممارسات أفضل للبناء تتوارثها الأجيال وتصبح عاملاً أساسياً في خفض مخاطر الكوارث على المدى البعيد. فكل أسرة تبني بيتها وفقاً لحاجاتها (وبالطبع وفقاً لوسائلها - وربما يكون ذلك جانب سلبي). وبالمقابل، هناك المنهج 'الجاهز' المصمم للتعامل مع جميع الحالات دون مراعاة لخصوصية كل منها، وهو منهج تتبعه كثير من البرامج التقليدية ويواجه تطبيقه صعوبات كثيرة من ناحية تلبية هذا التنوع للحاجات.

التعافي الذاتي في فانواتو.

وبالإضافة إلى ذلك، تكمل كثيرٍ من الأسر الفلبينية دخلها من خلال إنشاء مخازن عامة صغيرة جداً يسهل دمجها في هذه المنازل المبنية والمصممة ذاتياً. ومن هنا، عندما يكون للساكنين حرية اختيار طريقة تصميم بيوتهم، سيكونون أقدر على الوصول إلى التعافي في سبل كسب الرزق. ومن المزايا الأخرى للتعافي الذاتي أنَّه يجمع بين السرعة والفعالية، إذ يمكن الوصول إلى عدد كبير جداً من الأسر بسرعة لمساعدتهم بالمال، ورفدهم ببعض المواد والمساعدة الفنية والتدريب. وبما أنَّ كمية النّقد المُقدَّم أقل بكثير من تكلفة المنزل الفعلية، يمكن للموازنة أن تصل إلى عدد أكبر من الأسر مقارنة بما يمكن أن يصل إليهم برنامج البيت الكامل التقليدي. ومثال ذلك أنَّ الاستثمار في المساكن ذاتية البناء في باكستان بعد فيضانات عام ٢٠١٠ أثبت أنَّ تكلفة بناء البيت الواحد لا تختلف كثيراً عن تكلفة بناء خيمة.[٢]

لكنَّ التجربة الفليبينية تُظهر في الوقت نفسه بعض التحديات التي تواجه برنامج التعافي الذاتي. وأكثر هذه التحديات وضوحاً تقلُّب الجودة الفنية فرغم نشر رسائل التوعية حول مبدأ 'إعادة البناء الأكثر سلامةً' جاء الامتثال لتلك الرسائل بدرجات مختلفة. أما اختيار العائلات المستفيدة فكان من خلال عملية خاصة انتهت إلى استثناء قدر لا يُستَهَّان به من السكان وبذلك أخفق إرث ممارسات البناء المحسنة في التغلغل ضمن المجتمع المحلي لأنَّ كثيراً من العائلات تعيد بناء بيوتها دون إحداث أي تحسينات على السلامة. ومع أنَّ البيوت المقامة كانت تقدم المأوى وسبل كسب الرزق في الوقت نفسه، ما زالت تفتقر إلى خدمات الماء والإصحاح، بل كانت المآوي تفتقر إلى فرص جمع مياه الأمطار من الأسطح المعدنية الجديدة وتمثل تحدياً أمام تحقيق الحملة الحكومية الرامية إلى إيقاف ظاهرة التغوط في العراء.

مظلة كي للبولو في المملكة المتحدة، بيل فيني

وما ينجح فعله في الفلبين ليس من الضروري أن ينجح في مكان آخر. ومن المؤكد أيضاً أنَّ الانتشار الواسع لممارسة المساعدة الذاتية المجتمعية في الفلبين والوصول الجيد نسبياً للأسواق يتيحان مناخاً جيداً لمقاربة التعافي الذاتي. ومع ذلك، فقد أظهرت الكوارث المؤخرة التي سببتها العواصف، والزلازل، والفيضانات في سياقات مختلفة أنَّ مقاربة التعافي الذاتي غالباً ما تكون مناسبة. وبما أنَّ المجتمعات لا تقف مكتوفة الأيدي عند وقوع الكوارث، فهذا يعني أنَّ الاستعداد لإعادة البناء والتعافي عملية حتمية لا مفر منها.

ومثال ذلك ما حدث في عام ٢٠١٥، إذ دمَّر إعصار بام الجزر الجنوبية لشعب فانواتو على المحيط الهادئ وفقدت بعض القرى كل منازلها تقريباً. لكنَّ العائلات، خلال أيام معدودة، سرعان ما بدأت باستخلاص المواد، وتجفيف قش النخيل والبدء في إعادة بناء منازلهم. ولم تكن ثمة أسواق علاوةً على قلة الطرق في جزيرة تانا الأكثر تضرراً، ولذلك كان واضحاً من البداية أن المساعدة بالمال لن تكون مجدية أو مناسبة. وغالباً ما تُبنَى المنازل هناك من المواد الطبيعية المُجمّعة من جزر قريبة. ورغم التحديات اللوجستية الكبيرة، بدأ برنامج التدريب المصحوب بتوزيع مجموعة الأدوات (المسامير والمرابط) خلال أسابيع قليلة في دعم عملية التعافي الذاتي.

وفي المقابل، لم يكن التعافي بذلك الوضوح بعد زلزال غورخا في نيبال في عام٢٠١٥. فهناك عدد من العوامل أثَّرت على كل من عملية التعافي الذاتي نفسها والدعم التنظيمي لها نذكر منها: البناء الحجري للإسكان، والخدمات اللوجستية لطبيعة الأرض الجبلية، وتأخر الحكومة في تقديم الإعانات والمساعدات، وأخـيراً ضرورة الامتثال لكودات البناء ومعاييره.

التعافي الذاتي للفئات السكانية المهجرة

تُعَـدُّ الأبحاث في مجال التعافي الـذاتي عقب الكوارث أمراً مستحدثاً تماماً واقتصر تركيزها على المجتمعات الريفية التي تأثرت بالكوارث 'الطبيعية' مثل العواصف، والزلازل، والفيضانات. وعلى العموم، لم تُهَجّر هذه الأسر مع أنَّ الكوارث الطبيعية تعد سبباً من أسباب الهجرة القسرية. فثمة بون شاسع بين الأسرة التي فقدت منزلها في عاصفة وبين الأسرة اللاجئة أو النَّازحة داخلياً التي فرَّت من موطنها. فالأسرة المنكوبة بالكارثة الطبيعية تستطيع أن تعيد بناء بيتها على أرضها؛ في حين تضطر الأسرة المُهجَّرة إلى الاستقرار في مخيم أو على حافة المدينة وذلك وضع محفوف بالمخاطر. ومع ذلك، هل هناك فوائد محتملة من النظر في حلول المأوى للفئات السكانية النازحة أو المهجرة من خلال عدسة التعافي الذاتي؟

في الواقع، لا تتجاوز نسبة اللاجئين والنَّازحين داخلياً في العالم ٣٠٪ ممن تؤمِّن المنظمات الدولية سكناً لهم أما عن النسبة المتبقية ٧٠٪ فيقيمون في بيوت بالأجرة، أو يستضيفهم الأصدقاء والعائلة وينامون نومات خشنة في مآوي مؤقتة. وبطريقة أو بأخرى فهم 'يتعافون ذاتياً' إذا كنا نعني بعملية التعافي، أو التأقلم، باستخدام موارد الأسرة الخاصة، ودون تدخل أو سيطرة خارجيتين كبيرتين على مسارهم نحو التعافي. وهناك كثير من أمثلة اللاجئين والنَّازحين داخلياً والنَّازحين بسبب الكوارث خاصة في المناطق الحضرية الذين استفادوا من تعريف التعافي الذاتي هذا.

فثمة لاجئون من المستعمرة الإسبانية السابقة في الصحراء الغربية يعيشون في معسكرات في الجزائر منذ عام ١٩٧٦. والطبيعة القاسية للمناخ الصحراوي والطبيعة الترحالية له يتطلبان حلولاً خاصة لحاجاتهم السكنية. ومع درجات الحرارة التي ترتفع نهاراً لتصل إلى ٥٠ درجة وتنخفض إلى درجة البرودة ليلاً، ليس أمام ساكني الصحراء إلا أن يكون لديهم سكنان: خيمة كبيرة خضراء وبيت من الطوب الطيني بنوافذ قريبة من الأرض للتهوية وتلطيف الجو. فصلابة الطوب الطيني وحرارته إضافة إلى الخيمة جيدة التهوية يوفران خليطاً مناسباً من البيئات لقاطني الصحراء. وتوفر المنظمات غير الحكومية الدولية وجماعات التضامن قماش الخيم أما تصميم الخيمة، وصناعتها، وتحديد موقع نصبها كل هذا يحدده ويقرره اللاجئون الذين يحققون التعافي الذاتي من نواحي السيطرة والاختيار والقدرات التي يتمتعون بها، على الأقل فيما يخص السكن.

وفي مخيم كاكوما للاجئين، الذي أُفتُتِحَ في شمال غرب كينيا في عام ١٩٩٢، نشأ لدى كثير من من اللاجئين شعور عميق بالفخر بمنازلهم. فقد زيَّنوا المنازل على أذواقهم ووفق قيمهم الخاصة، وزرعـوا الأشجار والزهور خارجها، لدرجة أنهم انخرطوا في مسابقات مع الجيران حول إضفاء الطابع الشخصي على أماكن المعيشة التي يعيشون فيها.[٢] وتُبَيِّن هذه التصرفات الطرق التي يحدث بها التعافي الذاتي، كما هو مفهوم هنا، في أوضاع التَّهجير المطوَّلة.

ومن الواضح أنَّ التعافي الذاتي في سياق الكوارث الطبيعية هو عملية تلقائية. ومن الواضح أيضاً أنَّ كثيراً من الفئات السكانية المهجَّرة تمارس الاختيار والقدرة على اتخاذ خياراتها السكنية، فكثيراً ما يُترَكُ اللاجئون والنَّازحون داخلياً على العموم دون أي خيار آخر سوى التأقلم والتكيف بأنفسهم. لقد طُبِّق برنامج التعافي الذاتي بمقاربة تُعنَى بالتمكين أكثر مما تُعنَى حقيقة بالبناء والتعمير، ومن الممكن الاستفادة من تلك البرامج في سياق اللاجئين والنَّازحين داخلياً وإن اختلف في تفاصيله عن سياق التَّهجير الذي يعقب الكوارث الطبيعية.

بيل فلين *Flinn@careinternational.org*
مستشار رئيسي حول المآوي، منظمة كير الدولية في المملكة المتحدة، ومدير برنامج الأبحاث 'تعزيز بناء أكثر أماناً: دعم التعافي الذاتي' *http://promotingsaferbuilding.org/*

هولي شوفيلد *hschofield@careinternational.org*
باحثة، منظمة كير الدولية في المملكة المتحدة

لويزا ميراندا موريل
MirandaMorel@careinternational.org
مساعدة بحث، منظمة كير الدولية في المملكة المتحدة

www.careinternational.org.uk

جاء هذا البحث نتيجة جهد تعاوني بين منظمة كير في المملكة المتحدة، ومعهد التنمية الخارجية، وكلية لندن الجامعية، وهيئة المسح الجيولوجي البريطانية بتمويل من صندوق أبحاث التحديات العالمية.

١. باراك س وفلين، ب. وباسي م. (2014) 'إيصال الرسالة غير تعاف ذاتي أكثر سلامةً في المأوى ما بعد الكارثة' منظمة البيت المفتوح 39 (3)
http://bit.ly/parrack-flinn-passey-2014
(Getting the Message Across for Safer Self-Recovery in Post-Disaster Shelter)

٢. هندريكس إيه، وباسو م.، وسبوزيني د.، وفان إيويجك ل. وجوركوسكا هـ (2016) 'السكن المبني ذاتياً كبديل للتعافي ما بعد الكوارث' المعهد الفدرالي السويسري للتكنولوجيا في زيورخ
http://bit.ly/Hendriks-et-al-2016
(Self-built housing as an alternative for post-disaster recovery)

٣. فييسا دهو إ. (2009) 'على متن السلحفاة» نشرة الهجرة القسرية، العدد 33
www.fmreview.org/ar/protracted/feyissa (Riding on the back of a tortoise)

مآوي منخفضة التكلفة متاحة محلياً في باكستان

أمارا مبارك وسعد حفيظ

أثرت فيضانات عام ٢٠١٠ في باكستان على ١٨ مليون شخص. ومع انخفاض التمويل من الجهات المانحة وحدوث الفيضانات مرة أخرى في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، تطلَّب الأمر من مجتمع المساعدات الإنسانية حلولاً منخفضة التكلفة وفي الوقت نفسه يمكن توسيع نطاقها لتلبية كل من الحاجات الفورية والانتقالية في مناطق جغرافية مختلفة.

تمثلت مقاربة برنامج المأوى بغرفة واحدة الذي نفَّذته منظمة الأمم المتحدة للهجرة (المنظمة الدولية للهجرة) في باكستان لتلبية حاجات التعافي للمجموعات السكانية المتأثرة في ٢٠١٠ في الابتعاد عن الاستجابة المعتادة في حالات الطوارئ. فقد فضَّلتْ المنظمة طرق البناء المحلية والعمل مع المزاولين والمجتمعات المحلية على حد سواء لتحقيق ملكية واسعة النطاق لمنازل منخفضة التكلفة، وتمكنت المنظمة من مساعدة ما يزيد على ٧٧ ألف أسرة متضررة من الكوارث في بناء مآوي تصمد في مواجهة الكوارث. واستخدمت المنظمة في البناء أساليب تقليدية ومواد محلية، ما أدَّى إلى تقليل الآثار السلبية على البيئة والحد من الآثار المتعلقة بالعمل التي تنشأ في المآوي التي تستخدم المواد الصناعية والطوب المحروق. ومن خلال الدعوة إلى إيجاد حل صادر عن البيئة المحلية، كان على البرنامج مواجهة تحديين رئيسيين: إقناع المعنيين بالعمل في المجال الإنساني بتبني مبادئ توجيهية جديدة والتأثير على التغيير السلوكي طويل الأجل في المجتمعات المحلية.

البناء لتمكين مواجهة مخاطر الكوارث

ينبع سبب تفضيل الفاعلين الإنسانيين استخدام مواد صناعية في بناء المآوي من افتراضات بتفوق مواد البناء الحديثة على مواد البناء المحلية والتقليدية متجاهلة في ذلك الآثار السلبية البيئية والاجتماعية لمواد البناء الحديثة. والسبب الآخر أنَّ نموذج المأوى بغرفة واحدة يتيح الفرصة لإضفاء الطابع الشخصي على هذا النوع من المآوي ما يقود إلى تعميم مبدأ الحد من مخاطر الكوارث.

ويتميز المبنى بغرفة واحدة بانخفاض تكلفته، وصلاحيته كحل لإيواء السكان المحليين بالإضافة إلى قلة آثاره السلبية على البيئة. ومن خلال التدريب المفصَّل على مستوى القرى، شجّع البرنامج المجتمعات المحلية على تبني أساليب الحد من مخاطر الكوارث مثل رفع الوطيدة، وتعزيز قاعدة الجدار من خلال 'المرتكز المحملي' واستخدام خليط من الطين والجص منخفض التكلفة للصق الجدران. وأتاحت طريقة البناء هذه مشاركة المرأة في إعادة بناء المآوي، مقارنة بالمقاربة القائمة على المقاول إذ كانت المواد الصناعية تُسلَّمُ مباشرة إما من خلال العاملين في المنظمات غير الحكومية أو من خلال البناة أنفسهم. وساعدت مشاركة الأشخاص في تعافيهم -'التعافي الذاتي'- في زيادة الشعور بالملكية والفخر بالمآوي الجديدة، ويتضح ذلك جلياً في الزخارف والتصميمات على واجهات الجدران. وأثبت برنامج المأوى بغرفة واحدة أنَّ حلول المأوى الملائمة محلياً والأكثر سلامة التي استفادت من تقنيات السكان المحليين ومن قدراتهم يمكن تنفيذها بتكلفة منخفضة.

وكان التحدي الرئيسي أمام البرنامج يتمثل في تحقيق إجماع وموافقة نظراء الحكومة المحليين والإقليميين والمنظمات غير الحكومية في مجموعة عمل المأوى حول المقاربة المقترحة، لأنَّ النظرة السائدة لتلك المآوي في ذلك الوقت كانت سلبية إذ لم يُنظَر إليها على أنَّها قوية أو متينة ما دامت مبنية بالطرق التقليدية. وإثر ذلك، حدث هناك أخذ وجذب سياسي لا يُستَهَان به بين هيئات إدارة مخاطر الكوارث الوطنية والإقليمية، بعد أن أصبحت تلبية الحاجة الملحة ومحدودية التمويل سبباً في حصول برنامج المأوى ذي الغرفة الواحدة على مزيد من القبول. وخلال الفترة التجريبية، أُعطِيَ متلقو المساعدات مجموعة من الخيارات في صورة مواد يمكنهم استخدامها. ومع ذلك، كان من المستحيل توفير خيار المواد التي ينبغي تسليمها، وتقديم المشورة الفنية المفصَّلة، وبناء القدرات على نطاق كاف. ولذلك، شجَّعت منظمة الأمم المتحدة للهجرة (المنظمة الدولية للهجرة) الأسر تشجيعاً كبيراً على اختيار التصميم التقليدي المحلي لملاءمته لطبيعة الأرض والبيئة المحلية أكثر من المواد الحديثة المصنَّعة، علاوة على أنَّه منخفض التكلفة. وأدَّت ممارسات جمع البيانات المفصَّلة والمشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين الفنيين إلى وضع

إرشادات توجيهية لتعزيز البناء ذي الغرفة الواحدة المبني من الطين والجص كنموذج يلائم السياق المحلي.

ونُفِّذَ ما يقرب من ١١ ألف و٧٥٠ دورة تدريبية مجتمعية لأكثر من ٥٠٠ ألف شخص وأفراد المجتمع المحلي بمن فيهم أكثر من ١٣٠ ألف امرأة. وعلى ضوء الدروس المستفادة من الفترة التجريبية، جاء التدريب تفاعلياً وعملياً وغالباً ما استُكمل التدريب النظري ببناء مأوٍ توضيحية عملية. وعلى هَذا النطاق، لم يكن من السهل توحيد نوعية مجموعات التدريب بين الشركاء التنفيذيين لكنّ ضوابط الرقابة مثل المنسقين المجتمعيين، والرقابة المباشرة وآليات الشكاوى ضمنت مراعاة أقصى درجة ممكنة من الجودة.

ملكية المجتمع المحلي من خلال النقد

بخلاف الطريقة المعيارية الموحدة في توفير مواد بناء المآوي، وفَّر البرنامج دعماً نقدياً مباشراً مكّن الأسر من تقرير خياراتهم حول التصميم، والمواد المستخدمة، وطبيعة عملية البناء وفي الوقت نفسه تلقي التدريب الفني. وكان الدعم النقدي مشروطاً بمعالم انتقالية مرحلية في إتمام عملية البناء وقد دُفِعَت الأقساط بعد رصد ضمان الجودة.

وأُجريَ تقييم لبرنامج عامي ٢٠١١-٢٠١٢ ثبت من خلاله أنَّ جميع الأشخاص الذين حصلوا على المنح النقدية استخدموها على وجه الخصوص في بناء المآوي. ومع ذلك، ورغم ما أُشِيرَ إليه من كفاية المنح، أشارت الأدلة السردية إلى أنَّ المتلقين للمنح اُضطروا إلى تحمل نفقات إضافية لنقل المواد وشراء مواد إضافية، خاصة الأبواب والنَّوافذ. ومع ذلك، ساهمت هذه المقاربة القائمة على النقد في منح فرصة الاختيار ودعم قدرات المساعدة الذاتية للمجتمعات المحلية كما ساهمت في انتعاش الأسواق المحلية وسلاسل التوريد.

واستخدمت منظمة الأمم المتحدة للهجرة (المنظمة الدولية للهجرة) ممارسات جيدة من مشروعات التمويل متناهية الصغر وتبادلت مع لجنة المأوى ذي الغرفة الواحدة ضابط ارتباط لكل مجموعة من الأسر المستفيدة. وقد عين ضَابِطَ الارتباط القائمون على بناء المآوي كشخص يثقون به ليمثلهم أمام الشريك المحلي وأمام منظمة الأمم المتحدة للهجرة (المنظمة الدولية للهجرة). ووُجِدَ أنَّ هذه الطريقة أكثر فاعلية في الاستفادة من الضغوط التي تمارسها جماعات الأقران لضمان إنجاز جميع المباني ضمن الإطار الزمني المتفق عليه في مجتمع بعينه.

وغالباً ما يكون ضابط الارتباط ذاك زعيماً محلياً كأن يكون زعيماً دينياً محلياً، أو مدرساً أو رجل أعمال/سيدة أعمال شريطة أن يكون متعلماً وقادراً على فتح حساب مصرفي له ثم يتولى مسؤولية تسلم المدفوعات النقدية نيابة عن المجموعة ويوزعونها. ومن خلال وجود هؤلاء القادة المعينين الذين يتولون مسؤولية توزيع النقد ورصد التقدم المحرز، زاد البرنامج من تغطيته زيادة كبيرة لتشتمل على المرأة، وكبار السن، وذوي الإعاقة وغيرهم ممن لا يرغبون أن يكونوا جزءاً من البرنامج بسبب قيود ثقافية.[١]

لكنَّ المشتريات المحلية كانت تحدياً واجهه المشاركون في المشروع في ٥٠٪ من الحالات، بسبب تضخم تكاليف المواد في حالات الطوارئ على وجه الخصوص، ووجود مشكلات في النقل وتردي نوعية المواد. ومع ذلك، ففي معظم الحالات، أدت مشاركة ضباط الارتباط المجتمعيين والعاملين في المنظمات غير الحكومية في الوساطة المحلية والمشتريات الجماعية نيابةً عن المجتمعات المحلية الموافقة على ذلك إلى التخفيف من هذه التحديات.

كما تأثرت القدرة على بناء المآوي تأثراً شديداً بالموسم الزراعي، فالأسر المضغوطة بشدة في مواردها المالية لا تستطيع تحمل فقدان مصدر دخلها الأساسي. وفي معظم الحالات، يعني هذا أنَّ النِّساء يتحملنَّ مسؤولية كثير من أعمال البناء في حين يعمل الرجال في الحقول. ومع كل ذلك، ليس ثمة ما يشير إلى استياء المجتمع المحلي من نموذج التعافي الذاتي. وفي الواقع، أثبت المستفيدون ارتفاع حسّهم بامتلاك البرنامج بل تمكنوا من صرف الموارد في إضفاء الطابع الشخصي على أبنيتهم.

الخلاصة

لتعزيز قاعدة الأدلة من أجل الاستجابات المستقبلية، يتولى الفريق العامل المعني بالإيواء البحث لفهم اللدونة النسبية، والاستدامة ومقبولية أنواع المآوي المختلفة. وسيمكنهم ذلك من تقديم إرشادات وتوجيهات مجربة علمياً حول حلول المآوي منخفضة التكلفة وفي الوقت نفسه تقاوم الفيضانات، وتتفق مع العمارة المحلية ومع أساليب البناء المحلية، وتقلل الآثار البيئية مع تقديم

أفضل مردود للإنفاق، حتى لو لم يحقق هذا النوع من المآوي مسألة المتانة تحقيقاً كاملاً حتى الآن.

كما أدخلت استراتيجية المأوى ذي الغرفة الواحدة نموذج البناء منخفض التكلفة في المجتمع المحلي في إقليم السند الريفي حيث لم يكن لدى الأشخاص هناك أي دراية بتدابير الحماية من الفيضانات، لكنَّ استخدام النقد مكّنهم من 'التعلّم عن طريق الممارسة'. ومما قيلَ عند تقييم البرنامج، « إنَّ البرنامج حقق أهدافه بصفة عامة [وإنّه] محل تقدير عالمي لدى المستفيدين [...] خاصةً النِّساء اللواتي هنَّ البناة التقليديون في جنوب إقليم السند».[٢] ومن المثير للاهتمام، بالإضافة إلى إنجازات البرنامج، أنَّ بعض النِّساء تمكَّن من رفد مصادر دخلهنَّ من خلال مهارات البناء اللاتي اكتسبْنها وتعلمْنها في أثناء بناء منازلهن. وبالإضافة إلى ذلك، تحدث المستفيدون من البرنامج عن كثير من المزايا الخاصة بالحد من مخاطر الكوارث التي تعلموها وطبقوها في أثناء عملية البناء. ومع ذلك، ما زالت الأدلة على تقليد الأشخاص الذين لا يتلقون أي مساعدات لأساليب وتقنيات المأوى ذي الغرفة الواحدة محدودة. ومع ذلك، فإنَّ عملية إعادة البناء الواضحة النجاح 'التي يقودها القاطنون'، وتحقيق أقصى حد ممكن من تغطية الأسر الأكثر استضعافاً واستراتيجيات التنفيذ المشابهة، كل ذلك ما زلنا نستعين به في برامج التعافي الخاصة بالمأوى في عام ٢٠١٧.

أمارا مبارك amubarak@iom.int
مديرة العمليات الإنسانية، بعثة منظمة الأمم المتحدة للهجرة (المنظمة الدولية للهجرة) في باكستان

سعد حفيظ shafeez@iom.int
مسؤول البرامج، بعثة منظمة الأمم المتحدة للهجرة (المنظمة الدولية للهجرة) في باكستان

منظمة الأمم المتحدة للهجرة (المنظمة الدولية للهجرة)
www.iom.int

١. بيريريا م م (2016) 'باكستان: إشراك النساء في إعادة التعمير' سلايد شير
http://bit.ly/IOM-PakistanWomen-in-ORS
(Pakistan: involving women in reconstruction)

٢. مركز المآوي في بعثة منظمة الأمم المتحدة للهجرة (المنظمة الدولية للهجرة) في باكستان (2014) تقييم برنامج مأوى الغرفة الواحدة في الاستجابة لفيضانات عام 2011 جنوب السند، باكستان، الوثائق القُطريّة للمنظمة الدولية للهجرة
http://bit.ly/IOM-ORS-Evaluation2011
(Evaluation of One Room Shelter Programme for the 2011 flood response in South Sindh, Pakistan)

مآوي مسبَّقة الصنع أم حرَّة الصنع؟

إريت كاتز

تمثل الأشكال المعمارية لمآوي الطوارئ وطرق بنائها دوراً جوهرياً في تمكين سكّانها من التعامل مع تهجيرهم، وربما تمنحهم الشعور كما لو أنهم في بيتهم ولو مؤقتا.

تنطوي الحاجة الإنسانية للإقامة مهما قصرت مدتها على شكل من أشكال الشعور 'بأنَّ المرء في بيته'، ذلك المكان الذي نشعر أنه يبادلنا الانتماء. لكنّ هذا الشعور يُحطمه التهجير القسري. ففي البداية، تحطّمه الحاجة الملحّة لترك البيت والديار وما يرافق ذلك من خوف بأنَّ ما خلّفه المُهجَّر وراءة سوف يتغير إلى الأبد. ثمّ يُحطم الشعور ذاته ثانية بفعل الغموض الذي يَلفُ مستقبل المآوي المؤقّتة الممتدة على طول طريق الهجرة. وفي موقف مضطرب كهذا، غالباً ما يُختَزَل معنى المأوى إلى وظيفته الأساسية في توفير الحماية المادية التي تطغى على أدواره الأكثر تعقيداً المتمثلة في تحقيق الأمن والانتماء. وتعجز مآوي الطوارئ عن تعويض هذا التمزق والشكوك المتعددة الطاغية على حياة المُهجَّرين القسريين مهما بلغ تأثير الاختلافات المعمارية لتلك المآوي وفضاءاتها المتميزة على ساكنيها.

ويمكن تقسيم الأنواع المتعددة لمآوي الطوارئ على العموم ضمن فئتين رئيسيتين ترتبطان بمختلف الفاعلين وتنشآن نماذج متباينة من ناحية المكان. النوع الأول يُعرَف بالمأوى 'مُسبَّق الصنع' وهو مصنوع من المواد المصنّعة ويمكن نقله وتجميعه في الموقع المخصص بسرعة وسهولة. أما النوع الثاني فيبنيه المُهجَّرون بأنفسهم باستخدام مواد وأساليب البناء المتاحة وهذا ما يمكن أن يعرف بالمأوى 'حُرّ الصنع'، وليس لهذا النوع من المآوي تصميم ومواصفات محددة وإنما يُبنى بالاعتماد على مهارات المهاجرين الارتجالية والموارد المتاحة.

وعادة ما تهتم النقاشات المعمارية بالعلاقة بين شكل المأوى ووظيفته. ومع ذلك، لا تقتصر أهمية تحديد هذين النوعين من المآوي على فهم الخصائص المعمارية الواضحة التي يتميز بها كلا النوعين فقط، بل تضم أيضاً تحديد العلاقة بين أسلوب السكن بهما وطريقة إنتاجهما لما لذلك من تأثيرات مهمة على حياة الناس.

المأوى مسبَّق الصنع

يعود تاريخ المأوى مُسَبَّق الصنع إلى فترة الحداثة المبكرة حينما كانت الخيام والأكواخ المُصنّعة تُستَخدَم بسبب التوسّع الاستعماري والانتشار العسكري السريع. وفي الآونة الأخيرة، نُقلَت الأكواخ الخشبية والقماشية والفولاذية حول العالم لإيواء الجنود أو لإعادة توطين السكان المدنيين، ثم اعتمدت الهيئات الإنسانية هذه الطريقة لاحقاً لإنشاء أول مخيمات المهجَّرين. وما زالت هذه الطريقة مستمرة حتى اليوم مع وجود أنواع أخرى من المآوي مُسبَّقة الصنع مثل حاويات الشحن المعاد ترتيبها أو المآوي ضمن حزمة شقق وحدات إسكان اللاجئين[1] وبينما تتنوع هذه المآوي الإنسانية تنوعاً هائلاً من حيث التصميم، تميل كلها للاستجابة إلى أبسط المتطلبات المعمارية. ومن هذه المتطلبات إيواء أجساد عدد محدد من الأشخاص في مختلف الظروف الجوية لمدة زمنية مؤقتة، ويجب أن تكون رخيصة إلى حد ما، ويسهل نقلها إلى أجزاء العالم المختلفة. ومن أجل هذه الأسباب صُمِّمت هذه المآوي كمعدّات مسبَّقة الصنع يمكن للعمالة غير الماهرة أن تنصبها بسرعة.

تأتي المآوي مسبَّقة الصنع في بعض الأحيان على أحدث ما توصّلت إليه تكنولوجيا البناء، لكنَّ المأخذ عليها أنَّها تُصمَّم لتلبية الحاجات العامة في أماكن غير محددة ولأناس غير محددين. ومما يؤخذ على هذا النوع من المآوي أيضاً أن المواد المصنوعة منه تناسب ظروفاً مناخية معينة أكثر من غيرها كما أنَّ طريقة بنائها تمنع من تعديلها لاحقاً لتسهيل استخدام قاطنيها أو لتلبية حاجات أو عادات معينة. وإضافة لذلك، تنتشر المآوي بأعداد ضخمة في الموقع وغالباً ما تكون ضمن شبكة يسهل إنشاؤها والرقابة عليها وإدارتها وعادة ما تُنتِج فضاءات مكررة ضعيفة الجودة لتلبية غرض محدد

إيريك كاتر

مخيم الحاويات وجزء من غابة كاليه، أبريل/نيسان ٢٠١٦.

لكنَّها بذلك تصبح منفِّرة لساكنيها. أما الفكرة التي تقول إنَّ المآوي مسبّقة الصنع يمكن طيّها وحزمها كما كانت بالأصل ومن ثَمَّ إعادة استخدامها كحل مستدام مثالي لمشكلة التّهجير فهي فكرة مغلوطة لأنّ هذه المآوي سريعة التضرر بمجرد العيش بها ولا يمكن إعادة استخدامها لاحقاً. كل تلك المصاعب ليست محض صدفة ولكنّها أعراض مرافقة لطريقة تصميم تلك المآوي.

وإضافة لذلك، مع أنَّ هذه المآوي تفيد في حماية المُهجَّرين من أشعة الشمس والمطر وتوفر الحد الأدنى من الخصوصية لسكّانها، فهي في الوقت نفسه تمثل مساحات مفرَّغة من الطابع الشخصي وذلك يعني إمكانية إنشائها وإدارتها ومن ثم محوها لكنَّها لا تتيح المجال أمام ساكنيها لتعديلها بما يلزم لجعلهم يشعرون بالمأوى وكأنه بيت لهم ينتمون إليه. وهذه الطبيعة اللاشخصية للمأوى ليست ناتجة بالضرورة عن ضعف التصميم أو الجهل المعماري، لكنّها تتناسب مع أهداف الذين يشترونها وينشرونها دون أن يكون عليهم العيش بها.

المأوى حُرّ الصنع

مثل هذه المآوي يصنعها سكانها بمساعدة الآخرين، ولا تقتصر مزاياها على مجرد أنَّها توفر بيئات مختلفة، لكنَّ نمط ابتكارها يترك أثراً مختلفاً على المُهجَّرين قسراً الذين يعيشون فيها. وتُصنع هذه المآوي من أي مواد أو موارد يمكن العثور عليها قرب الموقع باستخدام طرق بناء مبتكرة في الإنشاء. ويختلف بعضها عن بعض باختلاف صانعيها الذين يبنونها وفقاً لحاجاتهم اليومية وعاداتهم وتقاليدهم.

ومثال ذلك ما المآوي في مخيم 'الغابة' في كاليه، إذ بنَت المجتمعات الدارفوريّة مجمّعات مشابهة للمساكن التقليدية التي اعتادوا عليها في دارفور، بينما أصبحت المآوي التي بناها الأفغانيون في الشارع الرئيسي لمخيم الغابة محلات بقالة ومطاعم وصالونات حلاقة في النهار، ما أتاح للاجئين سبيلاً لكسب الرزق. ولهذا السبب، شاع في مخيم الغابة شعور قوي 'بالانتماء للمكان' حيث كانت المآوي تختلف بأشكالها وأحجامها. وابتكر سكان مخيم الغابة بيئة معمارية تراعي خصوصية الموقع والمجتمع منحت كثيراً من المهجَّرين القسريين شعوراً أقل لا شخصانية تجاه المكان والهُويَّة والانتماء.

تتحدى قدرة المُهجَّرين القسريين على بناء فضاءاتهم الخاصة القواعد التي تحكمهم وأحياناً تغيرها، وذلك لأنها تمكّنهم وتسمح لهم البدء بإعادة تأسيس أنفسهم كأشخاص مستقلين بذواتهم ضمن ما استجدّ عليهم من ظروف. وهذه الأماكن الجديدة التي يبنونها لا تحميهم من العوامل الجوية فحسب بل تدعهم في استعادة الشعور بالقوة في أماكن لجوئهم الجديدة وتمكّنهم في بعض الحالات من بناء علاقات التضامن مع المجتمعات المضيفة التي تساعدهم في بناء هذه المساحات والتأثير على بيئاتهم الجديدة في أثناء سعيهم للتغيير.

تطور عمارة مآوي الطوارئ

من الممكن أن تتطور المآوي مسبّقة الصنع بمرور الوقت إلى مآوٍ حرّة الصنع وذلك من خلال عمليات تهدف إلى إزالة الطابع الرسمي عنها وإدخال العمارة التشاركية عندما يغيرها القاطنون ويضعون يدهم عليها. وتعتمد هذه الاحتمالية على عاملين رئيسيين: أولاً، المآوي مُسبّقة الصنع بما يشتمل على شكلها والمواد التي صنعت منها، وثانياً، أسلوب الحكم في المخيم وما إذ كان يشجع تخصيص المآوي أم لا. وعادة ما تجمع الطريقة التي تضفي على المأوى طابعاً غير رسمي بين محاسن المآوي حرة الصنع ومسبّقة الصنع إذ تساعد هذه الحقيقة المهندسين المعماريين والمصممين على إعادة التفكير بالمآوي لا كحلول جامدة فحسب وإنما كحلول أكثر مرونة وقابلية للتكيف. كما يمكن للمآوي المنتجة بما يسمح لها الانتشار السريع أن تُصمَّم كهياكل تسمح لساكنيها تغييرها ونقلها وإعادة تخصيصها بسهولة بما يتوافق مع احتياجاتهم وتفضيلاتهم المحددة. ويمكن لمآوي الطوارئ هذه أن تشكل وحدات يمكنها أن تصبح جزءاً من البيئات الحضرية دائمة التطور أو نواة لمستوطنات دائمة في حالات التهجير المُطوَّل. وبذلك، يمكنها أن تعمل كنواة لوحدات إسكان مدروسة تتطور بمرور الوقت لتشكل حتى لو مؤقتاً مساحات شبيهة بالبيت تمنح ساكنيها الهُويَّة والشعور بالانتماء.

إيريت كارتز *ik300@cam.ac.uk*
معماري وباحث، مركز دراسات النزاعات الحضرية، قسم العمارة، جامعة كامبردج *www.urbanconflicts.arct.cam.ac.uk*
ومدير الدراسات في العمارة وزميل أكاديمي في كلية غيرتون.

١. انظر مقالة في هذا العدد لمارتا تيرني ويوهان كارلسون وكريستيان غوستافسون.

مأوى للاجئين القادمين إلى اليونان، ٢٠١٥-٢٠١٧

جون ف. وين

تجاوزت أعداد الأفواج الهائلة القادمة إلى اليونان منذ عام ٢٠١٥ العرض المتاح للمآوي المقبولة تجاوزاً كبيراً. وما زالت محاولات تقديم الحلول مستمرة.

تَحمَّل ما يزيد على مليون لاجئ ومهاجر تجشُّم عناء رحلة محفوفة بالمخاطر إلى أوروبا منذ أوائل عام ٢٠١٥. ففي بداية حالة الطوارئ هذه، وصلت أفواج من اللاجئين بأعداد مهولة إلى جزر بحر إيجه، وليسبوس، وخيوس، وساموس، وليورس، وكوس إلى درجة فاقت قدرات السلطات البلدية المحلية من ناحية توفير أماكن الإقامة واستنفدت حلولها المناسبة لتوفير المأوى. لذلك، طلبت الحكومة اليونانية المساعدة في إنشاء 'نقاط ساخنة' يتعين على جميع الوافدين الجدد المرور بها من أجل عملية التسجيل. وفي عالم مثالي يتوافر على أنظمة التسجيل ذات الأداء الفعال ويتميز بقدرات هائلة على توفير أماكن مخصصة للإيواء، تنقل العبَّارات الاعتيادية الأشخاص من الجزر، ومن المفترض أن تستطيع الخدمات مواجهة الوضع. لكنَّ ما حدث عكس ذلك، إذ لم تستطع السلطات مواجهة هذه الأعداد وإدارتها.

وتقع نقطة موريا الساخنة في ليسبوس في موقع صعب لأنَّه كان قد صُمِّم في السابق عام ٢٠١٣ ليكون مركزاً للاحتجاز. والقدرة الاستيعابية لهذا الموقع في توفير مهاجع للاجئين لا تزيد على ٧٠٠ شخص في حين أنَّ الوضع في هذا الوقت يتطلب ٢٣٠٠ مهجع وليس ثمة أي حلول لتوفير أماكن إقامة مؤقتة لسد الفجوة. ولسوء الحظ، مع عدم توفير موقع جديد، كانت ظروف العيش في المأوى وما زالت دون المستوى بكثير.

وبالإضافة إلى عدد الخيام العائلية المحدود التي تمثل العمود الفقري للاستجابة العالمية في توفير المأوى في حالات الطوارئ، نُصِبَ ما يزيد على ٣٠٠ وحدة سكنية للاجئين في ليسبوس وأثبتت فعاليتها كمآوي مؤقتة أو كمساحات يمكن استخدامها لدعم الخدمات في كثير من النقاط الساخنة، مثل مركز موريا للتسجيل وموقع كارا تيب الفائض باللاجئين. فالوحدات السكنية للاجئين عبارة عن مجموعات مُسبَّقة التجهيز ومكونة من عدة عناصر أساسية بما فيها إطار من الصلب خفيف الوزن، وأسقف، وألواح جدران، وأبواب، ونوافذ، وأغطية للسقف، ونظام للطاقة الشمسية (مصباح وشاحن للهاتف) ونظام مبتكر لتثبيت تلك الوحدات في الأرض. وعادةً ما يصحب نصب هذه الوحدات السكنية وتثبيتها تدريب بالموقع.

وتستخدم الوحدات السكنية للاجئين في الأصل كأماكن إقامة مؤقتة لإيواء اللاجئين في حالات الطوارئ، لكنَّها تستخدم هنا كمأوى لهم في النقاط الساخنة، والمحزن في الأمر أنَّ ذلك يعني غياب الشعور بالملكية أو امتلاك المنزل، حتى لو مؤقتاً ما أدى بدوره إلى كثرة استخدام هذه الوحدات وغالباً ما كان استخدامها بطريقة سيئة. وأدت الإحباطات المفهومة التي شعر بها اللاجئون المتنقلون نتيجة التأخيرات البيروقراطية المتكررة وعدم وضوح الإجراءات إلى تعرض هذه الوحدات إلى البلى والتلف الشديدين. وأصبح من الضروري بناء قائمة مفصَّلة لتفقد الصيانة والرعاية، وتعزيز تعديلات التصميم، وتوفير

وحدة إسكان اللاجئين، كاري تيب، ليسبوس، اليونان

مجموعات قطع الغيار الشاملة للمحافظة على تلك الوحدات وصيانتها.

وأصبح من الواضح وجود حاجة إلى 'مناطق انتظار' تستوعب الأشخاص الذين ينتظرون فترات لا يُستَهَانُ بها إلى حين الانتهاء من معالجة إجراءات وصولهم. وفي الممارسة العملية، استُخدِمَتْ في جميع المواقع الكبيرة في اليونان خيم كبيرة صممت في الأصل كمستودعات متنقلة في توفير مناطق مغطاة للانتظار، أو التسجيل المؤقت أو العبور. ومع ذلك، لم تُطَوَّر هذه الوحدات ولم تُجَهَّز كمسكن بشري، فبساطة شديدة لا تصلح لأكثر من المبيت في الليل. وطُوِّرَتْ كثير من الحلول الخلاقة لجعل هذه المساحات على الأقل أكثر ملاءمة كمأوى نهاري كما هو ليلاً.

الأنواع والمعايير

كانت هناك تحديات كبيرة في توفير دور إيواء ملائمة مطابقة للمعايير الوطنية والدولية. ولا يمكن أبداً تلبية الحد الأدنى من المعايير الإنسانية في المأوى والاستيطان والمواد غير الغذائية في المواقع المتاحة كما أنَّه لا يوجد إرشادات توجيهية وطنية يونانية للتصدي لمرحلة الطوارئ هذه. وبالإضافة إلى ذلك، يخلو الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي عموماً من أي إرشادات توجيهية فنية واضحة. ومع استقرار الوضع، كانت هناك محاولات من مجموعة العمل المعنيّة بالإيواء في أثينا لتحقيق إجماع حول الحد الأدنى من المعايير. ومع ذلك، تطلبت المراحل الأولى توجيهاً عاماً لتحقيق مستوى متسق من الاستجابة وتطوير مؤشرات يقاس على ضوئها مستوى الأداء في الوحدات الفنية ذات الصلة.

وبناءً على ذلك، طُوِّرَ نموذج وصفي لمساعدة العاملين في البرنامج الفني الميداني في التخطيط للحلول وتنفيذها. وحُدِّدَتْ الفئات المختلفة على النحو التالي:

- مناطق الانتظار لإقامة اللاجئين مدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة علماً أنَّها تخلو من مرافق المبيت.
- أماكن الإقامة العابرة المُعَدّة للإقامة حتى خمسة أيام والمزودة بمرافق للمبيت.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / أميل راوانس

- أماكن الإقامة متوسطة وطويلة الأجل المُعَدّة للإقامة لفترات تزيد على خمسة أيام (التي قد تشتمل على المراكز الجماعية، والأبنية مسبَّقة الصنع، وأماكن إقامة مُعَدّة خصيصاً لهذا الغرض، ووحدات سكنية للاجئين، وخيام طوارئ شتوية)

أما الإعداد للشتاء فكان تحدياً آخر تطلب إرشاداً وتوجيهاً. وكان من الواضح أن أياً من هذه الأنواع من دور الإيواء المنصوبة لن يوفر الحماية الكافية من طقس أوروبا البارد في الشتاء دون إجراء أي تعديلات أو إدخال مصدر للتدفئة. فكان استخدام المباني القائمة الحل الأمثل إذ توفر الأبنية القوية الصلبة مستوى من العزل أكبر مما تقدمه المآوي المؤقتة كما يمكن تدفئتها بطريقة أكثر فاعلية. وصممت المباني القائمة بطريقة تلائم المناخ المحلي السائد مثل مقاومة الرياح وأكوام الثلوج. ولسوء الحظ، في شتاء ٢٠١٥-٢٠١٦ في اليونان، كان عدد الأبنية القائمة المتوافر محدوداً في مواقع وجود اللاجئين الذين كانوا يرغبون في الاستمرار في التحرك شمالاً، غالباً في الاتجاه الذي تزداد فيه ظروف الطقس قسوة وبرودة.

وكانت هناك حاجة للاستعداد إلى الشتاء في كل من الخيام العائلية والوحدات السكنية للاجئين. وطُوِّرَتْ مجموعة من الأدوات للاستعداد للشتاء في الخيام العائلية تضمنت بطانات العزل وقاطعاً ولوحاً أرضياً مقاوماً للحرارة (تستخدم لوضع المدفأة) وكُمّ مقاوم للحرارة (ليمر من خلاله دخان المدفأة في جميع أجزاء الخيمة). وتطلب الوضع في الوحدات السكنية للاجئين حلاً مُعَدّاً حسب الطلب مثل توفير الأرضيات المرتفعة المعزولة، وأغطية السقف لمنع التسربات، ومصدر للتدفئة الداخلية. وبما أنَّ أغلبية المواقع ليس بها وصلات كهربائية رئيسية ملائمة، كان تحديد مصدر تدفئة ملائم ومقبول التحدي الأكبر. وسعياً للحفاظ على سلامة شاغلي الخيم ولمنع العبث بها، اختيرت مدافئ الغاز لتكون الحل الأنسب لكنَّ قبول هذا الحل استغرق وقتاً كبيراً ما أدى إلى تفشي شعور بالتضايق بين المقيمين في المأوى دفع اللاجئين في كثير من الأحيان إلى انتهاج ممارسات تدفئة مضرة بالبيئة.

الانتقال إلى حلول أطول أجلاً

مع أنَّ بيئة العمل في اليونان تغيرت تغيراً لا يُستَهَان به منذ أواخر عام ٢٠١٥، ما زال آلاف الأشخاص يعيشون في مواقع يمكن أن يقال عنها إنَّها بدأت توفر حماية كافية من ظروف الطقس وبدأت تُجَهَّزُ بمرافق المياه، والإصحاح، والطهي. وركَّزت استراتيجية الاستعداد لشتاء ٢٠١٦-٢٠١٧ على الاستعاضة عن مآوي الطوارئ بحلول دائمة مسبَّقة الصنع مقترنة في ذلك بتحسينات لرفع مستوى البنية التحتية (المياه والإصحاح الكهرباء) وكان لها نتائجها الإيجابية.

لكنَّ الأزمة الاقتصادية أثَّرت تأثيراً كبيراً على كبرى المدن اليونانية ما أضعف من عملية التطوير الهيكلية للمباني فاُضْطُرَّتْ هيئة الإسكان العامة في البلاد إلى الإغلاق في ٢٠١٢، أما سوق البناء والإنشاء فوصل إلى مرحلة قريبة من الشلل. وحان الوقت لتحرك مبادرات المأوى لصالح الاقتصادات الحضرية ودون الحضرية، مع التركيز على موضوعات الاستدامة من خلال استخدام مخازن الإسكان القائمة والأبنية غير المستخدمة وبرفد قطاع الإنشاءات بمشروعات إعادة التأهيل والتحويل.

وبدءاً بشهر فبراير/شباط ٢٠١٧، كان هناك ما قُدِّر عدده بـ ٦٢ ألف و٥٠٠ لاجئ انتشروا في جميع أنحاء اليونان وفي الجزر اليونانية إضافة إلى القادمين الجدد بأعداد منخفضة. ومع ذلك، ما زال هناك كثير من العمل الذي يجب فعله وكثير من القرارات التي يجب اتخاذها وكل ذلك سوف يؤثر على استكمال مراجعة استراتيجية المآوي والمستوطنات، تلك الاستراتيجية التي بدأت بالخروج من حيّز الحلول الانتقالية إلى الحلول بعيدة الأمد. ومن المؤكد أن تستمر بعض المواقع قائمة لتلبية الحاجات الحالية والطارئة، في حين يتطلب الوضع في مواقع أخرى إيقاف العمليات وتفكيك المأوى.

وبالإضافة إلى اللاجئين الذين يقيمون في 'مواقع الاستضافة' في البر والجزر اليونانية، توفر كثير من المنظمات أماكن للعيش في الشقق والفنادق والأسر المستضيفة والمباني المجددة. ومن المرجح أن توسع المفوضية الأوروبية مخطط الإسكان هذا لضمان حصول جميع اللاجئين في اليونان على مأوى مطابق للمعايير المناسبة للواقع الأوروبي طيلة مكوث اللاجئين فيها منتظرين البت في مصيرهم. ويقدم أي مخطط مُوَسّع مثل هذا فرصاً لا يُستَهَان بها لإدماج حلول تفيد كلاً من اللاجئين والمجتمعات المضيفة التي يقيمون فيها.

جون ف. وين *wain@unhcr.org*
مسؤول مكتب مآوي الطوارئ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين *www.unhcr.org*

من لوحة الرسم إلى الأدغال

بيدرو سايز وكارمين غارسيا

عملت دائرة البحث والتطوير التابعة لنا على موضوع حلول المأوى وفقاً لمتطلبات تحسين الخدمات اللوجستية ونصب المآوي ومرونتها واستخدام الموارد الطبيعية وقبل كل ذلك تحسين ظروف المعيشة ما دفعنا في النهاية إلى العودة لنظم معمارية أكثر تقليدية وجمعها مع مواد تكنولوجية متقدمة.

تعلمت شركتنا أمرين رئيسيين بعد أول تجربتين لها في التعامل مع المآوي في أوضاع التَّهجير. فأولاً، ارتفع مستوى وعينا بالتعقيدات المتعلقة بتسهيل الحصول على السكن الملائم، فتلك التعقيدات من شأنها أن تُصعِّبَ وصول معظم السكان للسكن. وثانياً، أدركنا أنَّ المعرفة التراكمية المتعلقة بالبناء المستدام الذي يُقصَد منه استخدام المواد المحلية والمحافظة على البيئة، بدأت تفقد زخمها إزاء نماذج البناء غير المستدامة. وهذا ما دفعنا إلى قبول تحدي استرجاع كثير من هذه الجوانب المنسية والكيفية التي نشأت بها نظم سوريكاتا كمشروع متعدد المجالات يوفر حلول السكن التي يمكنها تحسين الظروف المعيشية للأشخاص المتأثرين بالتَّهجير.

وكانت التجربة الأولى عام ٢٠١١ عندما ضرب الزلزال مدينة لوركا الواقعة جنوب إسبانيا إذ أرسلت شركة أوربانا آي دي آر (Urbana IDR) المتخصصة بأعمال ترميم المباني وإصلاحها وصيانتها فريقاً للكشف على البيوت والمباني المتضررة أو تقويتها أو إخلاء الناس منها إذ كانت تلك المباني جزءاً من التراث المعماري للمدينة. وأدى ذلك العمل إلى إجراء اتصالات مع منظمة رجال الإطفاء في العمل (Bomberos en Acción) التي دعتنا بعد أشهر للمشاركة في مشروع لبناء المآوي في هايتي. فكانت تلك هي تجربتنا الثانية التي أتاحت لنا الفرصة للتثبُّت في المكان من الظروف التي وجد المتضررون أنفسهم فيها، فضلاً عن التعرف على ظروف العمل الصعبة التي سوف تواجه هيئات المساعدات.

'التَّعلُّم من أجل الاتحاد والفهم' في مركز تعلُّم البالغين، دونكريت.

ولا تلبّي الهياكل المؤقتة المستخدمة في العادة الحاجات البرنامجيّة والثقافية والبيئية المتعددة الموجودة في أوضاع التَّهجير والنزوح، ومن المؤسف أنَّ غالبية المستوطنات التي تُنشَأ كمستوطنات مؤقتة ينتهي بها المطاف بأن تصبح دائمة. وفي أحسن الأحوال، يكون الحل لهذ المستوطنات الأكثر ديمومة بتبديل الخيام إلى حاويات معدنية يؤخذ عليها أنها مكلفة ويصعب نقلها وتركيبها وتتطلب معدات ومرافق إضافية g توفر الحد الأدنى من ظروف الحياة الجيدة. ووجدنا أنه ما من حل شامل للتصدّي للتحديات المتعددة التي يواجهها المصممون. كما صادفنا كثير من الأفكار والمشروعات الرائعة والصور الرقمية لكنَّ قليلاً منها تمكن من تخطي العقبات ليتحقق ويصبح واقعاً.

ولذلك وضعنا لأنفسنا بعض الأهداف التي عليها طلب كبير كتحسين الخدمات اللوجيستية ونصب المآوي والمرونة واستخدام الموارد الطبيعية وقبل كل شيء تحسين ظروف المعيشة. وخلال السنوات الماضية القليلة، عملنا من أجل التوصل إلى حل وفقاً لهذه المتطلبات، وانطوى ذلك في النهاية على العودة إلى نظم معمارية أكثر تقليدية والجمع بينها وبين المواد التكنولوجية المتقدمة.

وركزنا في البداية على تطوير المساكن لمخيمات اللاجئين عام ٢٠١٣، ثم المساكن للعساكر والأطباء والموظفين في بعثات السلام عام ٢٠١٤، ثم توصلنا أخيراً إلى حل التعمير المعياري المُجزَّأ عام ٢٠١٥. وخلال هذه الفترة تلقينا دعماً من المنظمات العامة والخاصة. واشتملت قائمة المتعاونين في التطوير الفعلي على قسم الهندسة المعمارية في جامعة أليكانتي للعمل على التصميم والتحليل الهيكلي والاختبار، إضافة إلى إيمبلاس (المعهد التكنولوجي للدائن) الذي وفر المساعدة الفنية في مجال المواد والعمليات والمُورِّدين.

التنفيذ والتكييف

تُعدُّ وحدات المآوي سريعة التنصيب من المنتجات غير المكلفة في الإسكان المُجزَّأ إذ تُنشَأ مع مراعاة الاستدامة بما يسمح بسرعة تأسيس المجتمعات ويضمن بقاءها على المدى البعيد. وهي مصممة لضمان ظروف المعيشة الجيدة منذ البداية، فهي قوية هيكلياً ومقاومة للماء وسهلة التركيب ومهويّة ومزودة بإضاءة طبيعية كما يسهل تكييفها مع البيئة كحل مؤقت أو لتصبح بيتاً دائماً. وإضافة إلى ذلك، تتميز هذه الوحدات السكنية بخفَّة وزنها وسهولة نقلها وتجميعها وكفاءة استخدامها للطاقة كما أنها متعددة الاستعمالات وقابلة للإزالة بما يسمح بإعادة استخدامها مع مرور الوقت.

ثم أخرجنا ذلك من نطاق نشاطنا الرئيسي إلى قطاع المعونة الإنسانية وبعد أن تبيّن لنا أن معظم المنظمات غير مستعدة لاستقبال الإسهامات الصغيرة والمبتكرة، لا سيما من خارج القطاع، تولينا أمر التنفيذ الأولي لتصميمنا في هذا القطاع في مخيم الغابة السابق في كاليه، الذي كانت تستخدمه منظمة صغيرة غير حكومية اسمها بناة جيرسي للاجئين (Jersey Builders for Refugees) كمأوٍ للأطفال الذين فقدوا والديهم. وبسبب قسوة الظروف الجويَّة، كان علينا تكييف الأجزاء الداخلية للمآوي بإضافة معدات شتوية مقاومة للماء وعازلة وسهلة التركيب وصالحة للتنفس، بما يحسّن السلوك الحراري للوحدات السكنية ويقلل من الفقدان الحراري والمشكلات المتعلقة بالرطوبة والطين، كما يزيد من راحة السكّان.

وفي أثناء تركيب أولى الوحدات السكنية في كاليه رصدنا العمل عن كثب، إذ كانت تلك المرة الأولى التي تُستَخدم بها تلك الوحدات في بيئة إنسانية. وتحدثت منظمة بُناة جيرسي للاجئين في تقاريرها عن توظيف المستخدمين لها وأنَّها بعد تسلُّم المنتج في حالة جيدة اتصلت بنا مجدداً لتشييد مرك لتعليم اللغات في مخيم لا لينيير في دونكيرك. وبهذه المناسبة، رُكِب مأويَان متصلان بزاوية قائمة لإيجاد مساحة تتسع لإيواء مجموعتين تتكون كل واحدة منهما من ١٥ فرداً. ونظراً لتشابه الظروف الجوية مع ظروف كاليه، اشتملت الوحدات السكنية على معدات شتوية، وفي هذه الحالة طُلِيَت الأجزاء الداخلية من الجدران العمودية بمادة مناسبة لاستخدامها كسبُّورات التَّعليم.

ولرصد أداء التركيب وملاءمته للمستخدمين، حافظنا على التواصل مع المسؤولين عن إدارة المركز وزرنا الموقع للتحقق من ظروفه وحصلنا على تقارير من فريق التعليم والطلاب. ونحن حالياً نطور مشروعات مختلفة مع عدة منظمات غير حكومية بعد أن أصبح المنتج إنجازاً منظوراً إثر تطبيقه في المخيمات في شمال فرنسا وعلى ضوء الدروس التي تعلمناها في تصميم هذه الحلول وتنفيذها.

بيدرو سايز *psaez@suricattasystems.com*
مدير

كارمين غارسيا *cgarcia@suricattasystems.com*
مديرة المنتجات

نُظُم سوريكاتا
(Suricatta Systems) *www.suricattasystems.com*

التنوع في البيانات اللازمة لقيادة التصميم

مارثا تيرنة، ويوهان كارلسون، وكريستيان غوستافسون

يعرف مُطوِّرو وحدة إسكان اللاجئين كل شاردة وواردة في تصميماتهم، لكنهم لن يعرفوا أبداً ما يعني أن يستيقظ الإنسان في المأوى الذي يصممونه في كل يوم من حياته. وعلى الجانب الآخر، هناك المستخدم النهائي لهذه التصميمات إذ يفتقر إلى الأدوات أو الموارد اللازمة لإجراء تعديلات شاملة عليه حسبما يرغب. فلا بد من العثور على طريقة تجمع ما بين الطرفين.

يُعَدُّ مشروع 'مأوى أفضل' أو 'وحدة إسكان اللاجئين' مشروعاً مشتركاً بين كل من المؤسسة الاجتماعية السويدية 'مأوى أفضل'، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومؤسسة إيكيا. ثم توسّعت رقعة تطبيق المشروع، الذي بدأ في عام ٢٠١٠، على نطاق واسع في عام ٢٠١٥، وشُحِنَت آلاف المآوي إلى مخيمات اللاجئين، ومواقع رحلات العبور (الترانزيت)، وبرامج الاستجابة للطوارئ في كل من أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، لكي تستخدمها المنظمات غير الحكومية كَدُورٍ لإيواء المهجَّرين أو كعيادات ومكاتب ومخازن.

وكان الهدف الأول من مشروع وحدة إسكان اللاجئين إدخال تحسين كبير على حل الإيواء في حالات الطوارئ للمهجرين عندما لا يتاح استخدام الموارد المحلية. ومع أنَّه لا توجد حلول 'تناسب جميع المقاسات'، ما زال علينا الوقوف على حاجات المستخدمين النهائيين لتستند إليها تقارير وضع التصاميم حتى عند إيجاد حل عالمي للمآوي. وكانت المقابلات مع المستخدمين والاختبارات التجريبية جزءاً لا يتجزأ من جهود التصميم. ورغم إدراك فريق التصميم أنَّ المعلومات التي حصلوا عليها لا تُمثِّل جميع المستخدمين والسياقات، فقد استفادوا من تلك المعلومات في التوصل إلى فرضيات عامة عن حاجات المستخدمين على المستوى العالمي. ولم يقتصر التحدي على الخروج بالفرضيات المناسبة بل كان التحدي الأكبر في الموازنة بين هذه الفرضيات والمتطلبات الملموسة والقابلة للقياس مثل تكاليف الإنتاج وتكييف تصميم المنتج مع ظروف الإنتاج والتوزيع.

وفي أثناء المرحلة الأولى من تصميم مشروع وحدة إسكان اللاجئين، صُمِّم مشروع تجريبي في مخيمات دولو أدو، إثيوبيا، إذ انتقلت ٣٩ أسرة إلى الوحدات السكنية لمدة ستة أشهر تجريبية مُكثّفة لأنَّ فريق التصميم أراد الحصول على آراء وتعليقات واقعية، وتبين للفريق على ضوئها وجود بعض الخصائص في تلك الوحدات التي لم تحظَ برضا جميع اللاجئين، منها على سبيل المثال وضعية الأبواب ومستويات الإضاءة الطبيعية المتاحة من خلال النوافذ في الأيام الغائمة. كما اشتكى اللاجئون أيضاً من بعض مشكلات التصنيع ومن مشكلات أخرى يواجهونها عندما تشتد قوة الرياح أو شدة أشعة شمس إلى درجة أكبر مما هو متوقع. ومن هنا، أخذ فريق التصميم بهذه الآراء في التصميم لعام ٢٠١٥، وأدخلوا بعض التعديلات استجابة لآراء من جربوه وملاحظاتهم عليه، لتصبح الوحدات أكثر راحة عند ارتفاع درجات حرارة الجو، على سبيل المثال، وأسهل من ناحية التركيب. ومن آلاف المآوي المستخدمة حول العالم، تلقى المصممون تقييمات واسعة النطاق ومن المقرر إخراج التصميم الجديد في عام ٢٠١٧.

وفي حالتنا هذه، نحن ندرك أهمية إجراء الاختبارات الفنية في مختلف المناخات، لكنَّنا لا نهمل أبداً التغذية الراجعة من القاطنين في وحداتنا السكنية، مع أنَّ المحافظة على

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / د. كيركوان

مآوي وحدات إسكان اللاجئين يستخدمها ويختبرها في الميدان لاجئون صوماليون يعيشون في مخيم هيلاوين للاجئين، دولو أدو، أثيوبيا.

استمرارية تدفق آراء القاطنين ليس من الأمور السهلة لأنَّها تتطلب تردد المُطوِّر شخصياً على الميدان لإجراء الاختبارات الفنية ولإجراء مزيد من التطوير وتلمُّس الحاجات الفعلية للمستفيدين.

التباعد الجغرافي والثقافي

بوصفنا شريك للقطاع الخاص ومقرنا أوروبا، كيف لنا التأكد من عدم فقدنا للسيطرة على دورة حياة المنتج والتغذية الراجعة من المستخدمين بعد خروج المنتج من إطار التصميم على لوحة الرسم ومن إطار التصنيع في المصنع بما أنَّنا لا نملك الولاية المباشرة على المستخدمين النهائيين بل تقتصر مهمتنا على توفير المنتجات وتقديم الخدمات؟ فنحن نجمع البيانات الكَمِّية من خلال توزيع استطلاعات الرأي إلكترونياً ومن خلال أرقام المبيعات والتوزيع، لكنَّ استرجاع التغذية الراجعة المنظمة والنوعية من المستخدم النهائي وفقاً لتجاربه الشخصية أو الإقليمية أو الثقافية يتطلب إجراء البحوث عن طريق المقابلات الشخصية ومجموعات النقاش البؤرية وتلقي الملاحظات التي لا يتاح لنا في حالات كثيرة إمكانية الوصول إليها أو تكون محدودة جداً.

وخلافاً لعملاء إيكيا، ليس للمستخدم الأخير في إحدى مخيمات اللاجئين أو النازحين داخلياً خيار كبير لاختيار مأوى الطوارئ أو ما بعد الطوارئ الذي يرغبون في العيش فيه. فذلك القرار تتخذه المنظمات الإنسانية و/أو الجهات المانحة التي تنحاز في تطوير المنتج إلى رأي المشتري والجهة المانحة لوجود قناة يمررون عبرها تعليقاتهم ولقربهم في المكان. لكنَّهم وإن كانوا على دراية بكثير من حاجات المستخدمين النهائيين، ما زالوا مجرد وسطاء. ويسري الأمر ذاته على فريق التصميم لدينا، لأنَّ تدريبنا مصدره كليات التصميم الأوروبية، ما يجعل التراث الذي نحمله قابلاً للتطبيق في سياقات معينة دون سياقات أخرى.

فهل من الممكن استنباط البيانات من كل مجتمع على حدة ثم تجميعها لتضفي على تصميماتنا الواقع العام لطبيعة المأوى والحاجات الإنسانية الفعلية؟ للتغلب على هذا التحدي، صممنا مأوى مُجزَّأً، حتى يتمكن المستخدم النهائي من تكييفه وفقاً لحاجته قدر الإمكان، فبساطة التصميم للمستخدم كقماش الرسم الزيتي للفنان إذ يستطيع قاطن المأوى إضفاء التعديلات الوظيفية والجمالية للمأوى كما يحلو له لأنَّ مصممي المأوى أصلاً حرصوا على أن يكون قابلاً للتعديل والتكييف في أي لحظة.

الدروس

من بين الأشياء التي علمتنا إياها المشاركة في مشروع وحدة إسكان اللاجئين وتجربته مع النَّازحين ما يلي:

- من المهم التأسيس للإرشادات التوجيهية والعمليات اللازمة لجمع التغذية الراجعة من المستخدمين النهائيين ومعرفة آرائهم وخبراتهم، ويجب أن تكون هذه الإرشادات التوجيهية جاهزة في مرحلة مبكرة من المشروع. ويجب على شركاء التصميم تحديد أهم المعلومات التي يحتاجون إليها من المستخدم النهائي، ويجب على شركاء التنفيذ في الميدان التأكد من قدرتهم على جمع هذه المعلومات.
- مقابلة زملاء العمل من جميع المستويات والإدارات في المنظمات الشريكة لفهم المتطلبات الفعلية وكذلك العمليات اللوجستية وعمليات التَّوريد.
- تقبل أنَّك لن تحصل على جميع التغذيات الراجعة التي تنتظرها، ومع ذلك عليك تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من المعلومات التي تصل إليك.
- سيُستَخدَم حلك على نطاق واسع لكنّه لن يناسب جميع السياقات.
- لن يستطيع المصممون بمفردهم حل مشكلات التصميم، بل نحتاج إلى دعم علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع والخبراء الإنسانيين لبحث الحاجات البشرية خارج المأوى المادي (أي المنزل، والمجتمع، والسلامة، والكرامة).
- ثمة فائدة في التنوع بين شركاء التصميم لتمثيل مختلف الحقائق من أجل إيجاد منتج متعدد الإمكانات والتأكد من إمكانية تطبيق الفكرة في مختلف السياقات وتلبية غالبية الحاجات قدر المستطاع.

مارثا تيرنة *marta.terne@bettershelter.org*
رئيس الاتصالات، منظمة مأوى أفضل

يوهان كارلسون *johan.karlsson@bettershelter.org*
المدير الإداري، منظمة مأوى أفضل

كريستيان غوستافسون
christian.gustafsson@bettershelter.org
مصمم، منظمة مأوى أفضل

منظمة مأوى أفضل *www.bettershelter.org*

الاختيار في حلول المأوى في الصومال

مارتين غوديريس وغريغ ماكدونالدز

في المستقبل، عندما يتاح للمقيمين في المآوي حرية اختيار طراز البناء وعند إشراكهم في عملية التشييد، سوف يكون لذلك أثر طيب على تمكينهم وبناء قدراتهم.

تواجه الصومال تحديات إنسانية متعددة الجوانب وبالغة التعقيد ولا يقل تعقيداً عنها مستوى الاستجابات المطلوبة إذا ما أريد تعزيز لدونة الصوماليين. وعلى مر الزمن، دأبت مجموعة المآوي الصومالية وشركاؤها على توفير المساعدة الطارئة للمُهجَّرين الجدد. ومع التحسن المضطرد في الوضع الأمني العام منذ مطلع عام ٢٠١٣،أتيح لافراد مجموعة المآوي الصومالية المجال لإيلاء قدر أكبر من التركيز على حلول المـآوي المستدامة للأشخاص الذين هُجِّروا لفترات مطوَّلة. وحددت المجموعة حيازة الأراضي والتخطيط الحضري وتطوير سبل كسب الرزق وإشراك القطاع الخاص والحلول المستدامة على أنَّها أربع عناصر أساسية لا بد من دراستها.

ومن بينها، تمثل حيازة الأراضي الجزء الأكثر تعقيداً نظراً لوجود ما يقارب ١,١ مليون نازح داخل البلاد يعيشون في مآوي مؤقتة ويواجهون خطراً كبيراً للطرد والإجلاء القسريين عنها. أما في المراكز الحضرية التي جذبت كثيراً من الناس، بدأ الفاعلون الإنسانيون والإنمائيون في المشاركة مع الحكومة والنظراء في جهود إطلاق مبادرات التخطيط بغية تجنب التدهور البيئي والحيلولة دون قيام العشوائيات.

وأدرك شركاء مجموعة المآوي الصومالية أهمية الاستثمار في حلول المأوى للاجئين العائدين أيضاً وبدؤوا التمرّن على طرق تجنيب وقوع التوترات بين العائدين والجماعات المحلية الحضرية من فقراء ونازحين. وتضمنت تلك الجهود بناء البرامج وتعزيز الروابط مع البنى التحتية لقطاعات المياه والإصحاح والتربية والتَّعليم والصحة والحماية وسبل كسب الرزق. وهناك أيضاً فرص قوية للمشاركة مع قطاع الإنشاءات الخاص لدعم مقاربة مستدامة موجهة للسكان الحضريين الفقراء والنَّازحين.

الخبرة مع دولو

في دولو التي ما زال النّازحون داخلياً يتوافدون عليها، أجريت مشاورات مكثَّفة ومطولة بالتشارك مع السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية ومديري مخيمات النَّازحين داخلياً وسمح ذلك بتحديد الأسر الأكثر استضعافاً في كل من مخيمات النَّازحين والمجتمع المضيف بغية تعزيز التماسك الاجتماعي. وعملت السلطات المحلية على التأكد من إتاحة الأراضي للنازحين المختارين والترتيب لحيازة الأراضي لحمايتهم من الطرد والإخلاء مع عدم السماح لبيع تلك الأراضي أو نقل ملكيتها.

وفي برنامج نفَّذته إحدى الهيئات الأعضاء في مجموعة المآوي الصومالية، شُيِّدَت نماذج أولية للمآوي بمختلف أنواعها حسب الموازنات المتاحة وأُعطيَ المستفيدون المعلومات التوعوية حول مختلف جوانب كل نوع. ثم سُمِحَ لهم باختيار نوع المأوى بناء على حاجاتهم وتفضيلاتهم. وصُنِعَت النماذج الأولية الثلاثة من طوب اسمنتي وطوب ترابي وصفائح حديدية مموجة. ووقع اختيار أقل من ٢٠٪ من المستفيدين على البيوت الإسمنتية في حين فضّل البقية منهم البيوت المصنوعة من الصفائح الحديدية على أساس أنها تمنح ساكنيها فسحة كافية وقدراً أكبر من الخصوصية. ولذلك، سيكون من المفيد إجراء مزيد من البحوث للوقوف على فهم أفضل للخيارات التي يبديها المستفيدون.

وأُشرِكَ أبناء المجتمع المحلي لغايات تمكينهم في بناء بيوتهم إذ مكَّنهم ذلك من تعلم مهارات مهمة (ما يقوّي فرص كسبهم للرزق) والحصول على شعور أكبر بامتلاك البيت.

الخبرة مع كيسمايو

نفَّذ شركاء مجموعة المآوي الصومالية مشروعاً آخر في مدينة كيسمايو التي كان معظم النَّازحين داخلياً فيها عام ٢٠١٣

عائلة نازحة داخلياً في مأواها الجديد في دولو، الصومال. "اخترت البيت المصنوع من الطوب والإسمنت لأنَّ الحجم مناسب لعائلتي ولأنَّ الجو منعش داخله."

مشروع مآوي الصندوق الإنساني الصومالي، الصومال.

يعيشون في المباني الحكومية السابقة أو كانوا يستوطنون أراض حكومية. ثم ظهرت موجة من الإجلاءات لإخلاء عدد من تلك المرافق الحكومية فزادت الأوضاع صعوبة وسوءاً. ومنذ عام ٢٠١٤، يعمل نظراء الحكومة المحلية من كثب مع مجموعة المآوي الصومالية والمنظمات الأعضاء فيها لإيجاد حلول تدوم لفترات أطول بشأن حيازة الأرض. وفي البداية، خصصت بعض الأراضي الدائمة للنازحين داخلياً لكنَّهم كانوا ينظرون إليها على أنَّها خطرة وبعيدة بعداً كبيراً عن الخدمات، لكنَّ الإدارة تمكنت في نهاية عام ٢٠١٥ من إيجاد أرض دائمة مناسبة في ضواحي المدينة.

ولمساعدة النازحين في تحديد اختياراتهم المدروسة، نُفِّذَ نموذجان ريادِيان على أساس تجريبي في المنطقة بناءً على ثقافة البناء المحلية التي تراعي الموارد المتاحة محلياً والمسايرة للمحددات الاجتماعية والظروف المناخية المحلية والمخاطر الطبيعية. فلثقافة البناء المحلية إمكانات غالباً ما تكاد برامج الإعمار تتجاهلها مع أنَّ الحلول إذا استُنبطت على أساس الثقافة المحلية فستساهم في وضع المستفيدين في مركز عملية اتخاذ القرار. فقد فُحصَت التربة أولاً ثم روعيت جودة الطوب الترابي وعلى ضوء النتائج شُيِّد بيت تجريبي من الطوب الترابي في إحدى المجتمعات المحلية المحيطة بالموقع المقرر لإعادة نقل النَّازحين إليه. وفي النموذج التجريبي الآخر، استُخدِمَ الخشب المعاكس بتكلفة مماثلة لتوفير الخيارات أمام المستفيدين.

ثم دُعِيَ قادة المجتمع المحلي من المجتمع المضيف ومن مجتمع النَّازحين داخلياً لزيارة المشروع وإبداء آرائهم. ووقع اختيار المجتمعين على البيوت المبنية من الطوب الترابي إذ فضلوه على البيوت الخشبية، وبعد ذلك أشركوا في بناء بيوتهم. وصاحب ذلك كله تدريب المستفيدين ورفع كفاءاتهم وقدراتهم واستفادوا من ذلك التدريب إذ أنشأ بعضهم مشروعاته التجارية كما أنَّ أفراد آخرين من المجتمع المحلي وظفوا هؤلاء المتدربين لبناء البيوت الجديدة والملحقات للبيوت القائمة في المنطقة.

مارتين غوديريس *martijngoddeeris@yahoo.com*
متخصص مستقل في شؤون المآوي

غريغ ماكدونالدز *MCDONALG@unhcr.org*
المجموعة العالمية للتنسيق (المأوى)، مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين *www.unhcr.org*

اللاجئون والمدينة: الخطة الحضرية الجديدة لموئل الأمم المتحدة

رافائيل باير وياسمين فريتسشه

ينبغي إدراج الحماية الخاصة للاجئين والنَّازحين داخلياً ضمن سياسات الإسكان القُطريَّة.

رغم أن الخطة الحضرية الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) تتبنى لغة حقوق الإنسان وتشير باستمرار إلى مبدأ عدم التمييز «بغض النظر عن وضع هجرتهم»،[١] خلافاً للخطة السابقة (موئل ٢)، تطالب الخطة بإدماج اللاجئين الحضريين ضمن بنى المدينة لكنَّها ما زالت وثيقة غير ملزمة تفتقر إلى آليات التنفيذ.

وفي أثناء التحضيرات للموئل الثالث (مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة الذي عقد في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٦) تشارك كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للهجرة (المنظمة الدولية للهجرة) بطرح ورقة مناقشة تؤكد أهمية المناطق الحضرية في حماية اللاجئين.[٢] بما أنَّ غالبية اللاجئين والنَّازحين داخلياً يعيشون في المناطق الحضرية، تقر الخطة بالتعقيدات التي تكتنف الاعتراف القانوني بالمهاجرين واللاجئين وبأهمية منح الوضع القانوني كشرط مُسبَّق للحماية والمساعدة. كما استنتجت الورقة وجود حالة من الانفصام بين البلديات وسياسات الهجرة الوطنية وناقشت أهمية تضمين التطوير والتخطيط الحضري للقضايا المتعلقة باللاجئين في تمكين البلديات من توفير الخدمات بغض النظر عن الوضع القانوني. ومع ذلك، لا تقتصر دعوة الورقة على توفير الخدمات وفق نهج قائم على حقوق الإنسان وإنما تركز أيضاً على تخطيطٍ أقوى لتحركاتِ السكانِ ضمن مستوى البلديات.

وتنص المادة ٢٨ من الخطة الحضرية الجديدة على ما يلي: «رغم أنَّ توجه عدد كبير من السكان نحو البلدات والمدن يطرح تحديات متنوعة، فهو قادر على أن يجلب للحياة الحضريّة إسهاماتٍ اجتماعية واقتصادية وثقافية معتبرة ونحن... نلزم أنفسنا بدعم السلطات المحلية في وضع أطر عمل تمكّن من المساهمة الإيجابية للمهاجرين وتعزز الروابط الريفية- الحضريّة.»

لكنَّ إدراج اللاجئين كجماعة واحدة فقط ضمن قائمة أكبر من الأنواع المختلفة من الفئات السكانية 'المستضعفة' يؤكد على افتقار الخطة إلى المشاركة المحددة مع الاحتياجات الخاصة باللاجئين والنازحين، إذ إنّ كل ما يشير إلى اللاجئين والنازحين يفتقر إلى المادة الرئيسية التي تدعو للوصول إلى المأوى والخدمات العامة، بما في ذلك عبارة: « بغض النظر عن حالة ترحيلهم». فضلاً عن ذلك، وجَّهت منظمات المجتمع المدني انتقاداً للخطة على أساس أنَّها حالها حال الخطة التي سبقتها غير ملزمة قانونياً وتفتقر إلى أي إشارة إلى التقييم والرصد المستقلّين. ورغم مشاركة كثير من الحكومات في الموئل الثاني والثالث، كان موقف كثير منها يعتريه التشكك مع تفضيلها لحلول المخيمات.

ومن أجل إقناع مزيد من الحكومات بأن تضع جانباً شكوكها نحو اللاجئين الحضريين والسياسات الحضريّة الشاملة هناك حاجة ملحّة لمزيد من المبادرات التعاونية بين المفوضية السامية للأممِ المتحدة لشؤون اللاجئين وموئل الأمم المتحدة. أما في سياق الأزمة السورية، ركز موئل الأمم المتحدة في لبنان تركيزاً متزايداً على قضايا اللاجئين الحضريين والمأوى خلال الأربعة أعوام السابقة. كما تولّت كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وموئل الأمم المتحدة إضافة إلى شركاء آخرين دراسة مشتركة تتناول قضايا الإسكان والأرض والملكية في لبنان وأثر التهجير القسري.[٣] وتنتقد الدراسة تركيز الجهات الإنسانية على جانب الوقت فيما يتعلق بالمأوى قصير الأمد، كما تدعو إلى اتباع نهج أكثر توجهاً نحو التنمية. وتجسّدَ التعاون الوثيق بين الهيئتين في كينيا، إذ وقّعت كل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وموئل الأمم المتحدة مذكرة تفاهم في يوليو/ تموز ٢٠١٦. وركّزت إحدى المشروعات الرئيسية التابعة للتعاون الجديد بين الهيئتين على تطوير وتنفيذ التخطيط المكاني وتصميم البنية التحتية للمستوطنة الجديدة في مقاطعة توركانا.[٤] وفي نهاية المطاف، إنّ تعاوناً كهذا يجمع بين خبرتي كلا الهيئتين ويقدم نموذجاً يُرجَى اتباعه.

رافائيل باير Raffael.Beier@rub.de

وياسمين فريتسشه Jasmin.Fritzsche@rub.de

مرشحان لنيل درجة الدكتوراه في قسم زمالة الدراسات والأبحاث الإنمائية الدولية في معهد الأبحاث الإنمائية والسياسات الإنمائية، جامعة الرور في بوخوم
http://development-research.org

١. الخطة الحضرية الجديدة
http://habitat3.org/the-new-urban-agenda
٢. (2015) الهجرة واللاجئين في المناطق الحضرية، أوراق موضوعات المؤتل 3، العدد 2
http://bit.ly/Habitat-III-issue-paper2
(Migration and Refugees in Urban Areas)
٣. مؤتل الأمم المتحدة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2014) أوراق موضوعات الإسكان والأرض والممتلكات في لبنان: مضمونات أزمة اللجوء السوري
http://bit.ly/habitat-hcr-hlp-syria-2014
(Housing, Land & Property Issues in Lebanon: Implications of the Syrian Refugee Crisis)
٤. انظر مقالة في هذا العدد كتبتها يوكا تيرادا وديفيد إيفانز وديونيس موانيكي.

توفير المأوى وسيادة الدولة في كاليه

مايكل بويل

انتهجت الحكومة الفرنسية في توفيرها للمأوى لسكّان كاليه المهاجرين خلال السنوات العشرين الأخيرة سياسة غلَّبَت أولوياتها تأكيد سلطة الدولة على التخفيف من المعاناة الإنسانية. وما زال ذلك التأكيد قائماً في السياسات التي أُقِرّت عامَي ٢٠١٥ و٢٠١٦ التي تضمنت هدم المأوى غير الرسمي مقابل توفير مأوى بديل وأساسي.

استجابةً للأعداد الكبيرة من المهاجرين غير المسجلين في ميناء كاليه الشمالي، شدّدت الحكومات الفرنسية المتعاقبة الحماية على الحدود وأحكمت رقابتها على دخول المهاجرين إلى المأوى الموجود في أول نقطة مجاورة لكاليه. وعلى مرّ عشرين عاماً، اتّبعت الحكومات الفرنسية نمطاً محدداً للتعامل مع المهاجرين تمثّل في التذبذب بين توفير المأوى أو الطرد المباشر أو إعادة النقل القسري. كما فُتِحَت مراكز الاستقبال ثُم أُغلقَت، وسُمِحَ للمخيمات بالنموّ ومن ثَمَّ أزيلت.

وبحلول يناير/ كانون الثاني ٢٠١٦، أمر وزير الداخلية الفرنسي بهدم المأوى غير الرسمي الذي كان يُعرَف 'بالغابة' ونقل سكّانه المهاجرين الذين بلغ عددهم ستة آلاف شخص إلى مكان آخر. ودُمّرت الغابة على مرحلتَين خلال ثمانية أشهر. في المرحلة الأولى، أُعيد نقل المُجلَين إلى مرفق مؤقت شُيّد قرب المخيم وتكوَّن من حاويات شحن أعيد ترتيبها لغايات الإيواء. بينما اختار كثير من المهاجرين الانتقال للعيش في النصف المتبقي من المأوى الذي كان قائماً في ذلك الوقت. أما في المرحلة الثانية، استخدمت شرطة مكافحة الشغب الغاز المُسَيِّل للدموع ومدفع المياه والرصاص المطاطي لطرد كل من في المأوى بمن فيهم سكّان مرفق الحاويات.

وما فتئ المسؤولون يستخدمون اللغة الإنسانية في تسويغاتهم المستمرة لتوفير المأوى للمهاجرين في كاليه ومن ثَمَّ تدميره، إذ استشهدوا بتردي الظروف المعيشية لسكان المخيم. ومع ذلك، كانت 'استجابة الدولة الإنسانية' لتلك الظروف التي عاشها مخيم الغابة عام ٢٠١٦ متمثلة بطرد عدة آلاف من الناس بالقوة وباستخدام العنف علماً أنّ نصفهم كانوا ممّن رأَوا بيوتهم تُهدَم أمام أعينهم مرّتين وأُعيد إسكانهم مؤقتاً في حاويات شحن لا تراعي المعايير الدولية الإنسانية من أجل إعادة توطينهم في نهاية المطاف ضمن مأوى سكن كان قد اختار كثير من المهاجرين مغادرته مفضّلين عليه النوم في الشوارع.

كما تحدّى معسكر الغابة سياسة الدولة الفرنسية. فعلى الرغم من حصول السكان المهاجرين على الإذن لإشغال الموقع في كاليه، مثّل إقامة مخيم مستقل شبه دائم ليضم بحلول عام ٢٠١٦ عدّة آلاف من الأشخاص تحدياً لسلطة الدولة. ورغم أن سكّان المعسكر عاشوا ظروفاً في غاية الصعوبة، فقد امتلكوا فرصة التصرف بحرية كما لو أنّهم مواطنون وهذا ما لم يكن منسجماً مع وضعهم كمهاجرين غير مُسجّلين لدى الدولة. ومن هنا، جاءت رغبة الدولة في تدمير المخيم وإعادة دمج سكانه في نظام الهجرة. وكان قرار إزالة مخيم الغابة وإعادة توطين سكانه داخل مأوى

ايريت كاتز

'الطريق السريع' في غابة كاليه، أبريل/نيسان ٢٠١٦.

بديلاً عن حاويات الشحن ومراكز الاستقبال في فرنسا تصرفاً سياسياً بامتياز، ولم يكن ذا دوافع إنسانية.

أمّا في المخيمات الرسمية التي توفر المأوى للمُهجَّرين، فتكون فيه المنظمة التي تدير المخيم مسؤولة عن وضع ترتيبات الموقع وقوانينه الخاصة. وفي المقابل، وضعت الدولة الفرنسية الحدود الخارجية لمخيم الغابة واقتصر دور شرطة مكافحة الشغب على حراسة المحيط الخارجي للمخيم ورصد الداخلين إليه دون الذهاب أبعد من ذلك. وفي الداخل، حدّد السكان هيكل المخيم وبنَوا بيوتهم الخاصة من الأغطية البلاستيكية أولاً، ثم من المواد طويلة الأمد كالخشب والمعدن الممّوج لاحقاً. كذلك رُسمَت الشوارع وسُمِّيت، وأنشئَت المقاطعات على طول الخطوط الوطنية عموماً. كما شَيّد السكان بالتعاون مع المجموعات التطوعية بنايات كبيرة وفّرت مرافق وخدمات عامة كالمساجد والكنائس ومراكز الأطفال ومركزاً للشباب. وفي غياب مشاركة الحكومة، أدت الهيئات الإنسانية والمجموعات التطوعية مجموعة مهام شبيهة بمهام الدولة بما فيها توفير العلاج الطبي ورعاية الأطفال والتعليم والاستشارة القانونية بالإضافة إلى إجراء التعدادات السكانية. وكان مخيم الغابة نتاج سياسة الحدود الآنجلو-فرنسية، لَكنَّ سكان المخيم وضعوا نظامهم الاجتماعي الخاص وفرضوه داخل حدود مخيمهم بعيداً عن نطاق الدولة الفرنسية.

كما منح مخيم الغابة سكانه مساحة سمحوا لأنفسهم من خلالها بتشكيل هُويَّات محتملة متعددة بصرف النظر عن وضع الهجرة وأتاح لهم الفرص للتقدم الاجتماعي داخل المخيم وهذا ما لم يكن ممكناً خارجه. واختارت منظمة لوبيرج ديس ميجورس مجموعة من قادة المجتمع المحلي للمساعدة في التوزيع العادل للملابس والطعام. وبدأ رائدو أعمال يفتقرون للوثائق الرسمية مشروعاتهم التجارية، فباع البقّالون الطعام الذي اشتروه من أسواق كاليه، وتاجر الباعة المتجولون بالملابس التي تبرّع بها عامة الشعب البريطاني والفرنسي للمخيم بالإضافة إلى وجود عدد من المطاعم وملهى ليلي. وأتيح للمقيمين في المخيم فرصاً للإنتاج الفني مع مجيء فرق مسرحية وفنانين من بريطانيا. كذلك، عاش وعمل كل من المتطوعين وعمّال الهيئات جنباً إلى جنب مع المهاجرين غير المصطحبين لوثائق رسمية من أجل بناء

المـآوي وتوفـير الخدمـات. وقـدّم النـاس مطالبهـم السياسـية باللجـوء إلى المسـيرات ومحـاصرة الطـرق السريعـة والاسـتيلاء والإضراب عـن الطعـام وخـاط بعضهـم شـفاهه كنـوع مـن الاحتجـاج. وكانـت تصرفاتهـم سـبباً في لفـت انتبـاه الـرأي العـام تجـاه القضايـا التـي تواجـه اللاجئـين في كاليـه ونجحـت في تأخـير هـدم النصـف الشـمالي مـن المسـتوطنة مـدة سـتة أشـهر.

إعادة تأكيد سلطة الدولة

أعـاد مرفـق حاويـات الشـحن الـذي شُـيّد إلى جانـب مخيـم الغابـة تأكيـد سـلطة الدولـة وذلـك بتقييـد تشـكيل الهويـات الجديـدة والحـد مـن فـرص ممارسـة المواطنـة الفاعلـة. وفي حـين شُـكّل مخيـم الغابـة تدريجيّـاً اسـتجابة لحاجـات سـكّانه، أعـدَّت خُطـطَ مرفـق الحاويـات وأشرف عـلى إدارتـه قبـل منظمـة تنـوب عـن الدولـة الفرنسـية وفقـاً لمبـدئي كفـاءة التكلفـة والأمـن. وتشـتمل مسـاحة المرفـق الماديـة عـلى شـبكة مكوّنـة مـن حاويـات كبـيرة تـؤوي كل واحـدة منهـا مـا بـين ١٢-١٤ شـخصاً، لكـنَّ سـكان المخيـم اختـاروا العيـش في مـآوٍ صغـيرة خاصـة للأفـراد أو العائـلات. ومـمّا يؤخـذ عـلى مرفـقً الحاويـات أنـه يفتقـد المسـاحات المشـتركة لإقامـة الجمعيـات والعـروض والمرافـق العامـة أو أماكـن العمـل، ولم يكـن أمـام السـكّان أي فرصـة لإعـادة تشـييد مـا بُنِـيَ مـن قَبْـل وهـذا مـا منـح المرفـق ديمومـة كان المخيـم يفتقدهـا. وأحـاط بهـذا المرفـق سـياج شـائك تحرسـه كلاب الشرطـة، ولم يُسـمَح لغـير القاطنـين بالدخـول إلى المرفـق أو الخـروج منـه عـبر بوابـات مُؤمَّنـة ومـزوّدة بماسـحات لبصـمات الأصابـع. أمـا مخيـمً الغابـة، فـكان فيً المقابـل مشرّعـاً أبوابـه للـزوّار سـامحاً بذلـك للسـكان تطويـر علاقاتهـم الاجتماعيـة مـع المتطوعـين وعـمال المنظـمات والناشـطين.

كـما أكَّـدَ إعـادة نقـل مهاجـري كاليـه مجـدداً عـلى التسـميات الاجتماعيـة والبيروقراطيـة التـي حماهـم منهـا المخيـم غـير الرسـمي. أمَّـا الذيـن انتقلـوا إلى مرفـق الحاويـات، فقـد أصبحـوا فيـما بعـد مسـتفيدين سـلبيين مـن المسـاعدة وكأنهـم فعـلاً ‘شـحنة، محبوسـة داخـل مرفـق الحاويـات إذ أعيـق حصولهـم عـلى هويـات أخـرى وذلـك بعزلهـم المـادي عـن غـير المقيمـين في المرفـق وبسـبب إخضاعهـم للقيـود المفروضـة عـلى العمـل والأنشـطة المجتمعيـة. وفي الوقـت نفسـه، قـدّم النمـط المعـماري المبنـي عـلى الدواعـي الأمنيـة للمرفـق سـكّانه كـما لـو أنهـم فئـة خطـيرة وجـب سـجنها.

يُعـدُّ توفـير المـأوى سـلوكاً سياسـياً بقـدر مـا هـو إنسـاني. وفي عـام ٢٠١٦، كانـت إزالـة مخيـم الغابـة وإعـادة النقـل القسـري لسـكانه بمنزلـة اسـتجابة للتحـدّي الـذي واجهتـه سـلطة الدولـة متمثـلاً بالنمـوّ المتسـارع للمخيـم غـير الرسـمي. وحينـما أمـر وزيـر الهجـرة الفرنسـي إيريـك بيسـون بهـدم مسـتوطنة المهاجريـن في كاليـه عـام ٢٠٠٩ أعلـن في خطابـه أنّـه: ”لـن يجـد قانـون الغـاب حظـاً عـلى أرض هـذه الأمّـة“ وفي قولـه ‘قانـون الغـاب’ وصـف للفـوضى والمشـقّة كأنَّ غابـة كاليـه جـاءت لتمثّـل أيضـاً خاصيَّتَـي الاسـتقلال وتعـدد الهُويَّـات وهـذا تحديـداً مـا لم يتوافـق مـع نظـام الهجـرة الفرنسـي.

مايكل بويل *m.boyle@sussex.ac.uk*
طالب في الدراسات العليا، جامعة سسكس
www.sussex.ac.uk

إيرث كاتز

مخيم يعاد تعريفه كجزء من المدينة

سيريل هاناب

هل ما بُنيَ في لا لينيير في جراند-سينت في جنوب فرنسا مخيم تقليدي للاجئين أم نوع جديد من المناطق الحضرية؟

كانت مستوطنة لا لينيير الموصوفة هنا مكتظة ومصنوعة من الكبائن الخشبية. ودُمِّرت هذه المستوطنة بحريق شَبَّ بها في أبريل/نيسان ٢٠١٧ ولكنَّها ظلت سبباً للجدال والخلاف بين رئيس البلدية الداعمة وبين السلطات السياسية المركزية.

وافق أصحاب المصلحة المعنيون من الشعب الفرنسي في مايو/أيار ٢٠١٦ على وجود المهاجرين في مخيم لا لينيير في مدينة جراند-سينت على الساحل الشمالي لفرنسا. وجاء هذا القبول عقب توفير الخدمات الرئيسية في الموقع وعقب إنشاء ٣٠٠ كابينة خشبية من خلال منظمة أطباء بلا حدود ومجلس المدينة على غير رغبة الحكومة الوطنية. وبعد عدة أشهر من الحيرة والتردد، اتُّفِقَ على أن تدير البلدية والحكومة المركزية ومنظمة أخرى غير حكومية تسمى أفيجي (AFEJI) (وهي جمعية فلاندرز للتعليم والتدريب والشباب والاندماج الاجتماعي والمهني) مخيم اللاجئين معاً.

وبذلك لم يعد الموقع معزولاً عن المدينة ولا عن التطورات المحلية الأخرى، وكان قريباً من أكبر مركز للتسوق في المدينة وأعلنت البلدية عن رغبتها في إعادة توجيه خطوط الحافلات بالقرب من الموقع وإضافة محطات جديدة للحافلات. وكثيراً ما كان يعرب رئيس البلدية عن رغبته في وصول جميع سكان البلدة إلى الخدمات العامة المتعددة واستخدامها، فهو نموذج متروك للمدن لا للدولة ليجدوا أنفسهم الأطراف الرئيسية التي عليها الترحيب باللاجئين. وجاء في بيان مشترك لرؤساء برشلونة، وباريس، ولشبونة في مدونة لها في ١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١٥ «إنَّ الدول تمنح اللجوء ولكنَّ المدن هي التي توفر المأوى».[1]

ومن إنجازات المنظمات البريطانية والفرنسية في المخيم أن ركَّبت المطابخ الجماعية وغرف تناول الطعام بالإضافة إلى مدرسة، ومركز للمعلومات، ومركز لتعلم اللغات، ومنطقة للعب. وبالإضافة إلى تولي شؤون توفير الوجبات الغذائية والملابس، قدمت هذه المنظمات أيضاً مجموعة كبيرة من الخدمات بدءاً بدروس التنس إلى دروس الطهي، ورفع مستوى الوعي بشأن الزراعة الدائمة. وبالإضافة إلى مستوصف منظمة أطباء بلا حدود ومحطة الصليب الأحمر في المخيم، تمكن المنفيون من الوصول إلى خدمات الصحة العامة التي يقدمها المجلس المحلي.

ووفقاً للباحث ميشيل أجير، يتسم 'المخيم' بثلاث خصائص رئيسية. فهو خارج الحدود الإقليمية: فالمخيم ليس جزءاً من المنطقة المحيطة، وهو استثنائي: فالمخيم لا يخضع للقوانين نفسها التي تخضع لها الدولة التي يقع فيها المخيم، والاستبعاد: فالمخيم هو مؤشر الاختلاف والتفرقة بين سكانه وبين السكان أو الزائرين من الخارج.[2] توافرت هذه الشروط إلى حد ما في جراند-سينت فقط. ولا يقع المخيم خارج نطاق المدينة بل يقع في قلب الحاضرة

مخيم لا لينيير في غراند-سينتي قرب دونكيرك، أبريل/نيسان ٢٠١٦.

بالقرب من متنزه خلّاب وبحيرة خلّابة أيضاً كما تخدمه وسائل المواصلات العامة. أما عن الطبيعة الاستثنائية للمخيم فهي حقيقة واقعية لأسباب عدة ليس أقلها الطريقة التي ظهر بها. وقد أشار البيان، الذي وقّعه رئيس البلدية ومنظمة أطباء بلا حدود والذي تُلِيَ في المخيم، إلى حقوق ساكني المخيم في الوصول إلى المأوى، والحماية، والنظافة الشخصية، والغذاء، والرعاية، والتَّعليم، والثقافة، والمعلومات القانونية المحايدة وذلك لفترة غير محددة. وأخيراً، لم يزل رئيس البلدية يؤكد على حقيقة عدم استبعاد قاطني المخيم من الوصول إلى أي من الخدمات العامة للبلدية بل متاح لهم الوصول إليها جميعاً حتى لو كان ذلك لا يمنحهم الحق في الحصول على الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الأوروبيون.

وإذا ما تحدثنا بطريقة رسمية أكثر، يمكننا القول إنَّه لم يكن من المفترض مجيء أشخاص جدد إلى المخيم بمجرد افتتاحه؛ ففي الواقع العملي، لم يُستَبعد أي شخص على الأقل حتى أواخر يونيو/حزيران ٢٠١٦. وعلى أي حال، انخفض عدد قاطني المخيم انخفاضاً ملحوظاً من ثلاثة آلاف عند افتتاحه في أواخر عام ٢٠١٥ إلى ٧٠٠ في منتصف عام ٢٠١٦. ومع ذلك، فقد كان من نتائج تدمير مخيم 'الغابة' عكس ما كان متوقعًا إذ ارتفع عدد قاطني المخيم إلى ١٧٠٠ ما يفوق قدرة المخيم الاستيعابية التي تُقَدَّرُ ب ٧٠٠ شخص.

مستقبل المخيم

يتضمن التفكير في السيناريوهات المستقبلية عدداً من مبادئ المخيم. المبدأ الأول يتمثل في كون المخيم مكاناً أُفْتُتِحَ للوافدين كما يوفر سهولة المغادرة لمن يرغبون بها. ولا يمكن إغلاق المخيم بل يمكن توسعته أكثر وإلا زاد عدد قاطنيه زيادة كبيرة. وفي كلتا الحالتين، يجري هذا جنبًا إلى جنب مع قوانين الأراضي الأكثر مرونة والأقل تعنتاً حيث تحل قوانين الاستخدام العملية محل الحقوق المكانية الجامدة.

ويحتاج أسلوب البناء المتبع الذي يتناسب مع هذا النوع من الانفتاح إلى التكيف مع حجم الوحدات البشرية (الأسر أو المجموعات المؤقتة من الأشخاص) الذي يعيشون في المخيم ما يعني ضرورة توافر أسلوب بناء يوفر الخدمة الفنية مثل توفير مأوى يقي سكانه من تقلبات الطقس وآثاره على المطابخ والمراحيض بل وتوفر أنظمة التدفئة والتهوية. ولكن بغض النظر عن القدرات الفنية التي قد يتوقعها الجميع، وبغض النظر عن التصميم العام، وتصميم المرافق، والأماكن، والأثاث العام، ينبغي أن تعبر العمارة الفنية الفردية أو أسلوب البناء الفردي عن عادات الأشخاص الذين يعيشون في المخيم وثقافتهم ما يعني تصميم مكان مريح، وذكي، ومفيد، واجتماعي من الناحية المعمارية.

وينبغي أن يكون مثل هذا المكان قادراً على أن يصبح مكانًا للإنتاج الاقتصادي. ولذلك، قد نحتاج إلى تشريع حق يسمح بظهور المبادرات الاقتصادية الصغيرة أو على الأقل ظهور أماكن تصنيع ما يسمح بتوفير فرصة عمل للأشخاص. وفي مقال بعنوان 'مخيم اللاجئين المثالي' أثارت الصحفية الأمريكية ماك ماكليلاند الحديث حول التوتر المستمر بين الخيارين، وكلاهما مر، المعروضين على اللاجئين وهما: إما العيش في المخيم، أو الحياة غير المستقرة في المدينة كحل لا يقل بشاعة عن حل العيش في المخيم. [٣] وعلى الرغم من أنَّ المدينة قد تبدو أنها تسمح باندماج أفضل للاجئين فهي تُعرِّض المنفيين للعنف والتوتر. وفي وقت من الأوقات، كان لدى المنفيين في فرنسا خيار ثالث وهو غابة كاليه الذي يعد حلاً وسطاً بين المخيم وبين حالة الاستضعاف التي يعيشها اللاجئون، واستمر هذا الوضع حتى إلغاء المخيم في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦.[٤]

ومع ذلك، فما بُنِيَ في لا لينير بُنِيَ مثله مع الفاعلين المحليين الذين شاركوا مشاركة منظمة ومتسقة. لكنَّ لا لينير أكثر وأكبر من مجرد مخيم للاجئين فهي مكان للترحيب والاندماج، وكما كتب رئيس البلدية داميان كاريم، في كتابه الذي نُشِرَ قبل التدمير بأيام قليلة: «المخيم حي جديد في مدينتي وسوف أعتني به بهذه الطريقة. (....) ولن يُغلَق المخيم إلا عندما يتحسن الوضع الكردي. أو عندما لا تمرر طرق الهجرة أي أحد من اللاجئين بعد ذلك. اللاجئون هم أصحاب الأجندة وهم المسؤولون منها».[٥]

سيريل هاناب Ch@air-architecture.com
مهندس معماري، منظمة الأعمال والمدن Actes & Cités www.actesetcites.org وبروفيسور مساعد، المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية ، بيلفيل، باريس.
www.paris-belleville.archi.fr

١. آدا كولاو وآن هيدالغو وسيبروس غالينوس (2015) نحن مدن أوروبا، 13 سبتمبر/أيلول 2015
http://ajuntament.barcelona.cat/alcaldessa/en/blog/we-cities-europe
(We, the Cities of Europe)
٢. أجير م (2014) اكتشاف عالم المخيمات
http://bit.ly/Agier-UnMondeDeCamps
(La Découverte)
٣. ماكليلاند م (2014) 'كيف نبني مخيماً مثالياً للاجئين'، نيويورك تايمز، 13 فبراير/شباط
http://bit.ly/McClelland-PerfectRefugeeCamp
(How to Build a Perfect Refugee Camp', New York Times)
٤. انظر مقالة ميشيل بويل في هذا العدد.
٥. داميان كريم مع ماريلين بومار (2017) 'نحن لا نريد شيئاً ضد رغبة الإنسان'، ستوك، باريس
http://bit.ly/Stock-Careme-Baumard
(On ne peut rien contre la volonté d'un homme)

الاستيلاء على المباني لإسكان اللاجئين: تمبلهوف في برلين

توبي بارسلو

مع استمرار المدن الأوروبية في تعديل المباني القائمة واستخدامها كمآوٍ للاجئين، تمثل الخصائص المكانية الملازمة لهذه المباني تحديات لا يُستَهَانُ بها أمام السلطات التي تتولَّى مسؤولية اختيار المواقع وأمام الأشخاص المزمع إقامتهم في هذه المآوي.

يعد مطار تمبلهوف الذي بناه النَّازيون في ثلاثينيات القرن الماضي معلماً وأثراً باقياً حتى الآن في وسط العاصمة الألمانية برلين، لكنَّ تاريخ هذا المطار ومساحته وسياقه كانت عوامل جعلت منه مكاناً مثيراً للجدل وذا شأن للاجئين. فمن جانب المقيمين فيه، هناك ثمن معنوي يترتب على إقامتهم في هذا المعلم الرمزي التاريخي والسياسي فقد تشابكت التساؤلات المثارة حول السكن في تلك المباني مع حوارات الجمهور العام الحماسية حول الفضاء العام والتطوير الحضري والإرث التاريخي.

وكان إيواء اللاجئين في تمبلهوف مقر حظائر الطائرات السابق قراراً جريئاً فمنذ إغلاق المطار في عام ٢٠٠٨، تُستَخدَم مباني المسافرين في إقامة كثير من الفعاليات، كما تحول مدرج المطار إلى أكبر متنزه عام في برلين. ومنذ ذلك الحين، أصبح هذا المكان محبباً ومتأصلاً في حياة المدينة اليومية. أما عن خطط البناء في موقع تمبلهوف فقد حُظِرَتْ حظراً باتاً في استفتاء عام ٢٠١٤، وترسخ ذلك الحظر في التشريعات الوقائية التي سُنَّت لاحقاً ضد البناء في المستقبل. واُعتبِرَتْ النتيجة نتيجة رمزية لبرلين، إذ انتصر الحق في الحفاظ على الأماكن العامة على التنمية التي لا تُركِّز إلا على الربح.

ومع ذلك، يبدو أنَّ إنشاء ما يعد في جوهره مخيماً في تمبلهوف في عام ٢٠١٥ يهدد كل ذلك. وأُلغِيَتْ الفعاليات الدولية الخاصة والعامة، كما مُنِعَ إعادة دمج جزء سابق من البنية التحتية في نسيج المدينة الحضري الأوسع نطاقاً. والأمر الأكثر مدعاة للقلق إبطال تشريعات الحماية فأثار ذلك تشكيك المواطنين بأنَّ المخيم كان يستخدم كأداة سياسية لفتح الموقع أمام المستثمرين لبناء شقق فاخرة. وفي مدينة تعاني من أزمة في الإسكان، ما زالت الحاجة إلى توفير مساكن بأسعار معقولة قضية مثيرة لكثير من الجدل. ولا محالة أنَّ بناء المخيم في ظل هذه الظروف سيقتضي حتماً أن يظل اللاجئون في صراعات معاصرة حول الأماكن العامة والإسكان. ولا شك أنَّ وضع اللاجئين في قلب هذه المناقشات يزيد من صعوبة مقبولية المجتمع المستضيف ويجعلها أكثر تعقيداً. ومن ثَمَّ، فالمواقع بالغة التسييس والمثيرة للجدل ليست هي الخيار الأفضل كمأوى للاجئين. أما في تمبلهوف، فالمشكلات ذات جذور أعمق.

فقد صُمِّمَ تمبلهوف في الأصل ليكون حجر الزاوية 'لرأس المال العالمي' لهتلر، الذي سعى إلى بلورة ادعاءات التفوق العرقي والسيادة العالمية من خلال الهندسة المعمارية. ومع ذلك، فتاريخ المطار اللاحق، بما في ذلك الدور المحوري الذي اضطلع به في جسر الإنقاذ الجوي في برلين عام ١٩٤٨، جعلته يكتنف ارتباطات متنوعة الجوانب في أذهان الناس. وزاد قرار استخدام المطار كمخيم من تعقيد هذه الارتباطات الذهنية. فاليوم، يُنظَر إلى مطار تمبلهوف على أنَّه رمز دولي للعظمة الديكتاتورية، والصدمات النفسية، والتدخل الإنساني، والدعاية للحرب الباردة، وكرمز سينمائي، كل ذلك في آن واحد. وفي حين أنَّ الإعلام الدولي غالباً ما يقارن المكان الحالي للاجئين بالارتباطات الذهنية لمطار تنبلهوف بالنَّازية، أو قد يرسِّخ استمرار العلاقة بين المطار واللدونة المرتبطة بجسر برلين الجوي، هناك تجاهل تام لأهم التساؤلات ومضمونات الضيافة.

التاريخ، والسياسة، ومساحة العيش

يفرض تراث تمبلهوف قيوداً مادية. فمبنى المطار عبارة عن أثر تاريخي يحميه القانون، ما يعني أنَّ اللوائح التنظيمية الصارمة تملي الأشكال المادية لمساحات المخيم الداخلية. وتمنع هذه اللوائح إجراء أي تعديلات من شأنها أن تؤثر على المبنى تأثيراً دائماً، وبذلك يصبح المخيم بأكمله في وضع يسمح بإزالته بسرعة كبيرة. ولا يُسمَح بلصق أي شيء على الجدران. وفي المخيمات في أماكن أخرى، توجد مآوٍ مبتكرة رُقِّعَتْ ورُمِّمَتْ من مواد متاحة، أو ممرات أشبه بالشوارع

تصطف على جانبيها الأكواخ المؤقتة حيث تطورت اقتصادات محلية غير رسمية. أما في تمبلهوف، فلا يوجد شيء كثير خلافاً للمهاجع المرتبة بطريقة عفوية بجدرانها البيضاء الخالية من أي ملصقات.

ومع ذلك، حاول بعض المقيمين إعادة تشكيل المساحات لجعل منازلهم المؤقتة أكثر قابلية للعيش قليلاً. فعلى سبيل المثال، أعادوا ترتيب الأسرَّة والمقاعد داخل مقصوراتهم، واستخدموا البطانيات والملاءات لتقسيم تلك المقصورات حسبما يلائمهم. وآخرون لفّوا الملاءات حول الأسرَّة، ما منحهم شعوراً عابراً بالخصوصية. ولتغيير ألوان ممرات المخيم وطرقاته التي تقتصر على اللونين الأسود والأبيض، غطى البعض 'الأبواب' المصنوعة من القماش الأسود بملاءات زاهية اللون مكوِّنة بيئة تذكرنا بالشوارع الحقيقية. ويهدف كل عمل أو فعل إلى إيجاد شعور بالحياة المنزلية ضمن حظيرة طائرات كبيرة كان الغرض منها أصلاً استضافة الآلات لا البشر. ومع ذلك، يجد المقيمون أنفسهم أمام مفارقة غريبة في تمبلهوف: ضرورة الإبقاء على المبنى مطاراً كواحد من المعالم التاريخية، يقابلها في الوقت نفسه حاجة هؤلاء اللاجئين إلى أن يكون المبنى مساحة صالحة للسكن.

ولمدة وجيزة، ظهرت ممارسة أثبتت تأثير المقيمين الأكبر على مساحات المخيم تجلّى في شكل جداريات متناثرة على لوحات جدران المقصورة تضم العلامات الملونة بدءاً برسومات الأطفال وانتهاءً بالرموز الدينية، والأعلام الوطنية، وأسماء بلداتهم الأصلية بلغاتهم الأصلية المختلفة. وظهرت كذلك شخبطات أخرى تؤكد الامتنان لألمانيا لتقديمها السلامة والمأوى لآلاف اللاجئين. أما الرسومات الجدارية الأكثر جمالاً ولفتاً للانتباه فهي التي تنم عن مستويات عالية من المهارة الفنية والتفاصيل المعقدة. وأصبحت الجدران في حد ذاتها لوحات يمكن أن يعبر اللاجئون عليها عن إحباطاتهم، وآمالهم، وهوياتهم الثقافية الدائمة.

ومع ذلك، في أبريل/نيسان ٢٠١٦، حُظِرَتْ ممارسة الكتابة على الجدران بعد اكتشاف كَتابات جدلية عدوانية عبَّرت عن التوترات الثقافية والسياسية للسكان الأصليين للبلاد. وأثار الوضع مخاوف من نشوب النِّزاعات الداخلية ومن الفضيحة في الصحافة الخارجية. وكانت هذه المخاوف لها ما يُسوِّغُها. ففي نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥، نشأ شجار ليس ذا قيمة لكنّه هُوّلَ دولياً من خلال الصحافة، وحرصت سلطات المخيم كل الحرص على تجنب التقارير المبالغ فيها. وفي موقع تترصده العيون بشدة ومثير للجدل والخلاف مثل تمبلهوف، من المفهوم رغبة السلطات في تجنب أي تفاقم لأي وضع غير مستقر بالفعل. لكنَّ هذا الوضع في نهاية المطاف حَرَمَ المقيمين في المخيم من ممارسة إحدى الطرق القليلة التي يمكنهم من خلالها تشكيل مساحاتهم بدرجة كبيرة. وعندها، توقف منظمو المخيم عن ممارسة الكتابة على الجدران وانتقلوا إلى استخدام المطبوعات المرسومة عن أشهر معالم برلين. ومع أنَّ هذه المطبوعات توفر أيضاً الألوان للجدران البيضاء المُنَظَّفة، فهي لا توفر الألفة الثقافية نفسها. وفي هذا الإطار، أدَّى بروز تمبلهوف كمعلم تاريخي إلى زيادة تفاقم القيود الملموسة المفروضة على الطرق التي يعيش بها اللاجئون داخل المخيم.

استخدام المباني

هناك إمكانية للاستفادة من الفرص التي توفرها بعض المواقع، إما لتحقيق إدماج أفضل للاجئين في المدن المضيفة أو لتشجيع التفاعلات الإيجابية بين اللاجئين والمدينة المضيفة. وفي مثل هذه المواقع، يمكن أن تصبح العمارة أداة أخرى لعلاج النِّزاعات التي يسببها وضع اللاجئين الحالي. ومع ذلك، من الوضح أنَّ الآثار التاريخية الشهيرة تضع عوائق لا يُستَهَان بها تحول بينها وبين تحويلها إلى أماكن صالحة لعيش اللاجئين. وقد يبدو تمبلهوف حالة فريدة من نوعها، لكنَّه ينبغي النظر إليه على أنَّه جزء من أنواع المخيمات الناشئة التي أُنشِئَتْ في المباني المُعاد تخصيصها في وسط المدن الأوروبية. ففي باريس أُقيمَ المركز الإنساني في مستودع قطارات سابق في الدائرة ١٨، بينما أُقيمَ مخيم إليون في أثينا في منطقة صناعية سابقة. ومع أنَّ هذه الأمثلة تتجنب إثارة مشكلات تراثية كما حدث في تمبلهوف، يقدم كل مبنى خصائص اجتماعية-سياسية ومادية محددة لمنع المقيمين القدرة على العيش في المخيم، ويؤثر المبنى أيضاً على شكل العلاقات بين قاطني المخيم وبين سكان المدينة المضيفة.

توبي بارسلو *toby.parsloe@cantab.net*
مرشح لنيل درجة الدكتوراه، مركز دراسات النِّزاعات الحضرية، قسم العمارة، جامعة كامبردج *www.arct.cam.ac.uk*

صناعة البيوت الجماعية في أثناء العبور

أليكساندرا كوبتيبايفا

تساعد النشاطات اليومية التي يمارسها سكان مركز إيواء سيتي بلازا في أثينا وتنظيمهم للمكان على بناء مفهوم إيجابي 'للبيت'.

استولى ناشطون وداعمون في العاصمة اليونانية أثينا على مبانٍ مدينية خالية من السكان تضامناً مع آلاف اللاجئين العالقين داخل البلاد بسبب إغلاق الحدود وحوّلوا تلك المباني الشاغرة إلى مآوٍ للاجئين كبدائل لمراكز الاحتجاز والمخيمات مقاومين بذلك سياسات الحكومة السلطوية.

وتعد 'سيتي بلازا' مثالاً على أماكن الإيواء ذاتية التنظيم الموجودة في مركز العاصمة أثينا وكانت فندقاً سابقاً أُغلقَ مدة سبع سنوات ثُمَّ استولت عليه مبادرة التضامن السياسي والاقتصادي مع اللاجئين في أبريل/نيسان عام ٢٠١٦ بالتعاون مع المتطوعين واللاجئين لإعادة تنظيمه[1] وتحويله إلى مركز إقامة يوفر مأوى دائماً للأسر التي تواجه صعوبة في إيجاد أماكن إقامة داخل المدينة بعدما أُعيد نقلهم من مخيمات الجزر اليونانيّة. ويحصل سكان مأوى سيتي بلازا على ثلاث وجبات في اليوم، مع وجود عيادة فيه بالإضافة إلى قدرة الأطفال على الدراسة في المدارس المحلية. ومن أهم المبادئ الأساسية التي تؤمن بها إدارة سيتي بلازا تضامن السكان والمتطوعين ومشاركتهم الجماعية في النشاطات اليومية. أمّا شعار هذا المأوى وفلسفته فتقوم على الوَحدَة: " نعيش معاً. نعمل معاً. نكافح معاً".[2]

كنت أتوقع أن أجد العزلة سائدة في سيتي بلازا وأنَّ سكانه يعيشون كل على حدة بل توقعت أنَّ الاحترام متدنٍ فيما بينهم إن كان موجوداً أصلاً نظراً لتنوّع الخلفيات التي جاؤوا منها، فهناك الأفغانيون والعراقيون والإيرانيون والسوريون والأكراد والفلسطينيون والباكستانيون الذين يعيشون معاً في مبنى من سبع طوابق. لكن ما وجدته كان انتشار مفهومي 'العائلة الواحدة الكبيرة' و 'البيت الثاني بعد الوطن' بين جميع سكان المبنى تقريباً. كما أنَّ بيئة المأوى الاجتماعية الصديقة وقواعده غير المكتوبة التي تحثّ على احترام الآخرين رغم اختلافاتهم الدينية والوطنية والصراعات الناشبة في أوطانهم تهدف إلى إيجاد مفهوم الفضاء المشترك لإعادة إحياء الشعور بوجود بيت ينتمون له.

ولكن ما معنى 'البيت'، وما الممارسات التي 'تصنع البيت' بينما يعيش اللاجئون حالة من الترحيل؟

تنظيم المكان

ثمة عوامل خارجية تمثّل دوراً مهماً في عمليات التكيّف الإيجابي للمهجّرين منها قرب موقع المأوى من مركز المدينة وطبيعة البناء المشغول نفسه. وغالباً ما يرى اليونانيون والمتطوعون أنَّ الذين يعيشون في سيتي بلازا 'محظوظون' لأنهم يعيشون في 'مأوى خمس نجوم'. وفي الواقع، تعد ظروف العيش في سيتي بلازا فاخرة مقارنة بالمخيمات التي يعيش سكانها في الخيام في الطقس البارد. فأفراد الأسرة يعيشون معاً داخل غرف فردية فيها حمامات وخزائن وطاولات وشرفات. وهكذا، يتمتع سكان المأوى بواحدة من أهم مكونات مفهوم البيت ألا وهي الخصوصية، إذ لم يعد الناس مضطرين للوقوف في طوابير طويلة من أجل الاستحمام في حمامات يتقاسمونها مع أناس لا يعرفونهم.

"الظروف هنا أفضل منها في المخيم، حيث لا يملك الفرد أي خصوصية ويعيش الأقارب مفصولين بعضهم عن بعضهم في خيام مختلفة. كما كان المخيم الذي كنا نقطن فيه مليئاً بالمناوشات ولم تكن الشرطة تتدخل ما دامت تلك المناوشات محصورة داخل المخيم" (رجل باكستاني، ٢٠ عاما، قَدِم إلى "سيتي بلازا" في أبريل/ نيسان عام ٢٠١٦)

كما منح الأمن الليلي والنهاري اللاجئين شعوراً بالسلامة. ولم يقتصر مفهوم السلامة على الجوانب المتعلقة بالمبنى نفسه ، بل اشتمل أيضاً على الدولة كلها.

"على الأقل، لا أخاف هنا من المشي في الحديقة العامة مع أولادي وإرسالهم إلى المدرسة" (والد لطفلين، كويته، باكستان)

وتبدو محاولات توليد شعور ن الانتماء المشترك جلية وواضحة في الفلسفة الرسمية للمكان إذ يقدّم الوصف الرسمي المأوى على أنه بيت واحد: " ٤٠٠ لاجئ، ٧طوابق، بيت واحد". وعادة ما كان الضمير 'نحن' يستخدم في المقابلات مثل: "نحن نعيش معاً"، كما تتزين جدران قاعة المبنى وحانته بصور سكانه السابقين والحاليين علماً أنَّ هذين المكانين هما أكثر الأماكن العامة ترداداً. ومن مثل هذه العوامل المرئية نشأ مفهوم 'عائلة واحدة كبيرة'.

كما تبدو الغرف الفردية بيوتاً صغيرة داخل البيت الأكبر: فهناك صور عائلية على الجدران، وبطانيات أو سجّاد على الأرض، وألعاب أطفال. بعض الناس تحدثوا في وصفهم لغرفهم الحالية عن أماكن يمكنهم الاسترخاء فيها بعد العودة من الخارج أو مساعدة أحد سكان المأوى. كما أن قدرة أفراد العائلة الواحدة على العيش معاً في نفس الغرفة يساعد على إيجاد شعور من الانتماء.

ويوجد أيضاً بعض الأشخاص الذين لا أقارب لهم ويعيشون معاً في بعض الغرف في المركز. وعادة، يعيش في الغرفة الواحدة ما يصل إلى خمسة أفراد، وفي مثل هذه الحالات، تكون خصوصية الفرد محصورة في سريره الخاص والمساحة الصغيرة المحيطة به:

"يوجد في غرفتنا ثلاثة أشخاص. سريري هو بيتي، أحب الاستلقاء عليه ومشاهدة الأفلام بعد الانتهاء من مناوبتي في المطبخ" (رجل إيراني، ٢٦ عاماً، قدِم إلى "سيتي بلازا" في أبريل/نيسان عام ٢٠١٦)

الأداء اليومي للأعمال المعتادة

لا يسمح للاجئين العمل رسمياً بينما ينتظرون القرار بخصوص طلب لجوئهم. لذلك يمتلك الذين لا يذهبون إلى المدرسة ولا يحضرون دروس اللغة اليونانية كثيراً من وقت الفراغ. ويخصص لكل عائلة مجموعة من المهام الإلزامية ليشاركوا بها. مثلاً، مناوبات المطبخ إذ يطهو السكّان الطعام معاً لكل من يعيش في المأوى، ويستغرق إعداد الوجبة وتقديمها وجلي الأواني ما معدله من أربع إلى خمس ساعات. ويعد تنظيف الممرات والسلالم من الالتزامات الأخرى التي تؤدّى أسبوعياً. ويمكن رؤية هذه النشاطات كجزء من محاولة إيجاد شعور بالتشارك بالفضاء، أو بمعنى آخر، إيجاد فهم مشترك حول ما يعنيه 'أن يكون الفرد في بيته'، البيت الذي يجب أن يبقى نظيفاً ومريحاً. وتشتمل النشاطات غير الرسمية التي ينظمها سكّان المأوى أو المتطوعون عروض الأفلام والرحلات النهارية إلى مركز المدينة التاريخي ومباريات كرة القدم والحفلات التي تقام داخل مبنى المأوى أو في الحانات. ومن خلال النشاطات الرسمية وغير الرسمية، يسعى الساكنون في المأوى والمتطوعون إلى المحافظة على ممارسات صناعة البيت الإيجابية.

"عندما تغادر العائلات المأوى (بسبب إعادة نقلهم) ينظم الساكنون حفلات وداع لهم. وبعض المغادرين يبكون لعدم رغبتهم بترك المأوى والذهاب، وبعضهم يحاول البقاء على اتصال مستمر مع المأوى وسكانه عندما يجب عليهم الانتقال خارجه" (متطوع في سيتي بلازا منذ يوليو/ تموز عام ٢٠١٦)

أليكساندرا كوبتييافا *alex.koptyaeva95@gmail.com*
طالب، جامعة لينكوبينغ، السويد https://liu.se/en

١. http://solidarity2refugees.gr
٢. http://bit.ly/YouCaring-KeepCityPlazaOpen

مأوى مؤقت دائم في تريستي

روبيرتا ألتين

هناك مبنى قديم استضاف المهجرين على مر الزمن عبر سنوات عدة وهو يُستَخدَم الآن لإيواء مجموعة وصلت مؤخراً من المهجرين، لكنَّهم هذه المرة جاؤوا من أوروبا.

منذ عام ٢٠١٤، عندما بدأ اللاجئون في الوصول إلى تريستي الواقعة في شمال شرق إيطاليا على طريق البلقان، يستخدم كل يوم ما بين ٣٠ إلى ١٠٠ شخص الخيام والصناديق الكرتونية ذات الأسرَّة المؤقتة داخل مبنى يُطلَق عليه الإيطاليون اسم 'سيلوس' (الكلمة تعني بالأصل 'صومعة')، والمبنى عبارة عن بناء ضخم من الممتلكات الأهلية الخاصة ومعظمه مهجور باستثناء منطقة صغيرة يشغلها موقف سيارات ومحطة حافلات. ويقع المبنى في منطقة مركزية في المدينة. والمباني قريبة من الميناء، وعلى بعد خطوات قليلة من مسارات القطارات عالية السرعة، وارتبط هذا المكان منذ أمد بعيد بنقل البضائع وعبور المُهجَّرين.

وإبَّانَ الحرب العالمية الثانية، أصبح سيلوس مكاناً لإيواء اللاجئين والمُهجَّرين على حد سواء. وفي عام ١٩٤٣، جُمِّعَ اليهود هنا في هذا المكان قبل شحنهم في القطار إلى معسكر أوشفيتز. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، بعد معاهدة باريس في عام ١٩٤٧، أُعيدَ إيواء كثير من اللاجئين الإيطاليين المُهجَّرين في سيلوس حيث كانوا ينتظرون بناء مخيمات اللاجئين وبعض أماكن الإقامة الدائمة.

وفي السنوات القليلة الماضية، أُبرِمَ اتفاق بين البلدية وشركة خاصة لتحويل سيلوس إلى مركز للتجارة والمؤتمرات، لكنَّ الأزمة الاقتصادية حالت دون ذلك الاستثمار لتعود سيلوس مجدداً مأوى للاجئين وطالبي اللجوء الجدد. هؤلاء اللاجئون وطالبو اللجوء هم شباب، متوسط أعمارهم في العشرينيات، يصلون إلى إيطاليا من خلال طريق البلقان طلباً للجوء السياسي أو الحماية الإنسانية. ومع أنَّ إيطاليا ليست الوجهة النهائية لطالبي اللجوء ولا خيارهم الأول، يقول كثير منهم إنَّ سبب رغبتهم في المجيء إلى تريستي «حسن معاملة الإيطاليين للاجئين بالإضافة إلى سهولة دخول أوروبا منها».

التخلص من الضغط

تُعَدُّ تريستي مثالاً للممارسة الجيدة في إدارة اللاجئين من خلال نظام حماية طالبي اللجوء واللاجئين الذي يضمن أنشطة 'استقبال متكامل' لطالبي اللجوء والممنوحين لحق الحماية الدولية. واستطاع نظام حماية طالبي اللجوء واللاجئين استيعاب أكثر من ألف شخص، وفرت لهم المنظمات غير الحكومية مساكن في مرافق صغيرة مثل الشقق، والفنادق المهجورة، والمنازل الخاصة. وأثمرت الشراكة بين الشرطة، والمقاطعة، والبلدية، والمنظمات المحلية غير الحكومية الرئيسية عن تجنب تكدس اللاجئين في المخيمات الكبيرة. وفي الوقت الذي ينتظر فيه طالبو اللجوء واللاجئون استكمال إجراء الاعتراف بهم، يحضرون دورات مهنية، ويتعلمون الإيطالية أو الإنجليزية، ويشاركون في الأنشطة الاجتماعية والعمل التطوعي، فهم يعيشون ويطهون أطعمتهم باستقلالية، ويتفاعلون مع السكان الإيطاليين، ويتعلمون كيفية العيش في البيئة الإيطالية.

إلا أنَّ نقطة الضعف الوحيدة في هذا النموذج مع أنَّه حسن التنظيم في التعامل مع طالبي اللجوء تتمثل في عدم قدرته على الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ عندما يصل الوافدون بأعداد كبيرة. ومن هنا، تتمثل أهمية سيلوس في استخدامه كمأوى في حالات الطوارئ في حالة وصول أعداد كبيرة من طالبي اللجوء، إذ يعد مرفقاً يتيح فرص البقاء على قيد الحياة للمهاجرين غير الشرعيين، والمرفوضين، وغير النظاميين وكمكان غير رسمي للحصول على المعلومات والاختلاط بالمجتمع. كما يقدم سيلوس لهم مكاناً يتخلصون فيه من الضغط، ومكاناً تتسامح فيه السلطات وتتهاون معهم عندما يزداد تدفق اللاجئين زيادة كبيرة جداً.

والميزة التي يوفرها سيلوس تتمثل في مأوى ذي سقف وجدران، وإن كان مهجوراً ومنسياً إلى حد ما، فهو يقدم لهم الحماية الجزئية من طقس الشتاء البارد. وداخل سيلوس، بنى المهاجرون أكواخاً حقيقية من الخشب الرقائقي، وعزلوا أماكن النوم باستخدام جدران من الورق المقوى، وأقاموا مطابخ ذات مواقد، ومراحيض دون مياه ومكاناً للصلاة. ويستخدمون خزانات المياه في الغسيل، وأحياناً في الطهي. وفي الأيام المشمسة يستخدمون ميداناً كبيراً مفتوحاً للعب كرة القدم أو الكريكيت. وقد تَكَوَّنَ مجتمع غير مستقر في سيلوس فيه ثمة تسلسل خفي للأسرَّة، إذ يحصل على أفضل الأسرَّة وأكثرها حماية 'رؤساء' قاطني المخيم أي أولئك الذين جاءوا إلى المخيم أولاً.

السيلوس في تريستي، إيطاليا.

وفي العامين الماضيين، أصبح سيلوس أيضاً مركزاً للإعلام غير الرسمي لطالبي اللجوء الواصلين حديثاً، ومركزاً اجتماعياً مؤقتاً في النهار للاجئين الذين استضافهم نظام حماية طالبي اللجوء واللاجئين الذين ما زالوا يعانون من الشعور بالوحدة التي تمثل سمة خاصة بهم وبالمهاجرين. ويُعدُّ سيلوس مركزاً أساسياً ومكاناً للعبور في الوقت نفسه، إذ يقع على مقربة من وسائل المواصلات العامة، ومن الميناء، ويبعد مسافة قصيرة سيراً على الأقدام عن مطعم الفقراء، وعن المستشفى، وعن الخدمات الاجتماعية لمختلف المنظمات غير الحكومية. كما أنَّه مركز غير رسمي في قلب المدينة لكنَّه بعيدة عن الأنظار.

وبفضل تفاعل اللاجئين المستمر وتواصلهم مع المجتمع المحلي، لا يشعر الإيطاليون أنفسهم بالغضاضة إزاءهم كما أنَّ ذلك التفاعل يقي من احتمالية حدوث الاحتجاجات كتلك التي كانت تعرفها شمال إيطاليا عقب كل عملية استيطان رسمية جديدة للاجئين. ففي الحالات التي يُودَعُ فيها طالبو اللجوء في مراكز معزولة في المخيمات أو في ثكنات سابقة خاضعة للإشراف العسكري، أعرب السكان المحليون عن خوفهم الشديد إذ إنَّ المستوطنات المنظمة أكثر تنظيماً وأكثر ظهوراً للعيان. لَكِنَّ الحال يختلف بالنسبة لسيلوس الذي لا يبدو أنَّه يؤثر عَلى حياة المدينة اليومية، بل تشير تقارير الشرطة إلى عدم ارتفاع معدلات الجريمة كما أنَّ اللاجئين قليلو الظهور أصلاً رغم وجود المخيم المؤقت على بعد أمتار قليلة فقط من أماكن تنقل السكان للذهاب إلى عملهم. لكنَّ المأوى في سيلوس يثير من وقت لآخر بعض التجاذبات السياسية، والشرطة، التي تخضع للمناخ السياسي والضغط الإعلامي، فتطرد المهاجرين القاطنين في المخيم وتحطم الأكواخ بصورة دورية. ومع ذلك، سرعان ما يعيد المهاجرون ترتيب أماكنهم ويعيدون مقتنياتهم.

ويبدو أنَّ ديمومة وضع اللاجئين المؤقت هذا محط تسامح السكان المحليين وربما تعود بعض أسباب ذلك إلى ارتفاع جدران المبنى ما يجعل اللاجئين غير ظاهرين للسكان المحليين. ولم تؤسس السلطات الرسمية هذا المأوى بل المهاجرون أنفسهم اختاروه وأقاموا فيه كما لو كانوا يعرفون استخدام سيلوس عبر التاريخ. واليوم، كما كان الحال في الماضي، يُستَخدَم سيلوس كمكان وقائي وجماعي، وأيضاً كمنطقة عازلة تفصل بين النظام والاضطراب، وبين الظهور والاختفاء، وبين كرم الضيافة والطرد.

روبيرتا ألتين ***raltin@units.it***
باحثة أنثربولوجية، مركز الهجرة والتعاون والتنمية المستدامة، قسم العلوم الإنسانية، جامعة تريستي *http://disu.units.it*

أثر المأوى الإنساني والمستوطنات البشرية على حماية الطفل

نيريبا أموروس إلورذوي

لم يَلقَ تصميم المآوي والمستوطنات في أوضاع مخيمات اللاجئين المطوَّلة في شرقي أفريقيا إلا قليلاً من الاهتمام وأدى ذلك إلى نتائج غير ظاهرة للعيان أضرَّت بنماء الأطفال.

أن يكون المرء طفلاً يعيش في وضع اللجوء المطوَّل في المخيمات شرقي أفريقيا يعني أنَّ الاعتبارات الجيو-سياسية والمعايير الدولية تفرض على الطفل طريقة نومه ونوع طعامه ونشاطاته اليومية في دور الحضانة. وغالباً ما تفتقر المخيمات بعيدة الأمد لمرافق التعليم واللعب، ولهذا السبب يقضي الأطفال معظم أوقاتهم في البيت أو حول البيت الذي يصبح الفضاء الرئيسي لتعلُّمهم. ومن المعلوم أنَّ لبيئة البيت أثر مباشر وآخر غير مباشر على التَّعلم بل تؤثر تلك البيئة على نماء الطفل المعرفي والبدني والاجتماعي-الوجداني واللغوي أيضاً.

والمشكلة في مآوي المخيمات أنَّ القصد بها لم يكن أن تقدِّم بيوتاً لقاطنيها ولذلك نجد أنَّها تفتقر إلى البيئات المحفِّزة للتعلُّم، وحتى لو استُخدمت لغايات التعلم فسيكون أداؤها ضعيفاً للغاية. فتلك المآوي أُنشئت لتكون مآوي طارئة مؤقتة تقي الناس من الأَنواء الجوية والمخاطر الكبيرة التي تحددها المعايير الإنسانية الدولية.[1] وبما أنَّ أوضاع المخيمات في العالم طال أمدها لعقود من الزمن، لا بد من التساؤل حول آثارها الواقعة على نماء الطفل إذا ما نُظر إلى تلك المآوي على أنَّها بيوت تُقدِّم لقاطنيها بيئات للتعلم على المدى القصير والبعيد على حد سواء. ولا بد من التساؤل حول طبيعة الآثار التي يمكن تحقيقها إذا ما صُمِّمت تلك المآوي لتمكين رخاء العائلة وتوفير بيئة جيدة حيث يمكن للأطفال فيها أن يتعلموا ويرتاحوا ويلعبوا.

على ضوء ذلك، تعرض هذه المقالة نتائج الأبحاث التي أُجرِيَت على المكوِّنات المكانية لبيوت اللاجئين الكونغوليين في المخيمات بعيدة الأمد في رواندا وأوغندا وكينيا. فمن خلال جمع المعلومات حول المكوِّنات المكانية للبيت التي تديم التعلم وتعززه وفق تصورات القاطنين في المخيمات، يمكن أن نصل إلى توصيات بتحويل المآوي الحالية والمستقبلية إلى بيوت أسرية وبيئات محفزة على التَّعلم.

البيئة الحالية في المآوي تُعيقُ تعلم الأطفال

تقع العناصر المؤثرة على تعلم الأطفال الصغار على مستويات عدة تضم الحي والمُجمَّع السكني والتخطيط الداخلي للمخيم والعناصر الهيكلية والمادية.

الاكتظاظ السكاني في المستوطنات: ندرة الأراضي من أكثر المشكلات شيوعاً في المخيمات بعيدة الأمد. ففي رواندا، مثلاً، هناك شح في الفضاءات المشتركة، أما البيوت فصغيرة الحجم ويتشارك الناس بدورات المياه التي لا تكفي لتلبية حاجات صغار الأطفال. إضافة إلى ذلك، تعاني المآوي من صغر الحجم والاكتظاظ وتقام أصلاً في مواقع منحدرة ومختنقة سكانياً. وأغلب البيوت فيها تتكون من غرفة أو غرفتين كحد أقصى وتؤوي ما بين شخصين إلى اثني عشر شخصاً في مساحة لا تتعدى ١٢ متراً مربعاً. ونتيجة لذلك، تصبح البيوت أماكن صاخبة خانقة وبيئة خصبة لارتفاع معدلات الإساءة الجسدية. أما الأطفال، فتتفاعل أدمغتهم مع ذلك الواقع بتطوير آليات المسايرة التي تؤثر على مدى انتباههم وتركيزهم.[2]

المجمع السكني: تفتقر البيوت الكونغولية في العادة إلى الأسيجة وهذا يحد من قدرات الرقابة على الأطفال ويسمح أيضاً للمارَّة بالتفاعل مع النشاطات في الباحات الأمامية والخلفية للبيت. ومن بين جميع المخيمات الخاضعة للدراسة، وحدها البيوت المقامة في كاكوما (كينيا) كانت تحظى بأسيجة مشيدة علماً أنَّها حُدِّدت في الوقت نفسه على أنها الأقل سلامة أيضاً. وفي المقابل، تدفع البيوت الصغيرة غير المسيجة في جنوب-غرب أوغندا ورواندا بالأطفال إلى التجول في الشوارع. وأشار عناصر الدراسة إلى أنَّ إقامة الأسيجة من الأمور الضرورية وأنَّ الشوارع مصدر رئيسي للخطر على نماء الأطفال.

إجراءات منح البيوت: يحصل اللاجئون فور وصولهم على قطعة أرض يختلف حجمها من دولة مضيفة لأخرى، ويحصلون

أيضاً على مُشمَّعات وأعمدة لإنشاء مأوى مؤقت لهم. وفي رواندا وكينيا، تساعدهم الهيئات الإنسانية على بناء الهيكل الأولي للبيت. ومع تطور واقع إقامة الخيم إلى إنشاءات طينية (عادة ما تكون مستطيلة الشكل في الحالة الكونغولية)، أصبح انعدام الفضاء والموارد عاملاً قيَّد العائلات في عدد الغرف بحيث يضم البيت الواحد غرفة أو غرفتين. أما دورة المياه، إن توافرت لهم، فتكون منفصلة عن البيت الرئيسي. وتُستَخدم غرفة للمعيشة وتناول الطعام والطبخ والنوم أيضاً. أما إذا كان هناك غرفة ثانية، فتُستَخدَم للنوم لكنَّها تؤوي ضعفي طاقتها الاستيعابية بل قد يتشارك فيها البشر والحيوانات على حد سواء. ونظراً لكثرة عدد القاطنين وصغَر مساحة الغرف وضعف تهويتها، تصبح أماكن غير صحيَة مفعمة بالدخان والروائح والرطوبة ما يجعل الأطفال معرضين للأمراض ويمنعهم من الالتحاق بالمدرسة أو اللعب.

المواد والبنية المادِّيَّة: تفتقر البيوت الطينية إلى القواعد الإنشائية ولها سقوف خطرة كما تفتقر إلى المعدات اللازمة لمواجهة مياه العواصف، وكل تلك العوامل تساهم في إضعاف هيكل البيت وجعله بيئة رطبة ومظلمة ومليئة بالغبار. ونظراً لعدم توافر القاطنين على المواد الملائمة لفتح نوافذ آمنة في الجدران، يُحجَب عن البيوت القدر الضروري من التهوية والإضاءة. ومع انتشار ظاهرة تسرب المياه للبيوت وتعفن قواعدها، يبدي بعض الأطفال تخوفاته من انهيار البيت على رؤوسهم. أمَّا السطوح المصنوعة من صفائح الحديد والمشمّع فتساهم في جعل داخل البيت حاراً لا يطاق في النهار وقارس البرودة في الليل. وهذه البيئة الداخلية غير صحية وتمثل سبباً دائماً لتعرض قاطنيه للأمراض الجلدية والتنفسية ما يحد أيضاً من قدرة الأطفال على الالتحاق بالمدارس وتطوير انتباههم في حالة التحاقهم.

أماكن النوم: غالباً ما يتشارك غرف النوم البالغين والأطفال من كلا الجنسين ونادراً ما يكون لهم أسرَّة أو بطانيات أو فُرَش إذ لا يغطي الأرض سوى حُصُر بلاستيكية لا تقي القاطنين من الأمراض والطفيليات الجلدية. ويساهم التشارك في أماكن النوم والاكتظاظ التوترات الأسرية في الإساءة للأطفال الذين يصبحون بدورهم مسيئين للأطفال الآخرين في أماكن اللعب والمدارس. وللحرمان من النوم أثر مباشر على تعلم الأطفال ونشاطاتهم الحياتية اليومية أمَّا الاعتداءات الجنسية فلها آثار بعيدة الأمد على نمائهم العام.

المرافق الصحية: يمثل الافتقار للمرافق لصحية ظاهرة ملازمة لمخيمات اللاجئين المطوَّلة في المنطقة التي غطاها البحث. ففي رواندا، يتشارك بالمرافق الصحية عشرات وأحياناً مئات من المستخدمين. ولم تُعدَّل أي منها بما يلبي حاجات الأطفال. أما في شمال-غرب كينيا وجنوب-غرب أوغندا، فهناك دورة مياه واحدة لكل مجمع، لكنَّ بعض العائلات تعجز عن بناء دورة مياه لها وعليها بدلاً من ذلك أن تقضي حاجتها بين الشجيرات أو في دورة مياه الجيران. ومع عدم توافر دورات المياه الصديقة للطفل، تقع الحوادث والإساءات.

الخلاصات

لقد حدد عناصر الدراسة الكونغوليون عنصرين أساسيين لتعزيز بيئة تعلم الأطفال في البيت ألا وهما الحماية من المخاطر الخارجية وتعزيز الوحدة الأسرية. وشجَّع الآباء والأمهات ومقدمو الرعاية ممارسة الرقابة على الأماكن المغلقة التي وفَّرت الحماية من الشمس والمطر والإساءة في بعض الحالات. أما الأطفال، فأكدوا على أهمية قضاء الوقت مع أشقائهم وشقيقاتهم ووالدتهم على وجه الخصوص. وكان هناك توافق في الرأي بين جميع عناصر الدراسة حول دور تحقيق السلامة والأمن في البيت في تعزيز احترام الطفل لذاته ورفع مستوى ثقته بنفسه والتأثير المباشر وغير المباشر على تعلمه وصد السلوكات المستقبلية الخطرة في الحياة.

وأوصى عناصر الدراسة تصميم تدخلات تهدف إلى تحسين وحدة الأسرة والنماء الكلي للطفل بحيث تقع هذه التدخلات في فئتين هما: العناصر الرادعة والعناصر المحفزة.

تدخلات الوقاية من التمزق الأسري والإساءة للأطفال والمرض والحوادث وحالات الاختفاء: يجب توسيع فضاء البيوت ما أمكن وإقامة محيط مسيج حتى لو تشاركت به مجموعة من المآوي وتسهيل بناء القواطع العازلة الداخلية لتشجيع الفصل بين أماكن النوم وفح النوافذ لمنع انتشار الرطوبة داخل البيت. وينبغي إقامة قواعد للبيت ومنظومات أساسية لإدارة المياه حفاظاً على سلامة هيكل البناء وتعزيزه. وأخيراً، يجب مساعدة العائلات غير القادرة على بناء دورات المياه، كما يجب بناء دورات مياه صديقة للطفل في المرافق العامة المتشارك بها.

تدخلات تحفيز الوحدة الأسرية والتعلم المباشر وغير المباشر للأطفال الصغار: يجب تخصيص أماكن خارجية متشارك بها ضمن المجمع السكني المسيج لتمكين الأطفال من أخذ القيلولة واللعب ولحمايتهم من الشمس أو لطهو الطعام في الأيام الماطرة. وينبغي توفير بطانيات وأسرة بسيطة لتعزيز النوم الصحيح.

رغم كل تلك الأدلة التي تشير إلى ضرورة تطوير البيوت، ما زالت المآوي الطارئة المؤقتة طاغية في المستوطنات القديمة والجديدة في كل المنطقة مُعطِّلة لبيئة التعلم والنماء للأطفال الصغار. ومع ذلك، من الممكن تحويل بيئات البيت تلك باستخدام أدوات متاحة رخيصة الثمن وفعالة في التصميم. ولإنشاء البنية المعرفية حول كيفية تنفيذ ذلك، ينبغي للعاملين الإنسانيين في مجالي المآوي والمستوطنات توسيع مداركهم ووعيهم بحاجات حماية الطفل وأثر البيئة المقامة مع التركيز على وجه الخصوص على كلا العنصرين في أثناء تصميمهم للبرامج الإنمائية.

نيريا أموروس إلورذوي *nerea.elorduy.14@ucl.ac.uk*
طالبة في مستوى الدكتوراه، كلية بارليت الجامعية، لندن
www.ucl.ac.uk/bartlett

١. كورسيليس ت وفيتالي أ (2005) المستوطنات الانتقالية: الفئات السكانية المهجَّرة، أكسفورد ناشرون، المجلس النرويجي للاجئين (2008) مجموعة أدوات إدارة المخيمات www.alnap.org/resource/7846.aspx
(Transitional Settlement: Camp Management Toolkit)
٢. إيفانز ج (2006) 'نماء الطفل والبيئة المادية' النشرة السنوية لعلم النفس، المجلد 57: 423-451. http://bit.ly/Evans-2006
('Child Development and the Physical Environment', Annual Review of Psychology)

خفض مخاطر العنف القائم على الجندر من خلال تحسين تصميم برامج المآوي

أميليا رول وجيسيكا إزكيردو وألبيرتو بيتشولي

ينبغي لبرامج المآوي الجيدة أن تتضمن تدابير لخفض مخاطر العنف القائم على الجندر طيلة دورة حياة المشروع.

يجب على المآوي أن تكون صالحة للسكن وأن تُوفِّر السلامة الجسديّة لسكّانها والمساحة الكافية والحماية من مختلف العوامل الجويّة، فالمآوي تعد بمنزلة البيوت التي ينشد الناس من ورائها الحصول على الرفاه والسلامة خصوصاً في حالات النزوح. والمأوى يقدِّم الحماية لكنَّ مجرد إقامته لا يكفي إذ ينبغي للمآوي وكذلك المستوطنات التي تبنى عليها أن توفِّر الحماية من العنف بما في ذلك العنف القائم على الجندر.[١]

كما يجب أن تسترشد التدخلات المحتملة للتخفيف من مخاطر العنف القائم على الجندر في برامج المآوي بتحليل مخاطرة وتحليل جندري يُجرَى في بداية البرنامج. وبهذه الطريقة، يصبحُ مزاولو المآوي أكثر قدرة على تحديد المخاطر قبل أن يتسببوا بأي أذى دون قصد منهم. فعلى سبيل المثال، لا يقتصر دور الدمج الملائم للمشاركة النسوية في المشروعات على تحسين وضع النساء في المجتمع فحسب بل يقلل أيضاً من المخاطر التي يمكن أن تؤدي إلى العنف القائم على الجندر. ومع ذلك، عندما لا تُقيّم العوامل الحيوية والأدوار الجندرية تقييماً مناسباً، يمكن أن تؤدي مشاركة النساء إلى خفض سيطرة الرجال على عملية التعافي وهذا ما يسهم في بروز ظاهرة ممارسة الزوج للعنف ضد زوجته وأنواع أخرى من العنف القائم على الجندر.

ومن المفترض أن يساعد تعميم قضية العنف القائم على الجندر في توفير مشروعات إيواء أفضل تهدف إلى استباق الضرر ومنعه أو خفض حدته في حالة وقوعه. فنحن نتحدث إذن عن استراتيجية وعملية يمكن من خلالهما مساعدة الموظفين بمن فيهم موظفو المأوى للعمل على خفض استضعاف السكان المتأثرين. ويضمن التركيز على خفض مخاطر العنف القائم على الجندر والحاجات والقدرات الجندرية توفير مساعدة أكثر ملاءمة في بناء المأوى الذي يلبي حاجات الأفراد.

إعصار هايان، ٢٠١٣

بعد إعصار هايان في الفليبين، روّج المجتمع الإنساني الدولي رسائل 'البناء الأكثر مراعاة للسلامة' والتدريب المهني في مجال البناء.[٢] فقد كانت الأعراف والتقاليد السائدة تلقي عبء البناء والتعمير على عاتق الرجال دون النساء، ما حَدّ من مشاركة النساء في تصميم المآوي التي ستلبي حاجاتهنّ. ولذلك، منحت التدخلات الإنسانية في أحد برامج الإيواء للنساء صوتاً مسموعاً في تقرير تصميم المآوي من أجل ضمان دمج مختلف العناصر الضرورية لحماية خصوصياتهنّ وصون كرامتهنّ، ومثال ذلك القواطع الداخلية لفصل مناطق النوم ومواد الجدار غير النافذة ومساحات الغسيل والأنشطة المتعلقة بالإصحاح. وبفضل دمج النساء والفتيات، كان برنامج الإيواء هذا أكثر قدرة على اتخاذ خطوات لخفض مخاطر العنف القائم على الجندر المرتبطة بتصميم المأوى وبنائه.

وتكون نقطة البداية لأي برنامج إيواء على مستوى المستوطنة، مع الأخذ بعين الاعتبار قضايا الاكتظاظ وكثافة الموقع والوصول إلى مرافق الإصحاح والأسواق ومواد الإغاثة في حالات الطوارئ. ومن أجل ضمان الوصول إلى الخدمات والفرص بنجاح، يجب أن تتضمن برامج الإيواء اعتبارات العنف القائم على الجندر قبل التنفيذ وخلاله، ويشتمل ذلك على التخطيط لعمليات التقييم والاستهداف ومواقع التوزيع وتحديد أولويات الأفراد في مواقع التوزيع ونقل المواد ونظُم التغذية الراجعة والشكاوى إضافة إلى التوظيف المناسب للموارد البشرية لتمكين الوصول الأكثر سلامة للفئات المستضعفة من خلال مختلف النشاطات كالتوزيع.

وحالما تُحَدَّد مواقع الاستيطان وأساليبه ينتقل تركيز برامج الإيواء إلى البيت. فالعنف القائم على الجندر لا يقع خارج البيت فقط بل لا ينظر كثير من الناس إلى البيت على أنَه مرادف للسلامة، فالعنف الذي يمارسه العشير أو عنف المعاشرة يميل طبيعياً لفرض نفسه في الخفاء، خلف الأبواب المغلقة، وبين أفراد العائلة الواحدة. لذلك يساعد توفير تصميم مناسب للمأوى بمساحات نوم لمختلف أفراد العائلة بما يراعي الممارسات الثقافية على تخفيف بعض ممارسات العنف القائم على الجندر داخل البيت، كما أنَّ توفير أماكن مستترة وصالحة لكل شخص يقلل من المخاطر المرتبطة بالفضاءات المشتركة مع أفراد من خارج العائلة.

زلازل نيبال، ٢٠١٥

عقب زلازل نيبال في أبريل/نيسان ومايو/ أيار عام ٢٠١٥، تضمن أحد برامج الإيواء والماء والإصحاح والنظافة الشخصية نهجاً يراعي الاعتبارات الجندرية لرفع قدرة النساء والفتيات على الوصول للمواد المنزلية الأساسية وتقليل مخاطر الحماية.[٣] وقيّمت الموظفات الأدوار و المسؤوليات التي تقع على عاتق النساء والفتيات من أجل تصميم نقاط توزيع تضمن الوصول الآمن والعادل. واتُخِذت تدابير للسيطرة على الحشود في أوقات التوزيع وفي المواقع المغلقة، ما زاد من مستوى الأمن.

ولن يقتصر تركيز برامج الإيواء الجيدة التي تولي الانتباه للعنف القائم على الجندر على جوانب البناء العملية وحدها، بل ستتأكد أيضاً من أن تشعر العائلات المستضعفة بالسلامة والحماية في مجتمعاتها وتمكينها من تلبية تكاليف المأوى (مثل الإيجار والفواتير والصيانة والإصلاحات).

زلزال هايتي/ ٢٠١٠

في أعقاب الزلزال الذي ضرب هايتي مباشرة في يناير/كانون الثاني عام ٢٠١٠، هدف مشروع إيواء انتقالي لتوفير مأوى أكثر سلامة للنازحين، وأولى ذلك المشروع اهتماماً خاصاً لحاجات النساء والفتيات إذ قيّم فريق المشروع الذي اشتمل على موظفات إناث تلك الحاجات الخاصة خلال نقاشاتٍ مجموعات التَّركيز المستهدفة. ونتيجة لذلك، أضيف باب إضافي في مؤخرة المأوى، ولم يكن امتلاك البيت لمدخلين أمراً تقليدياً فحسب، لكنه استخدم أيضاً كمخرج ثانوي للبيت يلجأ له أفراد العائلة فيما لو اضطروا للهروب من أي سلوك عنيف.[٤] من ناحية أخرى، انتاب بعض النساء شعور بأنهنّ أكثر أمناً في البيوت التي تُفتَحُ أبوابها من الخارج، لاعتقادهنّ أنه سيكون من الصعب على أحد أن يرجو فتح الباب بدلاً من ركله إلى الداخل.

وهناك جهود متزايدة متضافرة تبذلها الجهات الفاعلة وموظفو الحماية بمن فيهم المتخصصون بقضايا العنف القائم على الجندر لتحديد المخاطر في برامج الإيواء وخفضها. وإضافة إلى ذلك، لا بد من تدريب جميع الموظفين الميدانيين على تحديد الوقت والكيفية التي يجب أن يتصرفوا وفقاً لها في حال مشاهدتهم أو سماعهم عن إحدى حالات العنف القائم على الجندر وذلك للحد من أي آثار إضافية سلبية على الناجين ولتسهيل وصول الناجين والناجيات إلى خدمات الدعم المتاحة للناجين من العنف القائم على الجندر. وتحقيقاً لذلك الهدف، ينبغي للعاملين على المآوي أن يكونوا على دراية بمفهومات الحفاظ على سرية معلومات المتعرضين للعنف والحصول على موافقتهم وحماية الأطفال مع التزامهم بالبروتوكولات المعمول بها لدعم الناجين والناجيات.[٥]

ربما كان من الصعب قياس أثر تدخلات المأوى في خفض العنف القائم على الجندر لكنَّ ذلك لا يمنع من توفير الخصوصية وصون الكرامة وتعزيز الشعور بالسلامة لما لذلك من أثر على وصول العائلات إلى الخدمات والرفاه. ومن هنا، لا يجب النظر إلى تضمين العنف القائم على الجندر كمهمة إضافية يضيفها ممارسو المآوي إلى قائمة مهامهم، بل يجب أن ينظر إليه كجزء لا يتجزأ من برامج الإيواء التي تشتمل على المبادئ الأساسية لتحليل المخاطر والمشاركة والدمج والتشاور والمشاركة مع المجتمعات المتأثرة.

أميليا رول *Rule@careinternational.org*
مستشارة مآوي الطوارئ، منظمة كير إنترناشيونال، المملكة المتحدة *www.careinternational.org.uk*

جيسيكا إزكيردو *jizquierdo@iom.int*
متخصصة في التدريب على العنف القائم على الجندر، منظمة الأمم المتحدة للهجرة (المنظمة الدولية للهجرة) *www.iom.int*

ألبيرتو بيتشولي *apiccioli@iom.int*
متخصص المآوي والمستوطنات، منظمة الأمم المتحدة للهجرة (المنظمة الدولية للهجرة) *www.iom.int*

لقراءة مزيد من المصادر، يرجى زيارة الصفحة التالية *http://sheltercluster.org/gbv* وكذلك الموقع التالي *http://gbvguidelines.org/ar/home-ara*

١. اللجنة الدائمة العابرة للهيئات (2015) إرشادات دمج تدخلات مواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني
http://gbvguidelines.org/

٢. انظر مقالة بيل فلين وهولي شوفيلد ولويزا ميراندا موريل في هذا العدد.

٣. دراسة حالة أ.5، في مشروعات المآوي 2015-2016
www.shelterprojects.org/shelterprojects2015-2016.html
(2016-Shelter Projects 2015)

٤. ريس-غيلديا ب و مولز أ (2012) الدروس المستفادة والممارسات الفضلى، برنامج الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر للمآوي في هايتي 2010-2012
http://bit.ly/2iONfFT
(Lessons Learnt and Best Practice, IFRC Shelter programme in Haiti 2010-2012)

٥. الدليل المرافق الدائم للعنف القائم على الجندر أداة مفيدة يقدم مشورة خطوة بخطوة حول التصرف المطلوب عند مواجهة حالة إفصاح عن وقوع العنف القائم على الجندر وهو متاح إضافة إلى مصادر أخرى على الرابط التالي:
www.sheltercluster.org/gbv
(The GBV Constant Companion)

المساحات المزدهرة: تخضير مخيمات اللاجئين

كاري بيركنز وأندرو آدم برادفورد وميكي تومكينز

من خلال دمج مبادرات الزراعة الحضرية داخل بيئات مخيمات اللاجئين، يمكن توسيع مفهوم المأوى ليشمل توفير الحماية من المناخ، ما يُساعد في معالجة أوجه القصور التغذوية، وزيادة مستويات الكرامة الإنسانية، وتخطيط المساحات العامة وتَنظيم استخدامها، وتحقيق الاكتفاء الذاتي للاجئين.

وُصِفَت بعض مخيمات اللاجئين بمصطلح 'المدن العَشوائية'[1]، أي أماكن خرجت من رحم الفوضى وخُططت، إن صح التعبير، لأن تكون مؤقتة. ومع ذلك، مع كثرة انتشار أوضاع اللجوء المطولة، اكتسبت سُبُل دمج الجوانب البيئية في نموذج المأوى منذ أولى لحظات إقامته أهمية جديدة في استدامة المخيمات على المدى البعيد وأحد أركان العلاقة بين الغذاء والطاقة والمياه التي تعتبر حالياً ذات أهمية حاسمة لحياة اللاجئين وكرامتهم واستدامتهم الزراعة الحضرية.

وتناسب مبادرات الزراعة الحضرية خاصة الاحتياجات المتنوعة لمخيم اللاجئين الذي يواجه قيود المساحة ونقص الموارد التي غالباً ما تكون التحديات الرئيسية نفسها التي تواجهها المناطق الحضرية، وكان الإبداع والمهارة اللازمان لتصور المزارع العمودية المعتمدة على المياه الهيدرولوجية منخفضة الكربون في سنغافورة أو برك المياه الرمادية في حدائق كاليفورنيا المنكوبة بالجفاف هما أساس الخبرة اللازمة لتصور إمكانية زراعة الأغذية في مخيمات اللاجئين المكتظة. أضف إلى ذلك أنَّ مشاريع الزراعة الحضرية عادة ما تستفيد من مهارات اللاجئين أنفسهم وخبراتهم العملية، إذ تضم كثير من المخيمات مهرة متدربين على أعمال الزراعة والبستنة بجانب عدد لا يُستَهان به من الراغبين في زراعة غذائهم بأيديهم. وبهذه الطريقة تُصبحُ الزراعة الحضرية سبيلاً لإشراك قاطني المخيمات في تَنفيذ الحلول ما يُعزِّز زيادة الاكتفاء الذاتي وبالتالي رفع مستويات الروح المعنوية والرفاه النفسي.

إبداع تخضير المخيمات في الواقع العملي

يقع مخيَّم دوميز في شمال إقليم كردستان العراق بين الموصل ودهوك. وافتتح هذا المخيم في عام ٢٠١٢ لإيواء زهاء ٣٠ ألف لاجئ سوري وكان بحلول ٢٠١٥ مأوى لأكثر من ٤٠ ألف لاجئ. وأقامت منظمة ليمون تري ترست (Lemon Tree Trust) في مخيَّم دوميز مشروعاً للزراعة الحضرية أطلقنا عليه اسم 'إبداع التخضير' ويُقصد به الربط بين إنتاج الغذاء وزرع الأشجار وتوليد الطاقة وتدوير النفايات والممارسات البيئية الأكبر نطاقاً إذ تلقت منظمة ليمون تري ترست دعوة للمشاركة في مبادرة تخضير المخيمات والزراعة الحضرية من مدير المخيم الذي كان شخصاً منفتحاً يتقبل سماع الأفكار بشأن زراعة الأشجار وأعمال البستنة والزراعة وتحسين المناظر الطبيعية. وإنَّه لأمر مُشجِّع رؤية كثير من اللاجئين يزرعون حدائق منازلهم، بعضها غير مرئي في مساحات صغيرة في حين تمتد أخرى إلى الأماكن العامة. ويوجد أيضاً بين الأكشاك والمحلات التجارية في الشارع الرئيسي للمخيم من يبيعون الشتلات ومنابت البذور. وعامة، كانت الفكرة السائدة أنَّ المخيم بمنزلة مدينة قيد الإنشاء، أي كيان حضري متطور سيكون موطناً لآلاف اللاجئين لمعظم حياتهم.

وإذا ما رأينا في أثناء تجوالنا في الشارع حديقة منزلية نطلب الإذن بالدخول ويُرشِدُنا أصحابها بدورهم إلى حدائق مقيمين آخرين أو حدائق أصدقائهم. وعلى ما يبدو أنَّهم كانوا يتخذون زراعة الحدائق المنزلية بالأغذية وزهور الزينة كنوع من أنشطة الاسترخاء. وبحسب وصف اللاجئين، تنبع تلك الممارسات من الرغبة في «تجميل المنزل» أو تزيين «المخيم بمناظر جميلة»، وهي بمنزلة أداة أيضاً لتوليد الشعور بامتلاك محيطهم المباشر.

وبدلاً من فرض خطة رئيسية لزيادة عدد الحدائق في المخيم، قررنا دعم من أبدوا بالفعل اهتماماً بزراعتها، ونهدف بذلك إلى تشجع التوسع في المساحات الخضراء وجعل البستانيين الحاليين يُدرِّبون جيلاً جديداً من محبي زراعة الحدائق. وقدمنا التمويل لإحدى المشاتل الصغيرة القائمة بُغيَة توسيع مجال الأشجار والبذور والشتلات. وفي المقابل، وزّع صاحب هذا المشتل البذور والأشجار على الأسر وكان ذلك الرجل ضابط الارتباط لمشروعنا ووظفنا أيضاً امرأتين في المخيم لتكونا ميسرتين لتوزيع البذور وتشجيع أعمال البستنة المنزلية.

حديقة المياه الرمادية في مخيَّم دوميز، العراق، ٢٠١٥.

تحديات التنفيذ

من أبرز التحديات التي تقابلنا ببساطة فكرة أن المخيمات مجرد أماكن مؤقتة. في حين أن زراعة الأشجار يرمز إلى المستقبلية والديمومة. وهكذا، يمكن النظر لفكرة زراعة الأشجار داخل المخيم على أنَّها رفض لسيناريو المؤقتية والاستسلام لدوام الوضع الحالي. وبوضع ذلك في الاعتبار، كان من المفيد التركيز مع إدارة المخيم (بما فيهم المنظمات غير الحكومية) على المنفعة المباشرة التي تعود من توسيع مساحات التخضير مثل تنقية الهواء وتوفير الظل والحصول على الأغذية الطازجة وتحسين الصحة العقلية.

وفي حين كانت نية إدارة مخيم دوميز دائماً توفير الحماية والسلامة والمأوى والمساعدات، نجد حالات التغاضي عن الاكتفاء الذاتي للاجئين والكفاءة والخبرة بإتباعها استراتيجية مركزية تنفرد فيها الإدارة بحل المشكلات. وأبرز مثال على ذلك التعامل مع قضية الماء. فبنية المخيم التحتية مُصمَّمة لنقل مياه الصرف خارج المخيم بأقصى سرعة وكفاءة ممكنة وغالباً بتكلفة مرتفعة. بيد أنَّ كثيراً من اللاجئين يرغبون في إيجاد طرق لتحويل على الأقل المياه الرمادية وإعادة استخدامها[٢] ولديهم الخبرة العملية في هذا المجال.

وإضافة لذلك، طالما قلل مخططو المخيم اللاجئين من تقديرهم لحجم مياه الصرف التي ينتجها المخيم حين يكون مأهولاً بالكامل ويتلقى إمداداته اليومية من مياه الشرب ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم مياه الصرف في النظم البيئية المحيطة. ومع ذلك، فإن توافر مياه الصرف باستمرار في مخيمات اللاجئين هو في حد ذاته فرصة ذهبية إذا ما طُبِّق نهج العلاقة بين الغذاء والطاقة والمياه. ويمكن أن يؤدي استخدام مياه الصرف إلى تعظيم مساحة التخضير في مخيمات اللاجئين من خلال استخدام المياه الرمادية لري الحدائق المنزلية وحدائق السوق والحراجة الزراعية (مثل مصدات الرياح أو الأحزمة الشجرية أو البساتين) والمحاصيل والأشجار في المشاتل إذ يمكن أن تستخدم الأسر المياه الرمادية بأمان لري الأشجار أو الحدائق المنزلية. ويكفي ما تنتجه الأسرة الواحدة في المتوسط يومياً من المياه الرمادية لتغطية احتياجات حديقة منزلية إذا ما أعيد استخدام مياه الغسيل والاستحمام لهذا الغرض. واستخدام مياه الصرف على هذا النحو لن يكون سياسة سليمة بيئياً وحسب ولكن من المرجح أيضاً أن يقلل من تكاليف الإنفاق على نقل مياه الصرف خارج المخيم.

المنافع والخلاصة

من شأن إشراك اللاجئين في نقاشات البنية التحتية الخاصة بالزراعة الحضرية أن يعزز العلاقات بين مديري المخيمات وسكانها، فضلاً عن الاستفادة من موارد الخبرات والمعارف والمهارات التي لا تستغل على الوجه الأمثل. وقد عادت منافع مبادرة التخضير بإيجابيات كبيرة على المفهوم العام للمأوى من خلال تجميل المساحات أو منح الشعور بالرضا لزراعة ما يحبه المرء من أعشاب لوجباته. وقد توفرت كثير من فرص العمل لقاطني المخيم للرجال والنساء على حد سواء من أجل التفاعل مع محيطهم وكسب الدخل. والأهم من ذلك أن ممارسة أعمال الزراعة يُعدُّ آلية ثقافية للتخلص من شعور الخسارة المتأصل في تجربة اللجوء. وبحسب قول أحدهم: «تُذكرني هذه الحديقة بطفولتي وأرضي. وهي تمدني أيضاً بالطعام وتربطني بموطني».

كاري بيركينز *caperkins@smu.edu*
قسم الأنثروبولوجيا، الجامعة الميثودية الجنوبية،
www.smu.edu/dedman/academics/departments/anthropology

أندرو آدم برادفورد
ab3805@coventry.ac.uk *@aab2038*
مركز الإيكولوجيا الزراعية والمياه واللدونة، جامعة كوفنتري
www.coventry.ac.uk/research/areas-of-research/agroecology-water-resilience/

ميكي تومكينز
mikeytomkins@gmail.com *@edibleurban*
منظمة ليمون تري ترست *www.lemontreetrust.org*

١. جانسن ب. ج. (2009) 'المدينة العشوائية: التحضر داخل مخيم للاجئين في شرق أفريقيا «، مجلة الزراعة الحضرية 21
http://bit.ly/Jansen-2009
('The Accidental City: Urbanisation in an East-Africa Refugee Camp', Urban Agriculture Magazine)

٢. المياه الرمادية مياه صرف منزلية لم تُلوَّث بالبراز.

إعادة تحديد أغراض المآوي من أجل النَّازحين داخلياً في أوكرانيا

لورا إ. دين

تعيد أوكرانيا حالياً تحديد أغراض الأبنية لتوفير المأوى للفارين من النِّزاع في البلاد، لكنَّ استمرار الحرب يوجب الاعتراف بالحاجة إلى حلول أكثر ديمومة.

خلَّفت الحرب في أوكرانيا وراءها ١,٦ مليون نازح داخل البلاد وشرَّدت ١,٤ مليون آخرين فرُّوا إلى بلدان مجاورة منذ اندلاع النِّزاع في عام ٢٠١٤،[١] وبدأت عمليات التهجير بطيئة ثم انفجرت مع تدفق الموجة الأولى من كريميا في مارس/آذار ٢٠١٤، ثم بدأت الموجة الثانية من دونباس في أبريل/نيسان ٢٠١٤، ثم استمرت الأعداد في الزيادة بعد ذلك.

وينتشر النَّازحون داخلياً في أوكرانيا في أنحاء متفرقة من البلاد، على الرغم من تركزهم في المناطق الخمس الشرقية. وفي حين أنَّ المنطقة الجغرافية كبيرة، يتراوح معدل النَّازحين إلى السكان المحليين في المناطق المتاخمة للنزاع ما بين ٥١ و١٢٠ نازحاً داخلياً لكل ألف شخص أما في المناطق الغربية في أوكرانيا فتقل نسبة النَّازحين داخلياً إلى أقل من خمسة أشخاص لكل ألف شخص.[٢] ووفقاً لإحدى المنظمات غير الحكومية، لا يعيش إلا ٧٪ من النَّازحين داخلياً في المراكز الجماعية التي ترعاها الدولة، في حين يعيش ٣٣٪ منهم مع الأقارب والأصدقاء بينما يعيش ٦٠٪ في بيوت يستأجرونها على نفقتهم الخاصة.[٣]

أما عن المراكز الجماعية فهي ذات أنواع مختلفة من المباني التي توفرها السلطات الإقليمية والبلدية والمواطنون العاديون والجماعات الدينية والمنظمات المحلية غير الحكومية، وأُعيدَ تحديد أهداف تلك المراكز خصيصاً لتلبية حاجات النَّازحين. وبسبب شدة برودة الطقس في فصل الشتاء، تَطَلَّبَ توفير المأوى المناسب مواد بناء للأسقف والنوافذ وبطانيات وأغطية من المُشَمَّع لتغطية النوافذ والأرضيات المكشوفة. ولا يعد إعادة تحديد أغراض المرافق القديمة مفهوماً جديداً بل كان سائداً ومعروفاً منذ سقوط الشيوعية في أوكرانيا. فقد أدَّى انخفاض معدلات المواليد وانهيار الاقتصاد المخطط له بعد ١٩٩١ إلى هجر كثير من البُنَى فيما بعد الحقبة السوفياتية فتحولت المصانع إلى مجمعات تسوق تجارية والمستشفيات إلى مبانٍ جامعية. وعندما اندلع النِّزاع في عام ٢٠١٤، أعادت الحكومة استخدام استراتيجية إعادة تحديد أغراض المباني سعياً منها لتوفير السكن للنَّازحين في مخيمات صيفية شاغرة ورياض الأطفال القديمة والمصحات ومهاجع للطلبة في جميع أنحاء البلاد.

فعلى سبيل المثال، تحولت المباني الرئيسية لمقر إقامة فيكتور يانوكوفيتش، الرئيس الأوكراني المخلوع، إلى متحف في حين تحولت مهاجع حراسه وخدمه إلى مساكن للنازحين داخلياً. وبالمثل، عرضت الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية أجزاءً من أديرتها لإعادة استخدامها مساكن للنازحين داخلياً. كما تطوع بعض المواطنين العاديين ببعض ممتلكاتهم لاستخدامها لأغراض أخرى فقد تبرع أحد رجال الأعمال في العاصمة كييف بمخزن قديم تحول إلى شقق لإيواء النَّازحين داخلياً. وتحولت مرافق التخزين القديمة إلى أماكن مقبولة للمعيشة وأُعيدَ تحديد أغراض المعسكرات الصيفية على شاطئ البحر السود إلى منازل لإيواء النَّازحين داخلياً مع أنَّ كثيراً من هذه المرافق لم تكن مجهزة التجهيز المناسب للإقامات طويلة الأجل خلال أشهر الشتاء.

ويمكن لهذه المراكز الجماعية أن تستضيف ما بين ٢٠ إلى ٢٠٠ شخص علاوةً على أنَّ كثيراً منها مكتظ بالنازحين. وقد شَبَّه أحد الأشخاص هذه المراكز بالعنابر ذات المرافق المشتركة. ومع أنَّ هذه البنى هي بنى دائمة، ما زالت تعد حلولاً مؤقتة لوضع الإسكان فبعض الأشخاص يبقى في هذه المراكز لأشهر قليلة والبعض الآخر ينتقل من مكان إلى آخر بحثاً عن العمل، في حين يبقى آخرون ما يزيد على عامين مما يدل على عدم توافر حَلٍّ أفضل من ذلك. وأدَّى ضعف فرص الإسكان وفرص العمل إلى إرغام الأشخاص على البقاء في هذه المراكز الجماعية. لكنَّ المواطنين والمنظمات سيطالبون في نهاية المطاف باستعادة ممتلكاتهم العقارية، وبالفعل هناك بعض النَّازحين داخلياً ممن تلقى تهديدات من أصحاب العقارات بالإخلاء أو دفع الإيجار لأنَّهم لم يتخيلوا أن يطول أمد النُّزوح إلى هذه المدة.

من جهة أخرى، هناك مشكلة تتعلق بترميم المباني لإعدادها لسكن النازحين، فاستمرار الحرب والقصف اليومي مثَّلا عائقاً أمام أي إصلاحات للبيوت يمكن المضي قدماً فيها إذ سرعان ما كان يتوقف العمل في هذه الإصلاحات بمجرد تحرك خط الجبهة الأمامي للنزاع. وقد

أصلحت الحكومة أكثر من ٢٠٥٠٠ منزل في دونباس منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤ كما تتوافر قاعدة بيانات لأكثر من ٢١ ألف عنوان في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة حيث تخطط الحكومة لإصلاح المباني وتحديثها، وتوفير التدفئة والعزل لعام ٢٠١٧.

وبموجب القانون الأوكراني، يتعين على الحكومة توفير السكن للنازحين داخلياً، لكنَّ المشكلة تكمن في تنفيذ القانون. وعلى الرغم من تخصيص الأموال للإدارات المحلية من أجل الحصول على الدعم المالي للإقامة المؤقتة للنازحين داخلياً، لا تغطي هذه الأموال جميع النفقات والحاجة الماسة للمأوى. وتنظم هيئة الطوارئ في الحكومة الأوكرانية والإدارات المحلية الإحالات إلى المراكز الجماعية بشرط أن يتسجل النّازحون داخلياً أولاً وأن يحصلوا على شهادة بوضع نزوحهم الداخلي. لكنَّ كثيراً من الناس يحجمون عن التسجيل خوفاً من التجنيد العسكري، أو بسبب عدم اكتمال الأوراق الثبوتية (كما الحال مع شعب روما المهجَّرين)، أو لعدم قدرتهم على دفع الضرائب، أو قلقهم بشأن عملية التسجيل المضنية وغير الواضحة.

ونظراً لاستمرار النِّزاع في الوقت الحالي، يواجه الأوكرانيون النّازحون داخلياً خطر النُّزوح المجدد في المستقبل. ومن الواضح أنَّ الأمر سيكون مجدياً إذا استطاعت الحكومة أن تضع الأشخاص في أوضاع معيشية دائمة ولكنَّ ذلك الأمر يتطلب الاعتراف علناً بأنَّهم فقدوا الأراضي التي جاء منها النّازحون داخلياً. ومع ذلك، فلمساعدة النّازحين داخلياً لا بد للحكومة من تجاوز سياساتها، وتبسيط نهجها، وإدخال ضمانات لحماية النّازحين داخلياً من عمليات الإخلاء القسري من المراكز الجماعية المعاد تخصيصها لغرض إسكان النّازحين.

لورا إ. دين deanla12@gmail.com
أستاذ مساعد في العلوم السياسية وأستاذ في الدراسات العالمية، جامعة ميليكين www.millikin.edu

١. مركز رصد النُّزوح الداخلي (2016) أوكرانيا: ترجمة حماية النّازحين داخلياً واقعاً عملياً تشريعياً
http://bit.ly/IDMC-UkraineIDP-Protection
(Ukraine: Translating IDPs' protection into legislative action)
٢. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2015)
http://bit.ly/UNOCHA-Ukraine-displacement2015
٣. زاهاروف ب (2016) حقوق النّازحين داخلياً، اتحاد هلسنكي الأوكراني لحقوق الإنسان
http://helsinki.org.ua/en/rights-of-the-internally-displaced-persons
(Rights of the internally displaced persons)

إعادة إنشاء 'البيت' في شمالي أوغندا

أليس أنديرسون-غوف

إذا أردنا التوصل لفهم صحيح للأوضاع المحيطة بالنُّزوح والعودة، علينا أن ننظر في الجانبين المادي الملموس وغير المادي لتنقلات النّازحين داخلياً والعائدين لأنَّ تنقلاتهم لا تقتصر على النطاق الجغرافي المادي المحدد بل تمتد إلى الفضاءات الاجتماعية أيضاً.

عندما بلغت الحرب ذروتها بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة، هُجِّر ما يقارب ٩٠٪ من سكان أشولي ليعيشوا في أكثر من ١٥٠ معسكراً قسرياً أُطلق عليها اسم «القُرى المحمية» ويقع كثير منها ضمن دائرة نصف قطرها ٣٠ كيلومتراً عن موطنهم الأصلي. ونتيجة النُّزوح، استُخدِمَت التقنيات والمواد على طراز أعراف البناء المتعارف عليها لدى أبناء قومية الأشولي لتشييد المآوي لهم في المخيمات، إلا أنها لم تكن في نظرهم موطناً حقيقياً لعدة أسباب فهناك قيود المساحة المتاحة داخل المخيمات التي أجبرت العائلات على جعل منازلهم متلاصقة تلاصقاً غير اعتيادي وهذا ما عَدَّه شعب الأشولي انتهاكاً لأنماط حياتهم المعتادة لأنَّهم اعتادوا على العيش في مُجمَّعات متباعدة. ولم يكن مسموحاً للناس امتلاك مواقد داخل بيوتهم لتجنب مخاطر الحريق، علماً أن مواقد النار إحدى أهم نقاط وعناصر التجمع عند الأشولي. وعلاوة على ذلك، لم تكن تلك المآوي مبنية على أرض الأجداد ما منعها من أن تكون 'موطناً حقيقياً' لهم.

وبعد محادثات السلام في عام ٢٠٠٦، أُمِرَ الناس بالعودة إلى ديارهم إلا أنَّ ذلك ليس سهلاً خاصة عند الزواج الذي يُفتَرَض بأن يجعل المرأة الأشولية ترحل

إلى أرض أجداد زوجها في العادة. لكنَّ كثيراً من النساء وأزواجهن التقَوا داخل المخيمات ونظراً لبعد المسافة التي تفصل بين مخيمات النزوح وأرض أجداد أزواجهن والقيود المفروضة على تحركاتهنَّ خارج المخيمات، أصبحت فرصة زيارة النساء لقرى أزواجهن الأصلية ضئيلة بل لم يعد هناك أسباب لتلك الزيارة. فقد وصفت إحدى النساء مغادرتها المخيم وانتقالها إلى أرض أجداد زوجها بأنها بدايةٌ لحياة جديدة في بيت جديد وأن لا عودة لبيتها الأصلي. وينعكس ذلك الواقع على الاستخدامات اللغوية، فوفقاً للقواعد النحوية الآشولية، لا يمكن للمرأة الآشولية أن تتحدث عن البيت دونما توضيح للبيت الذي تقصده فهل هو بيت نشأتها الذي وُلِدَت فيه (غانغ-وا) أم البيت الذي تتشارك به مع زوجها (غانغ-ا)، لذلك تخفق رسالة 'العودة إلى الديار، بمراعاة البعد الجندري لكلمة 'البيت' لدى قومية الأشولي.

وفي المراحل الأولى من العودة، شيّد معظم الناس مخيمات متناثرة بين المخيمات الأصلية وأرض أجدادهم. وكانت الخطوة الأولى على عاتق الرجال وتتمثل بتمهيد مسار يصل إلى قُراهم الأولى وإقامة هياكل عشبية مؤقتة تقدم الحد الأدنى من الحماية. ثم بعد فترة من الزمن، يُحضِر الرجال زوجاتهم معهم ليساعدوهم في إنشاء مآوٍ مؤقتة. وفَورَ جَزِّ الأعشاب والأغصان التي شكّلت هيكل المأوى، يكون تشييد الكوخ أمر بضع ساعات.

كما تنقّل الناس في الأشهر القليلة الأولى بين المخيم ومنطقتهم الأصلية من أجل الاستمرار في جمع المؤن الغذائية. أما بعد إغلاق المخيمات والمخيمات التابعة استقر كثير من أفراد العائلات بعضهم قرب بعض على أرضهم الأصلية و بنوا بيوتهم إما في المُجمَّع ذاته أو في أماكن قريبة إليهم سعياً منهم للمحافظة على السلامة والأمن عدا عن أنَّ الناحية العملية اقتضت التقارب بين الأبنية تلك. فمن الناحية العملية، كان تمهيد الدغل الذي نما نمواً كثيفاً طيلة غياب المستوطنات البشرية من أجل بناء البيوت أمراً صعباً ومضيعاً للوقت. كما أن الترتيب الأولي للمأوى في أعقاب العودة إلى قرى الأجداد بعد الحرب لم يأخذ بالحسبان عوامل الجنس والعمر أو حتى الحالة الاجتماعية للقاطنين فيها كما أنه لم يراعي الأصول الآشولية في بناء المنازل.

والعناصر المادية التي تصنع المنزل الآشولي الاعتيادي بسقفه العشبي هي: جذع شجرة، وطوبٌ طيني، وأعمدة النخيل وسعفه، وحزم من الأعشاب وعددٌ لا يحصى من علب المياه، بالإضافة إلى المسامير وصفائح الألمنيوم للباب الأمامي. أما فيما يتعلق بمغادرة المخيمات، فقد جلب كثير من العائدين معهم أبواب بيوتهم في المخيم. وتمّت عملية البناء باليد مع توزيع محدد للجهد و المواد الخام تبعاً للجنس والعمر. فالنساء يجلبنَ الماء ويقطعن العشب و يرزُمنَهُ من أجل السقف كما يُلطخن البيوت بمزيج من الطين وروث البقر، بينما يصنع الرجال الطوب ويشيدون السقف. ويتطلب بناء بيت الوقتَ و الموارد و يعتمد على العلاقات الاجتماعية المُتبادلة. كما لا يوجد منزل ككيان مستقل بذاته فكل المنازل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ومعقداً بالمشهد المادي والاجتماعي الذي وضعت به.

الخلاصة

من أجل الوصول إلى فهم صحيح لقضية المأوى في أوضاع النزوح والعودة، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار كلا الجانبين المادي وغير المادي للسكن. فالعلاقات المعقدة بين الناس والمكان والانتماء تتضخم بفعل النزوح. ومن أجل التخطيط للحلول وضمان استدامتها، يجب أن يؤخذ بالاعتبار كيف ينظر الناس ويتعاملون مع قضية تشييد المآوي في مواقعهم من العالم. وعلى وجه الخصوص، يجب على الفاعلين الخارجيين المعنيين في عمليات العودة وإعادة الدمج أن يوجهوا تركيزاً أكبر على تعريف الشبكات الاجتماعية وفهمها كمحركات رئيسية في سبيل تسهيل إيجاد الناس للمأوى و بنائهم له. وبما أن تصورات المأوى تتشكل عبر الشبكات الاجتماعية، فإن العلاقات الأسرية المحطمة بسبب النزوح المطول تُعقّد مسألةَ فهم ماهيّة الوطن ومكانه، خصوصاً لدى النساء. وأخيراً، يجَب إيلاء مزيد من الاهتمام للطبيعة الاجتماعية والجندرية للمأوى إلى جانب مكوناته المادية.

أليس أنديرسون-غوف *alice.anderson-gough@drc.dk*
منسِّقة السياسات الإقليمية (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، المجلس الدانماركي للاجئين *www.drc.dk*

الآراء الواردة في هذا المقال آراء الكاتبة ولا تعكس بالضرورة آراء المجلس الدانماركي للاجئين.

التخطيط لإدماج اللاجئين والمجتمعات المستضيفة في مقاطعة توركانا، كينيا

يوكا تيرادا وديفيد إيفانز ودينيس موانيكي

تركز مستوطنة كالوبي الجديدة على إعداد خطة مكانية لتوجيه عملية التوطين على المدى القصير والبعيد لمصلحة المجتمع المضيف واللاجئين.

اقتُرِحَت في الماضي مقاربات مختلفة لدمج اللاجئين في المجتمعات المحلية المضيفة، وغالباً ما كانت تلك المقاربات ضمن أُطُر السياسات الصديقة للاجئين وإيجاد الفرص لإشراك اللاجئين في النشاطات المدرّة للدخل. وفي حين هدفت الاستراتيجيات الأخيرة التي اتخذتها بعض المؤسسات كالبنك الدولي للحد من الفقر الجماعي ودعم كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة، ما زال التمويل الإنساني موجهاً في معظمه نحو النازحين.

في مقاطعة توركانا شمال كينيا، تسبب وجود مخيم كاكوما لما يزيد على ٢٥ عاماً ويضم الآن أكثر من ١٥٠ ألف لاجئ من ١٨ بلداً بظهور حالة واضحة من عدم العدالة في البنية التحتية المادية والفرص الاقتصادية على حساب مصلحة المجتمع المضيف. وفي محاولة لتقليص هذه الفجوة الإنمائية وتحفيز النموّ الإقليمي، ومع الحاجة لتوسيع المخيم بما يسمح باستضافة اللاجئين الجُدُد القادمين من جنوب السودان، أبرمت حكومة توركانا اتفاقاً مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتمثل هدف هذا الاتفاق في تركيز حصة الاستثمار على التحسينات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة في المقاطعة.

وبموجب هذه الاتفاقية، خُصِصَ ١,٥٠٠ هكتار من الأرض في كالبوبي، على مبعدة ١٥ كَم إلى الغرب من مخيم كاكوما من أجل إقامة مستوطنة جديدة للاجئين. ووافقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها على تطوير الموقع كمستوطنة متكاملة لإيواء ٦٠ ألف شخص من اللاجئين وأفراد المجتمع المضيف المدعومين بالبُنى الأساسية الاجتماعية والمادية وبالفرص الاقتصادية المتنوعة، وكذلك دُعيت منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل) للمشارَكة في عملية إنماء المستوطنات لما تتمتع به من خبرات في التخطيط المكاني. وستكون حكومة مقاطعة توركانا معنيةً بالكامل في عمليات التخطيط للمستوطنة ورصدها وتقييمها، كما ستتولى إدارتها على المدى المتوسط والبعيد كمستوطنة حضريّة وستعمل على توفير الخدمات الأساسية فيها. وعندها، ستتمكن المستوطنة الجديدة بمرور الوقت من إنتاج إيرادات ضريبية تُدفَع مقابل الخدمات المقدمة لها.

وتركز الخطة المكانية للمستوطنة تركيزاً شديداً على التشارك في توفير الخدمات الأساسية لكلا المجتمَعَين، وتشجع على تحقيق التكامل داخلياً وخارجياً بحيثُ تتوافر مساحات التفاعل (كالمناطق التجارية، والمرافق العامة والأماكن الاجتماعية) داخل المستوطنة الجديدة وخارجها. وتتوزع هذه المساحات في مواقع استراتيجية تمثل نقاط لقاء متصلة بشبكات نقل فعالة تتميز بأنها مفتوحة ومتاحة للاجئين ولأفراد المجتمع المضيف.

وحدد موئل الأمم المتحدة بعض الـدروس الرئيسية من هذا المشروع:

لاجئون وصلوا حديثاً، مستوطنة كالوبي الجديدة، توركانا، كينيا.

الدرس الأول: ينبغي أن تستند عملية تخصيص الأراضي لتطوير مستوطنات اللاجئين على الاختيار الحذر للموقع، مع الأخذ بالاعتبار بعض المؤشرات كتوافر المياه والأمن والبيئة المناسبة والقرب من المدن الأخرى وإمكانية الوصول إليها، إضافة إلى الوصول لمختلف سُبُل كسب الرزق. لكنَّ المؤسف أنَّ ذلك لم يكن ممكناً في مشروع كالوبي إذ خُصِصَت الأرض قبل النظر لتلك المؤشرات.

الدرس الثاني: على المستوطنة المتكاملة تجسير الفجوة ما بين الطريقتين الإنسانية والإنمائية إذ تركز تدخلات موئل الأمم المتحدة في مستوطنة كالوبي الجديدة على سد الثغرات بين المُجتمعَيْن وبين المقاربتين الإنسانية والإنمائية. ويَسهُلُ ذلك بإعداد خطة مكانية لتوجيه عمليات توطين المجتمعات المحلية وتمكينها بما يجعلها لدنة وسهلة التكيف من خلال تطوير مختلف سُبُل كسب الرزق والمهارات الحياتية. وهذا بدوره سيقلل من استضعاف المجتمعات وسيدعم عملية تطوير إطار العمل للحكم المحلي من أجل رصد النمو وإدارته.

الدرس الثالث: تَتَطَلَّبُ المستوطنة المتكاملة مشاركة الجمهور العام وإشراك الأطراف المعنية. ومع أن أشكالاً متنوعة من المشاركة المجتمعية وإشراك المعنيين من أصحاب المصلحة طُبِّقَت في كثير من عمليات التنمية القائمة على التخطيط المكاني عالمياً، لا يوجد سوى أدلة محدودة تشير إلى تطبيق الأشكال نفسها في المشروعات الإنسانية ، وغالباً ما يعود سبب ذلك إلى تأخير الاستجابة للأزمة، ما يترك مجالاً ضيقاً لتنفيذ الخطوات المتسلسلة للتخطيط المكاني.

ففي مستوطنة كالوبي الجديدة، تبنّى موئل الأمم المتحدّة مقاربة تشاركية نُفِّذَت على مستوَيَين: مستوى المجتمع ومستوى الأطراف المعنيين الرئيسيين. وتحققت مشاركة المجتمع (العام) من خلال الدراسات الاستقصائية للأُسَر ودورات التخطيط المجتمعي التي يتلقى فيها الفريق المخطط معلومات عن خيارات الاستيطان المختلفة من كِلا المُجتَمعَين. ثُم شكّل موئل الأمم المتحدة مجموعتين لتنمية المستوطنات كان أفرادها من المجتمع المضيف ومستوطنة اللاجئين، وضمت كل مجموعة ١٢ فرداً من كل مجتمع مثَّلوا مختلف الفئات العمرية والنوع الاجتماعي ومستويات الاستضعاف. وعدا عن أنَّ أفراد المجموعة كانوا الصوت الناطق باسم المجتمعات خلال عملية التخطيط، فقد كُلِّفوا أيضاً بنشر المعلومات المتعلقة بعملية التخطيط في أوساط قواعدهم الشعبية والوقوف على وجهات النظر التي أُدمجَت لاحقاً في الخط وعزز إشراك المجتمع في عمليات التخطيط ملكية المجتمعات للخطة المكانية، ويُفتَرَض في ذلك أن يسهم ذلك إسهاماً كبيراً بتسهيل تنفيذها.

وعلى غير العادة، وفّر مشروع كالوبي، بقيادة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إطار عمل يهدف إلى إشراك المعنيين ويوحد المنظمات الإنسانية والإنمائية وهياكل الحكم المحلي. ونُفذَت الشراكات في مشروع كالوبي من خلال عدة فرق عمل موضوعية ضمت كل واحدة منها خبراء من كل المعنيين المهتمين بتطوير المستوطنة الجديدة. فعلى سبيل المثال، شاركت حكومة مقاطعة توركانا والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وموئل الأمم المتحدة قيادة الفريق الموضوعي المعني بالتخطيط المكاني وتطوير البنية التحتية. وكان لهيكلية هذه المشاركة دور فعال في بناء ثقة المجتمعات بموثوقية العملية. كما كان لإشراك حكومة مقاطعة توركانا التي بادرت بفكرة الدمج دور حاسم في تعزيز الامتثال للخطة المكانية الناتجة مع القوانين والأنظمة القائمة. وحالما يُوافَقُ على الخطة المكانية، ستكون حكومة المقاطعة هي المسؤولة المباشرة عن رصد تنفيذها.

موظف متخصص بالتخطيط من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل) يخطط للحاجات في كالوبي بمشاركة مجموعة تطوير مستوطنة المجتمع المضيف المحلي.

الـدرس الرابع: ينبغي أن يـؤدي تحقيق التكامل إلى تمكين المجتمعات وضمان النمو العادل إذ لا يعتمد التعايش السلمي والمنتج بين المُجتمعَين على قدرة هياكل الحكم على رصد وتيسير النمو في المنطقة فحسب، وإنما على جمع الإيرادات من أجل توفير الخدمات المستدامة للمُجتَمَعَين أيضاً. ومع أخذ ذلك بالاعتبار، وضع موئل الأمم المتحدة استراتيجية للتطوير المستمر لقدرة المجتمَعَين وحكومة المقاطعة. ودُرِبَ أكثر من ٥٠٠ شخص على مختلف المهارات بما فيها سُبُل كَسب الرزق وتقييم الحاجات المحلية والتخطيط المكاني واستخدام التكنولوجيا في بناء البنية التحتية الصغيرة وتطوير الأعمال. أما الذين اكتسبوا مهارات تجارية فقد حصلوا على عقود لتشغيل المشروعات التجارية في المستوطنة الجديدة. وعلى مستوى حكومة المقاطعة، هناك تطور ملحوظ في القدرات نتيجة توفير التدريب المباشر على مبادئ التخطيط، والاستمرار في دعم النشاطات التخطيطية وتوفير الخدمات الاستشارية لحكومة المقاطعة.

ومع أنه ما زال من السابق لأوانه قياس الآثار المترتبة على المشروع، تُعدُّ الاستجابة المحلية إيجابية حتى الآن كما يمكن اعتبار المشروع شكلاً من أشكال الممارسة الجيدة لكيفية التعامل مع مستوطنات اللاجئين مستقبلاً. فإنشاء منبر يسمح بظهور مستوطنة مستدامة سيشجع زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي. وفي حين أن أحد الأهداف الرئيسية للمقاربة المُتبَّعة هو جَسْر الفجوة بين المقاربتين الإنسانية والإنمائية وتوفير الحلول الدائمة والعقود المستقبلية المستدامة، نأمل أن توفر النتيجة درجة من الأمل والتفاؤل للاجئين والمضيفين.

يوكا تيرادا *Yuka.Terada@unhabitat.org*
خبيرة مشاركة، قسم التخطيط والتصميم الحضري

ديفيد إيفانز *David.Evans@unhabitat.org*
قائد وحدة المأوى وطوارئ المستوطنات

دينيس موانيكي *denmwa02@gmail.com*
مستشار لدى فرع التخطيط والتصميم الحضري، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل)

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل)
https://unhabitat.org/

الألبان الفقراء الذين استضافوا مُهجَّرين من كوسوفا

بيريل نيكلسون

استضافة المهجّرين الكوسوفاريين من التجارب التي تفضل واحدة على الأقل من القرى الألبانية عدم تكرارها.

في أحد أيام عام ٢٠٠١، زُرتُ جارةً سابقة في بيتها الصغير المؤلف من غرفتين في ألبانيا. واشتمل ألبوم صورهم العائلي على صور للعائلة الكوسوفارية[1] التي استقبلوها بعدما هُجِّرَت من كوسوفا نهاية مارس/آذار عام ١٩٩٩. وحُشرت كل عائلة تتكون من أربعة أفراد داخل غرفة صغيرة واحدة، كما تشاركوا مغسلة واحدة بصنبور في حجرة غسل الأطباق إضافة لدورة المياه البدائية الخارجية. وكان من الصعب تخيّل كيف عاشوا بهذه الطريقة طوال شهرَين.

أمّا الكوسوفاريون الذين قدموا عام ١٩٩٩ وتربطهم قرابة بأولئك الذين انفصلوا خلال الفترة الشيوعية في ألبانيا فبقَوا معهم، لكنَّ معظمهم حصل على مأوى من أناس لا يعرفونهم، مثل جارتي التي كانت واحدة منهم. وتعد الضيافة، خصوصاً ضيافة الغرباء، أهم مبادئ القانون الألباني العرفي غير المكتوب وأعلى قيمه، فالضيافة تعبير عن كل ما هو لائق وملائم وتعد معياراً لقياس سمعة العائلة الألبانية كما يستخدمها الألبان ليقيسوا بها صيتهم بين الناس.

وعند الوصول وبعده بيوم أو يومَين سيلقى الضيوف اهتماماً من مضيفيهم، كما ستقدّم نسائهنّ يد العون في الأعمال المنزلية. ثم سيصلون إلى اتفاق فيما بينهم حول الكيفية التي سيشارك بها الضيوف في تدبير شؤون البيت. وفي الماضي، عندما كان يؤخذ الغرباء العابرون إلى بيت خاص لعدم وجود نزل في الجوار كانوا يدفعون مقابل ذلك كما لو كانوا في نزل. وبالمثل، سيكون متوقعاً من الغرباء أن يدفعوا المال مقابل إبقائهم في البيوت، كما سيكون عادلاً أن يسهموا في التكاليف إن كانوا قادرين على ذلك. ويعد الكوسوفاريون عموماً أفضل حالاً من مضيفيهم الألبان، خصوصاً أولئك الذين تلقوا حوالات مالية من أفراد عائلاتهم في أماكن أخرى. ومع ذلك، فقدت العائلة التي استقبلتها جارتي مصدر الدخل الذي كانت تعتمد عليه بعد طردهم من كوسوفا، وهذا ما دفعها لإطعامهم.

وحتى في الأوقات العادية، عاشت أسرة جارتي عيشة الكفاف. فوظيفة زوجها كانت بمردود سيء وقطعة الأرض كانت صغيرة لا تكاد تنتج ما يكفي من التبن للأبقار والفاصوليا وبعض الخضراوات الأخرى التي كانت تلبي احتياجاتهم لا أكثر. وعلاوة على ذلك، وصل الكوسوفاريون في نهاية فصل الشتاء عندما كانت مخازن محصول السنة الماضية قريبة من النفاد.

وعندما طُلبَ إلى سكان القرية أن يستقبلوا اللاجئين، فهموا أنهم سيتلقون بعض المساعدات المالية كما قالت لي جارتي، إذ تعهدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدفع مبلغ متواضع جداً مقداره ١٠ دولارات أمريكية عن كل شخص ولكل أسبوع للعائلات التي استقبلت اللاجئين كنوع من المشاركة في التكاليف. وكان ذلك من العوامل التي أخذها القرويون بعين الاعتبار في تقييمهم لمدى قدرتهم على تحمّل استضافة اللاجئين. ولكنهم لم يحصلوا على أي أموال.

ومع كل أسبوع مَرّ أصبح الوضع المالي لأسرة جارتي أكثر سوءاً. فعاجلاً أم آجلاً، سيصلون إلى نقطة لن يتمكنوا فيها لا من إطعام ضيوفهم ولا حتى إطعام عائلاتهم. وسيكون ذلك واضحاً للضيوف بمجرد أن تقل كمية الطعام في أطباقهم. ولا بد من أنَّ الوضع أحرجهم إذ شعروا أنَّهم يجلبون الضائقة على الأسرة المضيفة. ثم في أحد الأيام، بعد شهرين من استضافتهم، وبدون أي تحذير أعلم الضيوف جارتي أنهم راحلون إذ رتّبوا للانتقال إلى بيت عائلة أخرى. لذا، غادروا دون أن يقولوا "شكراً" كما قالت جارتي. وهذا أكثر ما آلمها. وعندما سألتها ما إذ تلقّت أي من الأموال التي وعدت بها همست لي "لا" وهذا آلمها أيضاً.

ولم تصل الأموال التي تعهدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدفعها كجزء من برنامجها لأولئك الذي كانت تستهدفهم في أي مكان حتى يونيو/حزيران عندما عاد أغلب اللاجئين إلى كوسوفا. وكان هنالك أيضاً قُرى أُغفلت تماماً. وهذا بلا شك تسبب بمعاناة أعظم مما قدّر مجتمع المساعدات الدولية. فما بدا غير مهم بالنسبة

للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كان في واقع الأمر خسارة كبيرة للأشخاص المعنيين بها. وبعد ما يزيد عن عقد من الزمان، أعلنت صحيفة ألبانية أن متقاعداً في قرية خارج بلدة كوكس حيث دُفعت تلك الأموال بينما القرى المحيطة لم تحصل على شيء أخذ على عاتقه مقاضاة الأمم المتحدة. وكانت تلك قضية ميؤوس منها ولكن القرويون كانوا يعملون لصالحها بجديّة.

بيريل نيكلسون beryl6b@yahoo.co.uk
عالمة اجتماع ومؤرِّخة اجتماعية
www.beryl-nicholson.co.uk

١. استخدم الكاتب التهجئة الألبانية للكلمة (كوسوفا/كوسوفاري) لأنّها هكذا وردت على لسان جميع الأشخاص المذكورين وهي الآن التهجئة الألبانية الرسمية المعتمدة عند الإشارة إلى كوسوفا وشعبها.

استضافة النَّازحين: الضيف والمضيف

سينثيا كارون

أصبحت استضافة أسرة محلية لعائلة مُهجَّرة شكلاً معروفاً من أشكال الإيواء للعائلات في مرحلة تهجيرها. وفهم تجربة الاستضافة التي يعيشها كل من النازحين والأسر المضيفة من شأنه مساعدة الحكومات والمنظمات الإنسانية على إيجاد أنشطة برنامج تُعزِّز نجاحه واستدامته.

قد تخرج تجربة استضافة الأسر النَّازحة في منازل الأسر المحلية في شكل عفوي أو مخطط له، ويمكن أن تحدث هذه الاستضافة كخطوة أولى أو كمرحلة وسطى في عملية استضافة النَّازحين متعددة المراحل، وغالباً ما تبدأ هذه الخطوة قبل وصول الفاعلين الإنسانيين وتستمر مطولاً عقب مغادرتهم. ومن بين ما يدفع أحدهم لاستضافة آخر دون انتظار مقابل العادات الثقافية الموروثة عن حُسْن الضيافة وافتراضات منطقية لمساعدة المحتاجين أو رد الإحسان بالإحسان. ومثال ذلك الأسر السريلانكية التي اعتادت تلقائياً على استضافة أسر النَّازحين بفعل الحرب، فقد ذكرت تلك العائلات إنَّ قرار الاستضافة كان نابعاً من جهلها لمصيرهم في المستقبل: «ماذا لو وجدنا أنفسنا في الوضع ذاته؟ ... علينا استضافتهم بلا أدنى شك». وصارت عادات استضافة النَّازحين إجراء أساسياً لا غنى عنه عقب الموجات الزلزالية المدّية (تسونامي) التي ضربت المحيط الهندي في عام ٢٠٠٤، وزلزال هايتي (عام ٢٠١٠)، وفي نزاعات غامبيا، وباكستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وآخرها قضية اللاجئين السوريين الذين يعيشون في شمال لبنان.

وتأخذ الاستضافة أشكالاً متنوعة، مثل: السماح للأسرة المُهجَّرة ببناء مأوى لها داخل عقار الأسرة المضيفة، أو تخصيص مساحة لها في المنزل، أو مشاركتها المنزل نفسه أو الغرفة نفسها، أو السماح لها بالعيش في أحد المباني الخارجية أو المنازل التي تملكها الأسرة المضيفة. ومع أنَّ هناك أدلة تشير إلى الدور المتنامي الذي تمثله استراتيجية الاستضافة، ليس ثمة كتابات ممنهجة عن تجارب من يعيشون أجواء الاستضافة ففي البيئة التي تفرض على عائلتين تعلم العيش معاً بعلاقة الضيف والمضيف، تختلف العلاقات اختلافاً كلياً عن التفاعلات الاجتماعية في المخيمات.

وهناك ارتباط وثيق بين العوامل الثلاثة البارزة التي تحدد ملامح تجربة الاستضافة وهي طول مدة الإقامة ووجود الأطفال والحاجة للتشارك فهذه العوامل لا يقوم أيٌّ منها بمعزل عن الباقي. وهي عوامل متشابكة يؤثر بعضها على بعض، وقد تؤثر على مدة بقاء الأسرتين معاً ونوعية العلاقات بينهما.

مدة البقاء

عادة ما لا تكون مدة بقاء الأسرة النازحة مع مُضيّفيها معروفة، ما يُصعِّب من تحديد وقت انتهاء الاستضافة. وتُعَدُّ مناقشة مدة البقاء أمراً حساساً يجعل وضع الأسرة النازحة وكرم المضيف على المحك. ففي سريلانكا، عادة ما تقول الأسر المستضافة «وعدناكم بالرحيل فور انتهاء الاشتباكات». أما في هايتي، نادراً ما كانوا يتطرقون إلى الحديث عن مدة الاستضافة. ولا يختلف الأمر كثيراً عن الواقع في لبنان إذ تشير المقابلات التي أجريت مع العائلات اللبنانية المضيفة للاجئين إنَّ نصفها تقريباً استضاف عائلات سورية لأكثر من سنة دون أي معرفة لهم عن متى تنتهي الاستضافة.

ونظراً للغموض المحيط بطول مدة الإقامة التي قد تتجاوز حد الإقامة الترحيبية، ينتاب القلق كلا العائلتين المضيفة والمستضافة. وقد أوصت منظمات مثل لجنة الصليب الأحمر ضرورة الاتفاق على مدة البقاء بين كل من الأسرة المضيفة والأسرة اللاجئة وإحدى سلطات المجتمع المضيف وأن تستمر من سنة إلى ثلاث

أطفال لاجئون سوريون في ضيافة عائلة لبنانية يؤدون واجباتهم المدرسية ويلعبون معاً.

سنوات، في حين اقترحت بعض الإرشادات التوجيهية الأخرى عقد اتفاقية رُباعية أطرافها المُضيف والضيف ومنظمة مُنفذة وسلطة محلية. مع ذلك، لم تُجرَ أبحاث مستقلة حول ما إذا كان الاتفاق على مدة الاستضافة قد نجح في تقليل حالة التوتر المُخيمة على الوضع وتأثيره على نوعية تجربة الاستضافة.

'مشكلة' الأطفال

يمكن أن يُهدِّد وجود الأطفال استقرار علاقة الاستضافة. ومن تعليقات الأسر المُستَضَافة على تحدي وجود أطفال: «لا يمكننا البقاء لأكثر من شهر أو شهرين على الأكثر مع الأقارب وإلاَّ سوف يتشاجر الأطفال إذ تمتلك الأسر المضيفة نقوداً أكثر منا وينزعج أطفالنا عندما يرون الأطفال الآخرين يأكلون أو يشترون ما لا يمكننا توفيره لهم. فهم أصغر سناً من أن يفهموا ما يحدث». في حين علّقت امرأة أخرى بقولها: «الأطفال صغيرون ويزعجون الأطفال الأكبر منهم سناً في أسرة أقاربنا. ولا نكون سعداء برؤية أطفالنا يضايقون الآخرين». ومن الناحية النظرية، الاستضافة خيار مفضل لحفظ الروابط الأسرية، ولكنَّ دراسات الحالة من جميع أرجاء العالم أظهرت على المستوى العملي أنَّ ذلك ليس هو الحال دائماً إذ زعمت الأسر النَّازحة في سريلانكا وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أنَّها أرسلت أطفالها للعيش مع أسر مضيفة مختلفة عن تلك التي تعيش معها. وهذا الشق في نسيج الأسرة كفيل بإثارة القلق لكونه من العوامل الضاغطة على حياة الأطفال اللاجئين والنَّازحين وأسرهم.

الحاجة للمشاركة

سواء أحدثت الاستضافة على نحو عفوي أم مخطط له على يد منظمة، لا يمكن لأي من الضيف أو المضيف توقع طبيعة العلاقة اليومية بينهما. لكنَّ الأمر الظاهر أنَّ عملية الاستضافة تنطوي على عوامل اجتماعية تخص المشاركة ولاسيما في ثلاثة محاور: المساحة والموارد والأنشطة.

مشاركة المكان: خلص تقييم أجراه المجلس الدنماركي للاجئين في عام ٢٠١٢ عن اللاجئين السوريين في شمال لبنان إلى مغادرة نسبة لا يستهان بها من الأسر المستضافة لمنازل مضيفيهم وانتقالهم إلى مسكن منفصل بالإيجار إما بسبب عدم استدامة العلاقة بين الأسرتين أو بسبب ضيق مساحة منزل الأسرة المضيفة. وجاءت إجابة الأسر السريلانكية التي سئلت عما إذا كانت تقبل بفكرة الاستضافة في المستقبل بأنهم لا يمانعون في ذلك شريطة «خضوع الأسرة المُستضافة لقواعدنا وتوجيهاتنا «والعيش تحت رقابتنا».

مشاركة الموارد: حتى في حالة العيش بمأوى منفصل ضمن ممتلكات الأسرة المضيفة، وفي ضوء الاقتصاد السياسي للنُّزوح

وندرة موارده، قد يُعد تشارك الموارد مصدراً للنزاع بين الأسرتين. وفي هذا الصدد علّقت إحداهن بقولها: «لا يجني أقاربنا كثيراً من المال، وعندما نطلب منهم إعطاءنا الحليب يتذمرون بأن لدينا كثيراً من الأطفال».[1] وقالت الأسر السريلانكية «نتشارك المرحاض نفسه والبئر نفسه، لكننا لا نتوافر على الكهرباء ... وعلينا استخدام المزيد من الكاز الآن لوجود أطفال كثر يدرسون. وهذا صعب للغاية».

مشاركة الأنشطة: طهي الطعام والأعمال المنزلية والدراسة معاً هي الأنشطة التي تتشارك فيها الأسرتان، ويُساعدُ أفراد الأسرة المستضافة أيضاً في الأعمال المنزلية مثل الغسيل، ورعاية الأطفال والبستنة. والمساعدة في الأعمال المنزلية من شأنها منح أفراد الأسرة المستضافة الشعور بنفعهم وتقلل من مشاعر المديونية.

تحملِ نفقات الاستضافة أو الحلول ضيوفاً على إحدى الأسر

ينتاب الأسر المستضافة شعور بالحرج من أن تكون عبئاً على مضيفيها لكنَّها تشعر أيضاً بالامتنان تجاههم. ومن أمثلة ذلك قول إحدى السريلانكيات: «أنفق علينا أقرباؤنا طوال الشهرين الماضيين». وقد تكون الأسر المضيفة أيضاً فقيرة وقد تكون أنفسها بحاجة إلى مساعدة لإيواء أسرة أخرى. وثمة ستة برامج من المساعدات المالية الشائعة التي يمكن أن تدعم ترتيبات الاستضافة:

- حوافز نقدية للعائلات المضيفة لإيواء الأسر النازحة
- مساعدة عينية من مواد البناء لتوسيع منزل العائلة المضيفة
- تسديد التكاليف بأثر رجعي إلى الأسر المضيفة من أجل إدخال تحسينات على مسكنهم لإيواء إحدى الأسر
- تحويلات نقدية إلى الأسر المستضافة من أجل، على سبيل المثال، دفع إيجار أو فواتير المرافق العامة
- برامج النقد مقابل العمل أو غيرها من برامج توليد الدخل للأسر المضيفة للمساعدة في تحمل تكاليف الاستضافة
- تقديم المساعدة لكل من الأسر المضيفة والمستضافة 'الأسر المتضامنة': يعامل نموذج الأسرة التضامنية كل من الأسرة المضيفة والمستضافة كوحدة أسرية واحدة ومتلقي واحد للمساعدات.[2] كما أنَّه يتبع اتفاقية متبادلة ومتفق عليها ومكتوبة ومتعاقد عليها تصف الدعم الذي ستحصل عليه الأسرتين طوال فترة الاستضافة وكيفية تقسيمه عليهما.

التفكير المستقبلي بشأن دعم عملية الاستضافة

الاستضافة بوصفها خيار إيواء قصير وطويل الأمد على حد سواء عملية آخذة في التوسع في الواقع العملي، وتنص معايير الإيواء ومبادئه التوجيهية الراهنة على خطوات عملية لتنفيذ تدابير الاستضافة[3] إذ يعترفون بأنَّ توزيع المساعدات قد يُثير استياء الأسرتين أو قد يتسبب في إساءة أفراد إحدى الأسرتين إلى أفراد الأسرة الأخرى أو استغلالهم، ومع ذلك فلا دليل يؤكد حدوث أمر مماثل أو ينفيه، أو الظروف التي قد تدفع لوقوع ذلك، أو كيفية تجنبه. وفي حين توفر المبادئ التوجيهية وصفاً مفصلاً لمعايير اختيار نوع المساعدة في حالات الاستضافة، أهملت محاولات فهم مدى تأثير برامج المساعدة على رفاه كل الأسرتين المضيفة والمستضافة.

وكثيرا ما تنسب الاستضافة إلى إتاحة فرصة المشاركة الاجتماعية للمُهجَّرين والتفاعل مع المجتمع المضيف الأوسع، ولكن التكاليف العاطفية لعيش علاقة استضافة عالية، خاصة إذا ما اقترن ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر بتشكيل الفرد عبئاً. ولزيادة استدامة عملية الاستضافة كأحد خيارات الإيواء، يتعين تخصيص مزيد من الدراسات عن 'تجربة' الاستضافة التي تعيشها كل من الأسرة المضيفة والمستضافة.

سينثيا كارون *CCaron@clarku.edu*
أستاذ مساعد، التنمية الدولية، المجتمع والبيئة، جامعة كلارك
www.clarkus.edu

١. مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (2010) تقييم احتياجات نازحي فاني العائدين إلى منطقة جافنا، شعبة أمانة شعب فيلاناي: استناداً إلى بيانات نوعية
(Needs Assessment of Vanni IDPs Returning to Jaffna District, Velanai Divisional Secretariat Division: Based on Qualitative Data)

٢. الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (2012) ومشاريع المأوى (2009) جمهورية الكونغو الديمقراطية، غوما - 2009 - الأسر الحضرية المضيفة، قسائم نقدية
www.sheltercasestudies.org/shelterprojects2009.html
(DRC, Goma – 2009 –Conflict Displaced Case study: Urban host families, vouchers)

٣. كورسيليس ت. وفيتالي أي (2005) التسويات الانتقالية، السكان المهجرون.
http://bit.ly/Corsellis-Vitale-2005
(Transitional Settlement, Displaced Populations.)

ديفيز أي (2012) النازحين داخلياً في الأسر المضيفة والمجتمعات المضيفة: المساعدة لترتيبات الاستضافة
www.refworld.org/docid/4fe8732c2.html
(IDPs in Host Families and Host Communities: Assistance for Hosting Arrangements)

والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (2012) مساعدة الأسر والمجتمعات المضيفة بعد الأزمات والكوارث الطبيعية: دليل خطوة بخطوة
http://bit.ly/IFRC-AssistingHostFamilies
(Assisting Host Families and Communities after Crisis and Natural Disaster: A step-by-step guide)

أمن حيازة العقار في السياق الحضري

نيل برايتون وكيرستي فارمر وأويفيند نوردلي

تعد معالجة انعدام الحيازة الآمنة للعقار وخطر الإخلاء القسري من الخصائص المحددة لاستجابة المأوى الحضري.

يعد اللاجئون و النازحون داخلياً ممن يعيشون في المستوطنات غير الرسمية أو في المساكن المستأجرة من أكثر الفئات عرضة لخطر الإخلاء.[1] وتميل الاستجابات التقليدية للمأوى الإنساني في المناطق الحضرية لتفضيل المأوى المملوك أو المراكز الجماعية التي تفتقر في الغالب إلى الوسائل والحلول التي يحتاج إليها من يلجأ إلى العيش في المستوطنات غير الرسمية أو المساكن المستأجرة. وما زال العمل جارياً على الاعتراف بأشكال الحيازة المتنوعة في قطاع المآوي، ما يدل على تحول التركيز وصرف النظر عن التملك الحر الذي نُظِر إليه في السابق على أنّه الضمان الرئيسي لأمن حيازة العقار. ومن أكبر التحديات الناتجة عن الاستغناء عن الحلول القديمة التوصل إلى طريقة لتقييم العناصر التي تدعم 'الدرجة الكافية من الأمن' لأغراض المأوى.

ومن هنا، حثّت تجربة المجلس النرويجي للاجئين في تنفيذ برامج إيواء اللاجئين السوريين في لبنان والأردن على استخدام مقاربات مبتكرة لتوفير المساكن مع تحسين أمن حيازة العقارات إلى جانب توفير المساعدات المالية المباشرة ودعم الأسر المضيفة.

مقاربة أوسع نطاقاً لضمان أمن حيازة العقار

يمثل أمن حيازة العقار ضماناً للحماية القانونية ضد الإخلاء القسري والمضايقات والتهديدات الأخرى. وبما أنَّ معظم المُهجَّرين الحضريين يعيشون في مستوطنات غير رسمية أو مساكن مستأجرة، وكثيراً منهم لا يملكون عقود إيجار رسمية فإنّ خطر الإخلاء يعد من سمات حياتهم. وعادة ما يرتبط أمن حيازة العقار بامتلاك المستندات التي تثبت الحيازة إلى جانب آليات السيطرة الحكومية وفرض القوانين كتنظيم الدولة للإسكان والأراضي. وفي السياقات المتأثرة بالنِّزاع، سواء أكانت حضرية أم ريفية، يمكن لترتيبات حيازة العقار أن تكون غير رسمية. وعندما يترافق ذلك مع انعدام الاستقرار وغياب سيطرة الحكومة، لا يصبح لامتلاك الوثائق فائدة كبيرة في مواجهة الإخلاء القسري. وفي هذه الظروف يكون من المهم إيلاء الاهتمام إلى تنوع العوامل التي تقف وراء حق الملكية أو وجود عقود إيجار تؤثر على أمن حيازة العقار.[2]

وهناك اعتراف يتزايد بأنَّ أمن حيازة العقار يمكن أن يُستَمدَّ من مصادر متعددة وأنه ثمة نطاق واسع من العوامل التي تتفاعل فيما بينها لتحدد مستوى الأمن. وأحد أهم تلك العوامل الاعتراف بحقوق المجتمع المحلي. ويعني ذلك تمكين الجهات الفاعلة في المأوى من الوصول لأمن حيازة العقار من خلال تعزيز التركيز على العوامل المؤثرة الأخرى، مثل شرعية المجتمع المحلي، وذلك لضمان برامج إيواء 'آمنة بما يكفي'. ويمكن لأمن حيازة العقار أن ينطوي على اعتراف مجتمعي أو تصورات ذاتية كما يبدو ظاهراً في لبنان حيث كانت علاقة اللاجئين مع مؤجري سكنهم والمجتمع المضيف من أهم العوامل المحددة لمعدلات الإخلاء والترحيل.[3]

برامج الإيواء الحضرية في لبنان والأردن

ينفق اللاجئون السوريون في هذه البلدان مجتمعة ما يقرب مجموعه ٧٠٠ مليون دولار أمريكي سنوياً على المساكن المستأجرة الخاصة.[4] وفي المقابل، هناك حدود تُقوِّضُ حق اللاجئين في العمل إضافة إلى غياب فرص كسب الرزق، ما يزيد من خطر إخلاء اللاجئين غير القادرين على دفع الإيجار. ويضنف ما يزيد على نصف العائلات السورية اللاجئة في لبنان وواحدة من بين كل أربع أسر في الأردن كفئات مستضعفة في المأوى إذ تعيش تلك الأسر إما في ظروف دون المستوى الإنساني أو/ و في ظروف الاكتظاظ.

واستجابة لذلك، توفر برامج مجلس اللاجئين النرويجي مساكن بلا إيجار للعائلات التي في أمس الحاجة لذلك، وذلك بتحسين المباني دون المستوى وغير الصالحة للسكن في المجتمع المضيف، ما يعزز قبول المجتمع ويزيد -ولو بدرجة متواضعة- عدد المساكن ذات الأسعار المعقولة. وابتُكِر نظام المدفوعات المرحلية ليتعهد مالكو العقارات عمل الصيانة والترميم بأنفسهم أو ليستأجروا العمال في سبيل ذلك. ويشترط مجلس اللاجئين النرويجي على وجوب إنشاء المالكين لاتفاقات ثنائية خالية من الإيجار مع كل عائلة مستفيدة تسمح لهم بالبقاء في العقار لمدة ١٢ إلى ٢٤ شهراً. ويرصد مجلس اللاجئين النرويجي الوضع بانتظام ويتعامل مع أي نزاع قد ينشأ بين الأطراف المعنية من خلال فرق ارتباط خاصة بالمجتمعات المحلية. وتهدف

يسرى (٣٥ عاماً) لاجئة سورية فرّت من بيتها في حمص عام ٢٠١٢ وتعيش الآن في عمّان، الأردن مع أطفالها الستة. وهي تجهل مكان وجود زوجها.

فترة الإيجار بلا مقابل تخفيف العبء الاقتصادي على العائلات وإعطائها الوقت الكافي لبدء نشاطاتهم المدرّة للدخل في المنطقة، ليتمكنوا من الاستمرار بالعيش في العقار نفسه بعد انتهاء فترة الإقامة المجانية أو في عقار مشابه في مكان آخر مقابل دفع الإيجار.

التحديات الأولية للبرنامج

واجهت برامج الإيواء عدداً من التحديات في بداية نشأتها. فأولاً، أخلت نسبة صغيرة من العائلات العقارات التي شغلتها خلال فترة الإقامة المجانية لعدة أسباب منها مواصلة السعي وراء فرص كسب الرزق في أماكن أخرى أو لدخول مختلف المدارس أو بسبب النزاعات التي نشبت بين المستأجرين ومالكي العقارات ولم يتمكنوا من حلها. وقضت فرق المجلس النرويجي للاجئين وقتاً معتبراً في التوسط لحل النزاعات الطفيفة على مستوى الأسرة سواء أكانت تلك النزاعات بين المالك والمستأجر أم بين المستأجرين أنفسهم وذلك لمنع التصعيد الذي قد يؤدي في النهاية إلى الإخلاء. ومع أنَّ المجلس النرويجي للاجئين سعى لإعادة نقل الأسر الجديدة إلى هذه الوحدات السكنية الشاغرة، لم يكن إعادة النقل ممكناً دائماً بسبب الاعتبارات الاجتماعية والثقافية، ومثال ذلك أنَّ العائلات التي لديها أطفال لم تكن ترغب في بعض الأحيان في العيش داخل وحدات سكنية متاخمة لتلك التي تؤوي رجالاً عزّب.

وواجه كلا البرنامجين اللبناني والأردني سؤالاً مصيرياً حول ما ستؤول إليه الأمور بعد انتهاء فترة الإقامة المجانية. وحرصت المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة على فهم ما إذ كان اللاجئون قادرين على دفع الإيجار من تلقاء أنفسهم فيما بعد أم لا. وكانت إمكانية الدفع تلك مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقدرة اللاجئين على إيجاد مصدر دخل مستدام خلال فترة الإقامة المجانية وقدرتهم على تأسيس شبكة اجتماعية وآليات مواجهة مستدامة.

غير إنَّ التقييمات في كل من لبنان والأردن[٥] وجدت أنه بسبب الحدود التي قيدت قدرة اللاجئين على كسب المال لدفع الإيجار، اقتصر دور تدخلات المآوي على منع أكثر العائلات ضعفاً من التورّط بمزيد من الديون، لكنها لم تسمح للاجئين ببناء مصدر دخل ثابت يساعدهم على دفع الإيجار مستقبلاً. ولم تتمكن الأسر اللاجئة من تكوين أنفسها اقتصادياً، وكانت قدرة اللاجئين على الوصول إلى دخل قانوني وثابت يمكن التنبؤ به محدودة. وهذا ما أبرز معضلة الوقت الذي يجب فيه دعم العائلات المستضعفة التي لن تتمكن من دفع الإيجار بعد انتهاء فترة الإقامة المجانية. وبدلاً من تحسين الوضع الاقتصادي للأسر اللاجئة، اقتصر دور برنامج الإقامة المجانية على تثبيت استقرار العائلة وتقليل معدل انخفاض قيمة الأصول المالية للأسرة على المدى القصير. وقبل هذه التقييمات، حاول المجلس النرويجي للاجئين في لبنان أن يوفر فترات ممتدة من الإقامة

المجانية للعائلات المستضعفة وذلك بنقلها إلى عقارات أخرى ما يتسبب أحياناً بتمزيق الشبكات الاجتماعية حديثة التشكل ويلزم الأطفال بتغيير مدارسهم. وفي الأردن، وَفَّرَ المجلس النرويجي للاجئين مزيداً من التحسينات، وذلك أساساً من خلال حلول الطاقة المتجددة لضمان حيازة وإشغال العقار نفسه لقاء إيجار مخفّض.

أما التحدي الأخير فكان يتعلق بالحجم، أي محدودية الأعداد المتلقين للمساعدة ورَفَع ذلك من إمكانية النقد متعدد الأغراض من توفير دعم للمأوى قدرة النقد متعدد الأغراض على توفير دعم للمأوى، الذي يُمكِّنُ عدداً كبيراً من العائلات أن تصل له عبر البطاقات المصرفية. وبينما تعد نتائج النقد متعدد الأغراض مثيرة للإعجاب عموماً، ما زالت تلك النتائج متواضعة من منظور المآوي. وخلال خمس سنوات من الأزمة، قال اللاجئون المستفيدون من النقد متعدد الأغراض في لبنان إنَّ ضمان توفير المساكن الملائمة ما زال التحدي الرئيسي الذي يواجهون وأنَّ ما يزيد على ٥٠٪ من متلقي النقد متعدد الأغراض المستضعفين يعيشون في ظروف دون المستوى. وبينما كان الخيار الممنوح عبر النقد مهماً، لا يمكن النظر إليه دائماً على أنَّه يعني الوصول إلى الحد الأدنى من معايير الإقامة أو أمن حيازة العقار خاصة عند النظر إلى الممارسات الاستغلالية التي يمارسها المؤجرون وتنوع أولويات العائلات إزاء صرف مواردها. وعلاوة على ذلك، في بعض الحالات يمكن لتوفير النقد أن يحصر الناس في مساكن دون المستوى لأنها أرخص، ما يؤدي إلى مشكلات أطول أجلاً. ولم تكتمل بعد المحادثات الدائرة حول كيفية استخدام كل من برامج الإيواء المحددة والنقد متعدد الأغراض بطريقة تضمن التكامل بينهما، بل ما زال هنالك نداءات مستمرة من بعض الجهات المانحة لمساعدة النقد متعدد الأغراض في تبديل المأوى وبرامج المياه والإصحاح والنظافة الصحية في الأردن ولبنان، رغم أنه لا يوجد أي دليل يثبت الأثر الإيجابي الذي يتركه النقد متعدد الأغراض على لاجئي المأوى المستضعفين في هذا السياق.

التكيف مع برامج المأوى

استجابة لتقييم البرنامج، مدد المجلس النرويجي للاجئين في لبنان فترة الإقامة المجانية لأكثر العائلات المستضعفة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي في العقارات نفسها على أساس إنصاف أكثر الفئات ضعفاً في الوقت الذي ما زالت فيه العائلات الجديدة تدخل البرنامج. وتم ذلك من خلال إضافة عناصر إلى مجال أنشطة البناء نتج عنها تحسينات تجاوزت الحد الأدنى من المعايير المشتركة بين الهيئات لكنَّها مَكَّنَت المجلس النرويجي للاجئين من استهداف نطاق أوسع من العقارات. وتَمَكَّن المجلس النرويجي للاجئين من وضع العائلات قرب الخدمات الأساسية ومن زيادة فترة الإقامة المجانية في المواقع التي أسسوا بها شبكات اجتماعية.

وفي الأردن، عندما مُنِحَ اللاجئون الإذن بالعمل عام ٢٠١٦، تولى برنامج الإيواء تجربة رائدة لدعم المشروعات التجارية المنزلية، فقد ألحقت النساء اللواتي يترأسن أسرهن ويمتلكن مهارات محددة ويستفدن من فترة الإقامة المجانية بتدريب لمحو الأمية المالية ومُنِحنَ منحة نقدية لدعمهن في بدء مشروعاتهن التجارية. وكان القصد من ذلك مساعدة العائلات على كسب الدخل خلال مدة الإقامة المجانية وبذلك يصبح بمقدورها دفع الإيجار فور انتهاء فترة المساعدة. وأتاح التكامل بين برنامج المساعدة في الإيواء ومشروع كسب الرزق الريادي تجربة كسب العيش للعائلات المستضعفة ببدء كسب العيش بينما يعيشون في مساكنهم الصالحة للسكن بكرامة مع ضمان أمن حيازة العقار.

أما في لبنان، فوجدت دراسة أجراها المجلس النرويجي للاجئين عام ٢٠١٥ بعد ستة شهور من انقضاء مدة الإقامة المجانية أنَّ ٢٥٪ من العقارات شغلها المستفيدون من برامج المجلس النرويجي للاجئين وهم يدفعون الإيجار الآن، و٢٩٪ منها شغلها لاجئون سوريون ممن يدفعون الإيجار، و٧٪ منها شغلها المستفيدون من برنامج المجلس النرويجي للاجئين ولم يكونوا مضطرين لدفع الإيجار، و٣٦٪ منها كانت خالية بينما كان مالكوها يبحثون عن مستأجرين.[٦] ومن النتائج الأساسية لهذه الدراسة أنَّ الذين بقوا في العقارات أو غادروها كانوا يدفعون أقل من معدل الدفع للمباني دون المستوى في سوق الإيجار. ومثّل ذلك فرصة للربط بين متلقي النقد غير المشروط ومالكي العقارات لتوفير الحد الأدنى من معايير الإقامة للمباني ما دون مستوى الإيجار.

الخلاصة والخطوات المستقبلية

تساعد المساعدات المقدمة للمجتمع المضيف على بناء قبول المجتمع المحلي ودعم أمن حيازة العقار للمُهجَّرين بينما يقوضها انعدام قبول المجتمع المحلي. وعلاوة على ذلك، يُنظَر إلى تصورات اللاجئين الذاتية على أنها تُمثِّل دوراً مهماً في تمكينهم من تأمين حلول المأوى الملائمة على المدى الطويل. وحاول نمط المأوى وطرائقه إضافة إلى التكيفات التي استُخدِمَت في لبنان والأردن أن تأخذ هذه العوامل في عين الاعتبار. ووجد كلا التقييمين أنَّ نهج المأوى الذي اتبعه المجلس النرويجي للاجئين زاد من قبول المجتمع المحلي

بسبب استفادة المجتمع المضيف من تحسينات الإسكان الذي قدمها ذلك النهج.

وبالنظر إلى محدودية الموارد، يمكن منح أكثر الفئات المستضعفة مساعدات قوية ولكنها ستكون على حساب التغطية. ومع ذلك، ليس التجانس صفة ترافق المُهجَّرين، وتبين الحالة في لبنان والأردن أنَّ الاستجابات القائمة على الإنصاف للأكثر استضعافاً يمكن أن تقدم دعماً ملموساً للمجتمع المضيف وكذلك لمجتمع المُهجَّرين على المدى القصير والمتوسط. ويمكن للجمع بين تدخلات القطاعات الأخرى والمساعدة النقدية غير المشروطة أن يزيد من الأثر بالنسبة للعائلات الأكثر استضعافاً على مستوى الأسر.

نيل برايتون *neil.brighton@nrc.no*
مستشار المآوي العالمية

كيرستي فارمر *kirstie.farmer@nrc.no*
مستشار الأبحاث والسياسات في برنامج المعلومات والاستشارات والمعونة القانونية

أويفيند نوردلي *oyvind.nordlie@nrc.no*
مستشار المآوي العالمية

المجلس النرويجي للاجئين *www.nrc.no*

١. المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق (2014) تقرير إلى مجلس حقوق الإنسان الدورة الخامسة والعشرون وثيقة للأمم المتحدة A/HRC/25/54, 30 Dec 2013 (المبادئ التوجيهية بشأن أمن الحيازة لفقراء الحضر)
http://bit.ly/OHCHR-2014-tenure-urban-poor
(Guiding Principles on Security of Tenure for the Urban Poor)

٢. هولينغسوورث ك (2014) إطار عمل لتقييم أمن حيازة العقارات في سياقات ما بعد النزاع،ص. 23 www.itc.nl/library/papers_2014/msc/la/hollingsworth.pdf
(A Framework for Assessing Security of Tenure in Post-Conflict Contexts)

٣. المجلس النرويجي للاجئين ومنظمة إنقاذ الطفل (2014) الإخلاءات في بيروت وجبل لبنان: معدلاتها وأسبابها
www.alnap.org/resource/20819
(Evictions in Beirut and Mount Lebanon: rates and reasons)

٤. المجلس النرويجي للاجئين (2014) وجود محفوف بالمخاطر: وضع مآوي اللاجئين من سوريا في البلدان المجاورة
http://bit.ly/NRC-Syrians-in-neighbouring-countries
(A Precarious Existence: The Shelter Situation of Refugees from Syria in Neighbouring Countries)

٥. المجلس النرويجي للاجئين (2016)، تقييم المجلس النرويجي للاجئين ي الأردن للمأوي الحضرية المتكاملة وبرنامج الساعدة القانونية.
http://bit.ly/NRC-IntegratedUrbanShelter-evaluation

٦. ضمت نسبة 3% المتبقية الظروف الخاصة لبعض الأفراد مثل إشغار أقارب المالك للوحدة السكنية.

الأرصفة والأحياء الفقيرة في دكا

نيلي ليبو وهيو توكفيلد

يفد سنوياً إلى دكا زُهَاء نصف مليون لاجئ اجتمع عليهم قسوة تغير المناخ والفقر والتدهور البيئي. وقد ينتهي بهم الحال على أرصفتها.

تُعرَف الأحياء الفقيرة في عاصمة بنغلاديش، دكا، بأنَّها ملاذ لفقراء النازحين داخلياً بفعل العوامل البيئية إذ قلّصت كثرة العواصف والفيضانات مؤخراً من صلاحية المناطق الساحلية والريفية للعيش؛ فلم يعد السكان قادرين على الصيد أو الزراعة أو العيش بسلامة على أرضهم واضطر الملايين منهم إلى الرحيل عن منازلهم وهم حالياً نازحون داخلياً في مدن بنغلاديش. وحين لا يُتَاح للنازحين داخلياً بفعل التغيرات المناخية العيش في منازل الأحياء الفقيرة، لن يبقى لهم سوى الخيار الثاني وهو افتراش الرصيف ولنوم في العراء.

فنجد 'مفترشي الرصيف' في دكا قد حوّلوا الأماكن العامة إلى أماكن شخصية وأقاموا عليها مآويهم الهشة تحت مشمع أزرق على جنبات الطرقات وأمام المحال التجارية على ممرات المشاة وتحت الجسور في الأحياء ذات الدخل المرتفع. فمن كانوا في يوم من الأيام مزارعين وصيادين تجدهم الآن في دكا يدفعون عربات يدوية يبيعون الخضروات وينامون ليلاً على مروج المباني الحكومية في بنغلاديش. أما النساء فيعملن في المصانع أو في الجنس أو في خدمة منازل أسر الطبقة الوسطى ثم ينامون ليلاً في حدائق دكا ومحطات حافلاتها. وتندمج الأسر داخل المجتمعات المحلية وتقيم في الشوارع مطابخ وأماكن للغسيل متنقلة بين الأبنية والأزقة ويَرشُونَ الموظفين ليسمحوا لهم بالنوم في الشوارع. فمنزل هؤلاء النازحين بفعل العوامل المناخية هو مأوى تحت مجمعات التسوق التجارية المهجورة وداخل أبنية الشقق الفاخرة قيد الإنشاء المتناثرة في أرجاء المدينة.

ويجعلهم العيش في الشوارع مهددين بزيادة خطر التعرض للاعتداء، والاغتصاب، والسرقة، والمرض، ويكون أطفالهم معرضين للاتجار وانتهاكات العمل. وقد أسست بعض المنظمات غير الحكومية مراكز خدمات دون حجز مسبق للحصول على احتياجات الرعاية الصحية والنظافة الصحية الخاصة بمفترشو الأرصفة وأقامت كذلك مأوى مؤقت للنِّساء الحوامل. ومما لا شك فيه أنَّ توفير مجموعة متنوعة من الاحتياجات الأساسية للنازحين يصب في مصلحة صحتهم ورفاههم، ولكن مازال المأوى الحقيقي بعيد المنال بالنسبة للقادرين منهم على الوصول للخدمات.

وعلى الصعيد العالمي، وفي إطار مواجهة الكوارث البيئية، يُقيم مجتمع المساعدات الدولي خياماً مؤقتة وينشئ أبنية دائمة لحماية النازحين من الأذى ما يُقلل من استضعاف الناجين ويصون كرامتهم. وهنا تكمن أهمية المأوى الآمن مهما بلغت بساطته. وقد تلقت بنغلاديش تمويلاً دولياً سخياً لخطط التكيف مع تغير المناخ ومشاريعه، إذ استثمرت أكثر من ١٠ مليار دولار أمريكي في تركيب مضخات الري، وتوزيع الألواح الشمسية، وبناء مآوي الأعاصير في المناطق الساحلية الريفية للتخفيف من آثار تغير المناخ. ورغم أهمية تلك البرامج، فالنزوح جزء أيضاً من عمليات التكيف، ويجب أن يكون توفير المأوى الكريم للنازحين بفعل العوامل المناخية جزءاً لا يتجزأ من أي استراتيجية للتكيف مع تغيرات المناخ.

وفي حين يُطرَدُ النازحون في دكا بسبب التغيرات المناخية غالباً من الأحياء الفقيرة ويُمنَعُونَ النوم في الأماكن العامة، ثمة حاجة ملحة لتنفيذ حلول المآوي. وقد يكون إجراء إحصاء حديث وموثوق لعدد قاطني الأحياء الفقيرة ومفترشي الأرصفة بداية ممتازة لتقييم الحاجة لإقامة مأوى لتقديم الخدمات الصحية والتَّعليمة لتلك الفئة. فمعرفة الوحدات المتاحة والمناسبة للعيش وميسورة التكلفة للنازحين بفعل التغيرات المناخية من شأنه مساعدة المجتمعات المحلية على ضمان استبدال المساكن المفقودة بسبب التنمية الحضرية. وبناء مآوٍ آمنة لمفترشي الأرصفة سيساعد بنغلاديش في امتثالها للقانون الدولي لحقوق الإنسان ولدستورها الخاص الذي ينص على ضرورة حصول جميع مواطنيها على المأوى.

نيلي ليبو *natalielizab@gmail.com*
مدير وباحث، إيمرسون هنري بارتنرز

هيو تاكفيلد *hst.ktm@gmail.com*
طالب دكتوراه، جامعة سيدني *www.sydney.edu.au*

هيو تاكفيلد

المآوي الجماعية: غير ملائمة في سياق التَّهجير

ألينا كوسكالوفا ويان ليليفرير

يبدو أنَّ المآوي الجماعية ليست حلاً مناسباً لمشكلة المأوى حتى في مرحلة البداية الحرجة لأي أزمة، إذ ينشأ عنها مشكلات الكرامة والأمن بالإضافة إلى عواقب صحية وخيمة لا يُستَهَانُ بها.

في الفترة ما بين مايو/أيار ٢٠١٥ وديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦، فرَّ أكثر من ٢٠٠ ألف لاجئ بوروندي إلى تنزانيا. وكان مخيم نياروغوسو موجوداً يؤوي أكثر من ٦٠ ألف لاجئ كونغولي مدة عشرين سنة تقريباً، وإلى ذلك المخيم وُجِّهَ اللاجئون البوروندیون الأوائل فور وصولهم. وأُسكِنَت أول موجة من اللاجئين الواصلين في المخيم في المدارس، في حين أُقيمَت الدفعة الثانية في المآوي الجماعية التي كانت تؤوي عدة مئات من طالبي اللجوء الكونغوليين. ومع أنَّ مدة الإقامة في هذه المراكز الانتقالية لا ينبغي أن تتجاوز خمسة أيام وأنَّه من الناحية النظرية يجب نقلهم جميعاً إلى دور إيواء مناسبة في نياروغوسو أو إلى أي مخيم آخر، عاش بعض اللاجئين هناك لمدة تتجاوز ١٢ شهراً.

والمآوي الجماعية إما عبارة عن خيام تشبه القاعات الكبيرة تبلغ مساحتها ٢٤٠ متراً مربعاً (مصممة خصيصاً لأغراض التخزين) أو مآوٍ مصنوعة من الأعمدة الخشبية ومغطاة بأغطية بلاستيكية وتكون مساحتها ٣٠٠ متراً مربعاً. ويستوعب المأوى الواحد ما بين ١٠٠ و٤٠٠ شخص، بمساحة معدلها مترين مربعين لكل فرد وهو أقل بكثير من الحد الأدنى المنصوص عليه ٣,٥ متراً مربعاً لكل فرد في المناح الدافئ مما يضطر الأشخاص إلى أن يعيشوا خارج المأوى خلال النهار وينامون داخله ليلاً.

وفي أثناء التقييم الذي أجرته منظمة أطباء بلا حدود في عام ٢٠١٦ للاستفادة من دروس مرحلة الطوارئ عقب تدخلها في المخيم، اشتكى اللاجئون من أنَّ هذا النوع من المآوي لا يوفر لهم أي خصوصية مما يؤثر سلباً على صحتهم العقلية. وحسبما أفادت التقارير، أصبح الوضع لا يطاق للأشخاص الذين يعيشون هناك منذ عدة أشهر. ووصف العاملون في منظمة أطباء بلا حدود وفي منظمات أخرى المآوي الجماعية على أنها غير مقبولة من ناحية الكرامة، والأمن والنظافة الشخصية. ونظراً إلى محدودية المساحة المخصصة للعيش، والاكتظاظ وعدم كفاية خدمات المياه والإصحاح، تبين أيضاً أن هذه الفئة من السكان كانت مستضعفة ومعرضة لانتشار كثير من الأمراض المعدية مثل الحصبة والإسهال والأمراض الجلدية.

وخلال موسم الأمطار، كان من الواضح أنَّ الناس الذين يعيشون في المآوي الجماعية معرضون لخطر الملاريا على وجه الخصوص. وكانت عيادات أطباء بلا حدود القريبة من المآوي الجماعية تعالج أعداداً من مرضى الملاريا أكبر بكثير مما تعالجه العيادات الأخرى في المخيم. وساهمت أيضاً تسربات المياه إلى الخيام، والاكتظاظ وبرك المياه الراكدة حول المآوي في ارتفاع معدل انتقال مرض الملاريا ومع ذلك، ومع ذلك، كاد من المستحيل استخدام الناموسيات في المآوي الجماعية بسبب محدودية المساحة ووجود مشكلات في تثبيت الناموسيات في المبنى، ما يترك الأشخاص غير محميين من الحشرات الناقلة للمرض.

وفي نهاية المطاف، تحسَّن الوضع في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦ عندما نُقِلَ معظم الأشخاص من الخيام الجماعية إلى المآوي العائلية. لكنَّ منظمة أطباء بلا حدود واجهت مشكلات إدارية وسياسية منعتها من نصب خيم عائلية مؤقتة أو مأوٍ أسرية قبل أن تُقدِّم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أماكن إقامة مناسبة لقاطني المآوي الجماعية.

واستفاد العاملون في منظمة أطباء بلا حدود من تجربتهم في مخيم نياروغوسو، فقبل أن يصل اللاجئون إلى المخيم المُفتَتح حديثاً نصبوا ألفي خيمة تستوعب كل خيمة منها أسرة من خمسة أفراد وكانت مزودة بقواطع داخلية. ومنحت هذه الخيام العائلية اللاجئين خصوصية أكبر، وحماية أفضل من الطقس والحشرات، ومعايير نظافة شخصية أعلى بكثير مما عليه الحال في المآوي الجماعية. ومع ذلك، فخيار المأوى هذا مكلف للغاية بسبب التكلفة الباهظة لعملية النقل علاوةً على أنَّ الخيام لم تكن مُعمِّرة. واشتكى بعض اللاجئين أيضاً من عدم المرونة في الخيام العائلية إذ إنَّها لا تستضيف اللاجئين المنفردين أو الأسر غير المكتملة، مما اضطرهم إلى تشارك الخيمة مع غرباء.

وبعد بضعة أسابيع من افتتاح المخيم، نصبت منظمات غير حكومية مآوي عائلية مصنوعة من الأغطية

البلاستيكية ومن مواد متاحة ومتوافرة في البيئة المحلية في بقية المخيم، مع محاولة تكييف كل مأوى مع عدد الأسرة الفعلي، مما يمنح تنوعاً أكبر في الخيام. ونتيجة لاستخدام المواد المحلية، كانت تكلفة المآوي العائلية أقل بكثير من تكلفة الخيام. وبالإضافة إلى ذلك، يستطيع المستفيدون إعادة استخدام هذه المواد من أجل بناء مآوٍ أكثر ديمومة.

الخلاصة

في نهاية الأمر، أدَّى العمل المنسق إلى نقل معظم سكان المآوي الجماعية، بمن فيهم الذين لا يتمتعون بوضع لاجئ قانوني سليم، إلى أماكن إقامة أكثر ملاءمة. وتقدم كل من الخيم العائلية والمآوي العائلية المصنوعة من الأغطية البلاستيكية والمواد المحلية حلولاً بديلة للمآوي الجماعية في تنزانيا. فمن ناحية، كانت الخيم العائلية حلاً مقبولاً في مخيم ندوتا، إذ كانت سرعة إقامتها هي الهدف الرئيسي. ومن ناحية أخرى، كانت المآوي العائلية الأقل كلفة، والأكثر مرونة والتي يمكن إعادة استخدامها هي خيار المأوى الأنسب والأكثر ملاءمة للوضع المزمن في مخيم نياروغوسو.

التكلفة، وسرعة التنصيب، والعمر المتوقع والمرونة والقابلية للتكيف مع الأعداد المختلفة للأسر والمجموعات كل هذه الأمور يجب أخذها في الاعتبار عند اتخاذ قرار بشأن الأنواع المختلفة للمآوي التي يمكن استخدامها في سياقات مختلفة. أما ما يجب تجنبه فهو استخدام المآوي الجماعية التي كانت تستخدم في بداية الأمر مراكز انتقال بمدة إقامة قصيرة لا تتجاوز بضعة أيام ولكنَّها تحولت بعد ذلك إلى أماكن إقامة متوسطة الأجل.

ألينا كوسكالوفا *alena.koscalova@gmail.com*
مُقيِّمة رئيسية ومستشارة في الطب المداري، منظمة أطباء بلا حدود *www.msf.org*

يان ليليفرير *yann.lelevrier@yahoo.fr*
مُقيِّم ومستشار، الجاهزية للطوارئ والاستجابة لها

بُنيَت هذه المقالة على نتائج تقييم أجرته منظمة أطباء بلا حدود عمل عليه المؤلفان. الآراء الواردة في هذه المقلة تعكس آراء الكاتبين ولا تُعبِّر بالضرورة عن آراء منظمة أطباء بلا حدود

تصميم أكثر وإبداع أقل

ميتشيل سيبوس

بمقدور العاملين في الهيئات الدولية خاصةً في مجال استنباط حلول المآوي للمهجَّرين أن يتعلموا كثيراً من ممارسات التصميم المرتكزة للإنسان التي ينتهجها المعماريون والمخططون المهنيون.

عبر العقود الماضية، انتشرت كلمة 'الإبداع' انتشاراً كبيراً عبر مختلف القطاعات الصناعية وأصبح الإبداع أساساً يُعتَمَد عليه في التصدي للمشكلات على اختلاف أنواعها. أمَّا فيما يتعلق بالتخطيط للمآوي والمستوطنات الخاصة بالسكان المهجَّرين، فيلاحَظ أنَّ سعي مجتمع المساعدات الإنسانية وراء الإبداع لم يحقق الفائدة المرجوة فقد ظهرت وحدات الإبداع في عدد كبير من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لكنَّ جميع تلك الإبداعات ما زالت تعاني من مشكلات بعيدة الأمد.

فصحيح أنَّ وحدات الإبداع في الهيئات قد تحقق فاعليتها في تجربة طرق جديدة، لكنَّ نموذج الإبداع ليس بالضرورة الخيار الأفضل لتوفير مستوى أفضل من حلول المآوي. وكذلك الأمر بالنسبة للفُرَص والأفكار المتبصرة فمن الممكن إيجادها لكنَّ تقديم حلول أفضل للمآوي والتخطيط باستخدام فرق الإبداع المرتكزة إلى الحلول التكنولوجية قد تتعرض للإخفاق والفشل إذا ما قُصِدَ بالجهود المبذولة تعميم تلك الحلول على القطاع الصناعي عبر الموازنات والمناطق الجغرافية. والإبداع وحده ليس الحل ما لم يصاحبه حُسنِ التصميم.

وحُسنُ التصميم ليس عملية عميقة أو سحرية، بل يتطلب الأمر من متخصص التصميم الاقتراب من مجتمع المستخدمين لإجراء الأبحاث العرقية ومن ثمَّ الإسراع في بناء نماذج أولية منخفضة التكلفة والجودة لاختبارها مع أصحاب المصلحة المعنيين المباشرين. ثم على المصمم الجيد أن يكرر هذه العملية عدة مرات إلى أن يظهر الحل الذي يستجيب لحاجات أصحاب المصلحة

المعنيين. كما أنَّ المصمم المحترف يفهم أنَّ حل مشكلة معقدة يتطلب أموراً تتجاوز البحوث والتخطيط إذ لا بد أولاً من تجربة الحلول المقترحة في نماذج أولية ثم تجربتها على نطاق أكبر وفحصها وبعد ذلك تعديلها عند الضرورة.

وليس التصميم الجيد نتاج نقاشات الاستراتيجيات في اجتماعات مجلس الإدارة ولا اجتماع المجموعات العنقودية، بل يظهر عندما يشارك المصمم في العمل الميداني ويبدي الملحوظات ويختبر الحلول بسرعة. ومع إمكانية تكرار تطبيق طرق التصميم عبر المناطق الجغرافية، يجب الانتباه إلى أنَّ المنتج حسن التصميم مخصص لحاجات مجموعة محددة ضمن موقع مباشر. فلن يأخذ المصمم الجيد حلاً مستورداً من مجموعة معينة لأصحاب المصلحة المعنيين ثم يزرعه في بيئة أخرى، حتى لو بدت المشكلات متطابقة بين البيئتين في بداية الأمر. ومع ذلك، غالباً ما يُنظر إلى التصميم على أنَّه نتيجة بدلاً من النظر إليه على أنَّه عملية. وغالباً ما يُلتَمس التصميم بالتعاقد مع الجهات المعنية ضمن شراكات بارزة أو من خلال طرح منافسات التصميمات العالمية التي ما زالت تنحرف عن مسارها المطلوب إذ تلجأ إلى الحلول المستوردة. ومع أنَّ هؤلاء المصممين مقتدرون على العمل في التصميم، فمن غير المرجح أن يقدروا على الاقتراب من المشكلة بالقدر الذي يفعله موظفو الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية في الموقع الميداني.

وأصبح من الممارسات المنتشرة في يومنا هذا أن يُخطَّط للمآوي والمستوطنات باستخدام صور الأقمار الصناعية والاعتماد على المسوحات الاجتماعية المنظمة التي تُنفَّذ من خلال التعاقد بشأنها مع منظمة محلية غير حكومية. لكنّ الزيارات الخاطفة للميدان والمسوحات السريعة لا يمكن الأخذ بها بديلاً عن التصميم المبني على الدراسات العرقية والإثنية التي تتطلب استخدام الملاحظة المفصَّلة سعياً وراء الوقوف على فهم صحيح لكيفية قضاء الناس حياتهم إزاء المباني والبنى التحتية والعناصر المادية. ومن فوائد التصميم العرقي أنَّه يُولِّد أفكاراً مستنيرة لا بد منها لتوجيه تصميم المآوي نحو المسار الصحيح في الظروف المعقَّدة. ويمقدور المعماريين والمخططين المُدرَّبين على عمليات البحوث الاجتماعية التجريبية والتصميم المرتكز إلى الإنسان تقديم أنموذج تحتذي به الهيئات التي تجاهد في إنجاز حلول المأوى الفعالة على أسس فنية تراعي التفاعل بين الناس والتكنولوجيا.

ولا شك أنَّ واقع الحال يشير إلى أنَّ سياسات البلدان المضيفة الخاصة بالمهجَّرين تُصعِّب تنفيذ عملية التصميم المتينة أو إنجاز الحلول المثالية. وعندما يُفرَضُ الطلب على منظومات المخيمات بدلاً عن الإدماج الحضري، غالباً ما يجد المعماريون والمخططون معيقات تحول بينهم وبين جهودهم الرامية إلى تحقيق أعلى المعايير المهنية. وحتى في الحالات الاستثنائية كما حدث في إنشاء مخيم الزعتري في الأردن، نجد أنَّ تلك الاستثناءات ليست شائعة كما أنَّ مخيم الزعتري ما زال محافظاً على كثير من خصائص مخيم اللاجئين. وهذه التحديات محتومة الظهور لأنَّ متخصصي التصميم يفتقرون للتثقيف اللازم حول قانون الهجرة والسياسة الوطنية ولذلك نجدهم يعانون في سبيل التواصل ونشر عملهم في السياق الذي يتوقع فيه الناس حصولهم على حل فني مباشر بدلاً من النظر إلى ذلك العمل على أنَّه عملية اجتماعية تكرارية.

والعمل ضمن هذه المعيقات التنظيمية والثقافية مع إنتاج حلول مأوى أكثر استجابة لسياقاتها يأخذ وقتاً وما زالت الاستراتيجيات الرامية لتحقيق النجاح قيد التطوير والظهور. ومثال ذلك استخدام منهجية 'البداية الهزيلة'[1] التي ساعدت كثيراً من المنظمات على تبني مبدأ شائع للتصميم لغايات رفع حجم المشروعات وتعديلها من خلال تكرارها. وإلى أن تتبنى كبرى المنظمات مبادئ التصميم على النحو الذي يفهمه معظم العاملين المهنيين في المآوي الذي يتضمن عملية إجراء البحوث الميدانية على المستخدمين في الموقع وإنجاز النماذج الأولية السريعة، سوف تستمر المخيمات في التوجه نحو الإبداعات الكبيرة بدلاً من التصميم التراكمي. ولو أتيح للمنظمات الإنسانية والإنمائية أن تتعلم كيفية تعزيز التصميم كعملية لا كمنتج فسوف يكون للنتائج أصداء على مستوى العالم أجمع.

ميتشيل سيبوس mitchell.sipus@gmail.com
متخصص في التصميم والإبداع www.sipusdesign.com

١. طريقة تنظيمية تُنتَهَج للوقوف خلال أسابيع وليس خلال أشهر على الحلول الفنية الناجعة وتحديد الحلول غير المنتجة وذلك باستخدام دورات تجربة المنتجات بدلاً من اللجوء إلى الاستراتيجيات متعددة المراحل وبعيدة الأمد.

الحد الفاصل بين الإنساني والمعماري

توم سكوت-سميث

قد يخفق الإنسانيون والمعماريون في إيجاد لغة مشتركة قادرة على وصف كل منهما للآخر من ناحية التخطيط، وحان الوقت الآن لتجسير الفجوة وتشجيع المهنيين في الجانبين على بذل مزيد من التعاون بل إذا دأب كل منهما على التَّعلم من الآخر فسيقود ذلك إلى تعزيز موضعهما إزاء المُهجَّرين الباحثين عن المأوى.

تميل التغطية الإعلامية للهجرة القسرية إلى تكرار التصويرات القديمة للخيم والمخيمات وتتجاهل تحول المُهجَّرين في كثير من الحالات إلى العيش في مآوٍ يتجاوز نطاقها الخيمة والمخيم فكثير من المُهجَّرين يعيشون في شقق سكنية مستأجرة أو يمكثون لدى الأصدقاء والأقارب فيما يجد غيرهم ملاذاً من خلال شبكاتهم الشخصية أو يسعون للحصول على المأوى في الكنيسة أو المسجد. وهناك آخرون ينتقلون إلى مستوطنات غير رسمية كما الحال في 'غابة'، كاليه وبينون مآويهم من الأخشاب والمشمعات. ويمكث غيرهم في البيئة الطبيعية إذ يلوذون بالكهوف أو ينامون تحت الأشجار أو الشجيرات. وفي المدن الكبيرة، يعثر كثير من المهاجرين على المأوى في البيئة الحضرية، فيعيشون تحت الجسور وفي الأنفاق في باريس أو في الخيم في محطة القطارات المركزية كما الحال في كيليتي في بودابيست. ومنهم من يسكن في مرافق حكومية كمراكز الاحتجاز ومستودعات الفحم الحجري تحت الأرض في سويسرا أو في المطارات كما الحال في تيمبلهوف في برلين. ويشغل بعض اللاجئين المباني المهجورة كما في ضاحية إكزارشيا في أثينا.

والدرس الذي يمكن تعلمه من تنوع المآوي ذاك واضح للعيان وهو أنَّ المُهجَّرين سيتمكنون على الأرجح من العثور على سكن لهم دون مساعدة عمال المساعدات المتخصصين ولا من الخبراء المعماريين. وبالفعل، كانت أهمية الاستنباط والاختراع والمبادرة الفردية من أهم ما يُميّز 'الأزمة' الحديثة في أوروبا. وإزاء ذلك الواقع، كان عمل الإنسانيين والمعماريين أكثر ارتباطاً وعلاقة بمشكلة المأوى والتَّهجير مما كان أيٌّ منهما مستعد للاعتراف بذلك. فمن ناحية، اعترى البطء استجابة هيئات المساعدات وانتهى الأمر بها إلى أن طغى عليها الإنسانيون غير المحترفين ومجموعات المناصرة وكسب التأييد. ومن ناحية أخرى، نادراً ما كان المُهجَّرون يعيشون في الفضاءات التي خصصها لهم المعماريون رغم كل الاهتمام الذي بذلته جهات تصميم المآوي ودوائر المؤتمرات المعمارية إزاء 'الإبداع' في إنشاء المآوي مسَبَّقة الصنع. والإنسانيون والمعماريون هم الأكثر قدرة على المساهمة في حل مشكلة المآوي، لكنَّ الطرفين دأبا على إساءة فهم أنفسهما وعدم الاتفاق فيما بينهما ما زاد الطين بلة وجعلهما أكثر بُعداً عن المآوي وأقل صلة به، وتلك عقبة كبيرة تمنع الطرفين من التعاون فيما بينهما والتفكير من جديد حول أهمية هذا الموضوع المعاصر. ولا بد كأول خطوة أن نفهم الصور النمطية لهذا الحد الفاصل بين الإنسانيين والمعماريين.

وجهة نظر الإنسانيين البراغماتية العملية

ينظر الإنسانيون إلى المعماريين على أنَّهم حالمون طوباويون منسلخون تماماً عن واقع الحال في الميدان وأنَّهم لا يتلمسون حاجات المستفيدين. ثم إنَّ الإنسانيين يقرؤون التقارير الحماسية في وسائل الإعلام حول آخر مستجدات تصميمات مآوي الطوارئ ليصطدموا بواقع أكيد يتجلى في عدم العثور على الحل الشامل. وربما اصطدم الإنسانيون أيضاً بما وصلهم عبر البريد الإلكتروني في مكان علهم الميداني اقتراحات لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع ولو كانت حسنة النية، أو ربما سمعوا عن معرض بينالي البندقية للعمارة ٢٠١٦ وما صاحبه من استخدام لعبارات غير مفهومة وتعبير عن أهداف تتجاوز الحد المعقول من الطموحات. ونتيجة لذلك، وصل كثير من العاملين في المساعدات أنَّ هناك سوء فهم تام في أوساط المعماريين لطبيعة المشكلة وأنَّهم يفتقرون إلى أدنى معايير الواقعية للتعامل معها. ولا يرى الإنسانيون غضاضة في توظيف المعماريين في حالة توافر الكثير والكثير من المال والرغبة بتشييد المباني الجميلة الفارهة، لكنَّ تفكير المعماريين في معظمه ينفصم في نهاية المطاف عن واقع الطوارئ

التي تفرض الحاجة لمآوي بسيطة خاصة مع شح الموارد وضيق الوقت.

وهناك بعض الإنسانيين بالفعل خاصة في قطاع المآوي ممن تلقوا تدريبات معمارية أو ممن لديهم بعض المعرفة والإلمام بتلك المهنة وربما يستطيعون أن يتفهموا أنَّ التدخل المعماري المدروس ممكن وأنَّ هناك حوارات مثمرة تجري بذلك الصدد، لكنَّهم مع ذلك يرون أنَّ عامل الوقت المحدود لا يمكن إغفاله. فبعد تكرار التصميمات وبعد الانتهاء من اجتماعات لا حصر لها مع أصحاب المصلحة المعنيين وجلب الموارد والرد على العطاءات، أخشى ما يخشاه الإنسانيون أن يبقى المعماريون ضمن إطار التأمل والتفكير ويفوتهم الوقت بسرعة.

وجهة نظر المعماريين المحترفين

على الجانب الآخر، غالباً ما يبدي المعماريون المهنيون استغرابهم من عدم تواصل هيئات المساعدات معهم. وهم يقرؤون التقارير في وسائل الإعلام أيضاً ويرثون رداءة تصميمات مخيمات اللاجئين والقيود التي تفرضها تلك التصميمات. فهم معنيون تدربوا لسنوات كثيرة على التفكير بكيفية بناء المآوي في الأوضاع المعقدة، ويتساءلون عن سبب عدم اكتراث الإنسانيين للحصول على خبرات المعماريين المتخصصة. وعندما يراقب المعماريون تصميمات المخيمات الأقرب ما يكون إلى شبكات تربيعية ويلاحظون توحيد شكل الإسكانات فيها، يدركون محدودية التصميم وضعفه في عالم المساعدات. وربما يقودهم ذلك إلى خلاصة مفادها أنَّ القطاع قد يدعي الإنسانية لكنَّه في واقع الأمر بعيد كل البعد عنها. ويلاحظون أيضاً أنَّ الإنسانيين أكثر انشغالاً بجداول البيانات والقياسات والمعايير الدنيا وأنَّهم أكثر اهتماماً بالتأشير على المربعات في النماذج وحساب التكلفة بدلاً من انتهاج التفكير الإبداعي حول كيفية عيش الناس.

أما المعماريون الذين لديهم معرفة بعالم المساعدات فسوف يفهمون أنَّ هيئات المساعدات تواجه بالفعل قيوداً كبيرة في المال والزمان ويدركون استحالة تحقيق نتائج أفضل لكنَّهم ما زالوا يرثون تحول مسألة الإسكان إلى قضية هندسية بحتة وربما يعلهم ذلك يخلصون إلى نتيجة مفادها أنَّ الإنسانيين منشغلين زيادة عن اللزوم بإمكانية العثور على الحلول الشاملة الضرورية. ويفهم المعماريون أنَّ أي محاولة للعثور على المأوى يجب أن تحسب حساب كل شيء بدءاً بتشكيلة المجتمع المحلي وانتهاءً باستخدام أحدث المواد وكذلك لا بد من الانتباه إلى اعتبارات البيئة خاصة بما يتعلق بأشكال الإنشاء بدءاً بالجوانب الجمالية للبناء وانتهاءً بجعل المأوى مواتياً للحياة العملية اليومية. وكل ذلك نادراً ما يفكر به الإنسانيون لهذه الدرجة من التفصيل.

تجسير الفجوة

يبدو أنَّ الفجوة بين الإنسانيين والمعماريين ثابتة لكنَّ سبب وجودها يُعلَّل بإساءة الفهم لا بوجود عداء حقيقي بين الجانبين. وعليه، ينبغي لنا الدفع نحو الوساطة بين هذين العالمين الثقافيين. فالعمل الإنساني نوع من التفكير المبني على الدقة في حساب التكاليف والوقت والأرواح المصانة. أمَّا الهندسة المعمارية فيقوم تفكيرها على إحداث التوازن بين الجمال في البناء والمنفعة من استخدامه ومتانته وملاءمته. ولذلك، يمكن لكل من الطرفين أن يقدم المساعدة في تلبية حاجات المآوي للمهجَّرين في مختلف الظروف وما الاختلاف الذي بينهما إلا اختلاف بالطريقة لا غير. ومهمتنا اليوم أن نجمع بين الطرفين. ومن هنا تمثلت إحدى غايات مشروع بحث الجوانب المعمارية للتَّهجير الذي أطلقه مركز دراسات اللاجئين في توسيع الفهم العام لمأوى اللاجئين وإرشاد تصميم السياسات الناجحة حول المأوى والتَّهجير.[1] ونحن ندرس الآن تدخلات المعماريين والإنسانيين بالتفصيل لاستكشاف مزاياها وقيودها. ونحن بصدد الشروع بتيسير الحوار والجمع بين الفاعلين الرئيسيين للبحث عن المعوقات التي تواجههم. ونعتقد أنَّ استيعاب كل طرف لطريقة تفكير الطرف الآخر سوف تجعل منهما أكثر صلة بالمُهجَّرين الباحثين عن المأوى. تواصل معنا وانضم للحوار.

توم سكوت-سميث *tom.scott-smith@qeh.ox.ac.uk*

بروفيسور مشارك، مركز دراسات اللاجئين
www.rsc.ox.ac.uk

١. أُطلق المشروع أواخر عام 2016
www.rsc.ox.ac.uk/research/architectures-of-displacement

إعداد برامج الحوالات النقدية: دروس مستفادة من شمال العراق

ايفونه ديبلون وباتريك غوتيكونست

من الممكن أن تكون الحوالات النقدية أداة فعَّالة في أوضاع النِّزاع والهجرة القسرية. ومع ذلك، ما زالت الحاجة ماسَّة إلى تطبيق مقاربة تراعي السياق وظروف النِّزاع.

في أوضاع النِّزاع، والكوارث، والأزمات المطوَّلة، لا يواجه المهجَّرون تهديدات مادية فحسب وإنَّما يواجهون أيضاً تحدي البقاء الاقتصادي. وغالباً ما يحد ارتفاع معدلات البطالة العامة والعوائق القانونية أمام دخول سوق العمل من فرص الحصول على عمل أو دخل، وقد تكون عواقب البطالة في التهجير كبيرة كسوء التغذية، وعدم إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، والضغط النفسي، والصراع الاجتماعي، وكثير غيرها من العواقب المحتملة.

وفي هذا السياق، أصبحت عمليةُ إقامة برامج الحوالات النقدية أداة فعالة جداً في الاستجابة الإنسانية والحد من الفقر. ويشتمل برنامج الحوالات النقدية (إلى الأسر أو الأفراد) على حوالات نقدية غير مشروطة وأخرى مشروطة بمعايير محددة مثل التعلم، وحضور التدريب، واستخدام الخدمات الصحية أو تنفيذ عمل ما.

إقامة برامج الحوالات النقدية في شمال العراق

في الوقت الحالي، يوجد حوالي ٢٤٠ ألف لاجئ و٩٠٠ ألف نازح داخلياً في أقصى شمال العراق، وأدَّت ظاهرة التَّهجير تلك إلى زيادة عدد السكان (٢٥٪ منذ ٢٠١٢) وفرض مزيد من الضغط على سوق العمل المرهقة أصلاً. وفي هذا السياق، اُختيرَتْ برامج الحوالات النقدية كإجراء مؤقت لاستقرار الأسر المستضعفة ولتمكينهم من تلبية حاجاتهم الأساسية. ويفترض برنامج الحوالات النقدية كشرط أساسي توافر السلع الأساسية وفعالية أداء الأسواق المحلية القادرة على مواجهة الزيادة في الطلب. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتسلم المستفيدون المبالغ النقدية بسلامة.

ويتكون برنامج الحوالات النقدية في شمال العراق التابع للجمعية الألمانية للتعاون الدولي من مكوِّنين رئيسين: نقد مقابل العمل ومساعدة نقدية متعددة الأغراض. فأولاً، من خلال النقد مقابل العمل، تسلَّم حوالي ٢٦ ألف شخص الحوالات النقدية المشروطة بمشاركتهم في العمل الموقت مثل دعم تقديم الخدمات العامة، وتوفير المياه، وإصلاح الطرق، والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية في المدارس أو المراكز المجتمعية. ثانياً، لكي تأخذ برامج الحوالات النقدية بعين الاعتبار الأشخاص المستضعفين ممن ليست لهم قدرة على العمل مثل (ذوي الإعاقات، والأسر التي يعولها شخص واحد، أو كبار السن) تسلَّم ٥٥٠٠ مستفيد حوالات غير مشروطة من خلال المساعدات النقدية متعددة الأغراض. وعلى مستوى الأسرة، وصل عدد الأسر المستفيدة من نوعي الحوالات النقدية سواء المشروطة أم غير المشروطة تقريباً ١٦٠ ألف شخص.[١]

ومنافع الحوالات النقدية متعددة. فعلى مستوى الأفراد، ثبت أنَّ توافر الدخل اليسير من خلال الحوالات النقدية يساعد هذه الأسر على الاستقرار مؤقتاً ويزيد من قدرتهم ولدونتهم في التعامل مع الصدمات الخارجية. ونذكر من المنافع والمزايا الإضافية لبرنامج الحوالات النقدية التنوع في الحمية الغذائية، وتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية، وانخفاض آليات التكيف السلبية مثل استمرار بيع الأصول أو الاستدانة. وقد أثبتت المساعدات النقدية متعددة الأغراض غير المشروطة نتائج إيجابية، إذ وصلت الحوالات أيضاً إلى الأسر الأكثر استضعافاً والأكثر عرضة للمخاطر.[٢] وبالإضافة إلى ذلك، مكَّنت المساعدات النقدية متعددة الأغراض من اتخاذ قراراتهم بأنفسهم، واستخدام الدخل وفقاً لحاجاتهم الشخصية. ومع ذلك، ثمة عاملين يوثران على استقرار برنامج الحوالات النقدية ينبغي أخذهما في الاعتبار: مدة الدفع أو العمل، ومقدار الحوالة النقدية أو الأجر المحدد.[٣]

أما على المستوى المجتمعي، فيمكن أن توفر الحوالات النقدية وما ينتج عنها من زيادة في القدرة الشرائية حافزاً للاقتصاد المحلي كما يمكن أن تنعش الأسواق. وأدَّت إعادة تأهيل وإيجاد بنية تحتية أساسية اجتماعية أو اقتصادية ودعم الخدمات المجتمعية، وكل ذلك من خلال آلية النقد مقابل العمل، إلى تحقيق منافع مادية في شمال العراق كما عزَّز السلام والتماسك الاجتماعي بين المهجَّرين وبين المجتمعات المضيفة. ويكتسب السلام والتماسك الاجتماعي بين المهجَّرين وبين المجتمعات المضيفة أهمية خاصة في أوضاع التهجير المطوَّلة التي غالباً ما يطغى عليها شح الموارد التي لا تكفي لخدمة الجماعات المتنوعة والمنحدرة من أصول عرقية ودينية ولغوية مختلفة.

وبغض النظر عن هذه الجوانب الإيجابية، ثمة جوانب سلبية محتملة وعواقب غير مقصودة لبرنامج الحوالات النقدية في أوضاع النِّزاع. والاستهداف واحد من الجوانب السلبية هذه

ففي المناطق التي يعيش فيها المستفيدون بأعداد كبيرة، قد تنشأ احتكاكات اجتماعية بين الذين يشملهم البرنامج والذين لا يشملهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإنَّ تمكين المستفيدين من التصرف بحرية في النقد الذي يحصلون عليه يعني تخلي المانحين عن فرض سيطرتهم على استخدام هذه الأموال، وأظهرت نتائج الرقابة بعد التوزيع أنَّ الأغلبية العظمى من المستفيدين ينفقون دخلهم بمسؤولية.

الدروس المستفادة المحددة

تتعلق الـدروس المستفادة المحددة الرئيسية حول برنامج الحوالات النقدية في شمال العراق بأربعة جوانب مختلفة:

١. دمج برنامج الحوالة النقدية مع التدابير التكميلية المتممة فخارج أوضاع النِّزاع الخارجي، غالباً ما يُنفَّذُ برنامج الحوالات النقدية كمكون واحد من بين مكونات أخرى لبرامج أكثر تعقيداً. وتستطيع برنامج الحوالات النقدية بمفردها، حتى في ظل الظروف الصعبة، تقديم الإغاثة المؤقتة للأسر والأفراد، عندما يؤدي تقلُّب الظروف الأمنية وقصر أمد الأُطر الزمنية إلى تعقيد التدابير التكميلية في بداية الأمر. ومع ذلك، في المرحلة اللاحقة من الأزمة المطوَّلة، ينبغي ربط الحوالات النقدية بتدابير الدعم الإضافية مثل اكتساب المؤهلات أو الحصول على التدريب، أو تمكين الوصول إلى الخدمات المالية مثل المنح المالية للمشروعات الصغيرة أو منتجات التوفير من أجل تحقيق أهداف وآثار مستمرة تتجاوز الاستقرار الأولي. وقد لا تخلو مثل هذه التدابير من التحديات، لكنَّها ذات أهمية خاصة في شمال العراق، إذ إنَّ تتابع الأزمات وتواليها حَدَّ من القدرات الاستيعابية لسوق العمل المحلية، خاصةً في القطاعات منخفضة الأجور. وفي هذا السياق، قد يساعد برنامج المساعدات النقدية متعددة الأغراض غير المشروط في دعم سبل كسب الرزق. ومن ثمَّ، سيكون تركيز الجمعية الألمانية للتعاون الدولي في المنطقة على ربط الحوالات النقدية بتعزيز أنشطة التوظيف وسبل كسب الرزق من أجل تحقيق نتائج أكثر استدامة.

٢. استخدام معايير اختيار تراعي السياق وظروف النِّزاع من أجل الاستهداف في شمال العراق، أدخلت الجمعية الألمانية للتعاون الدولي برنامج المساعدات النقدية متعددة الأغراض في مشروعها ليشتمل على الأشخاص غير القادرين على المشاركة في برنامج النقد مقابل العمل. ومع ذلك، أظهرت نتائج تقييم الاستضعاف على مستوى الأسرة أنَّ عدد الأسر غير القادرة تماماً على العمل محدود جداً (فالاستضعاف التام هو المعيار الأصلي للحصول على المساعدة النقدية متعددة الأغراض). والقضية ليست كذلك، بل هي البطالة التي لا تسمح لهذه الفئة بتغطية

المفوضية السامية لأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ك. بروكس

عائلة عراقية عربية نازحة داخلياً في شمالي البلاد تمشي عبر حي كردي حيث تعيش الآن.

جميع حاجاتها الأساسية. وتبعاً لذلك، أدخل المشروع الأسر ذات الفرص المحدودة في الحصول على عمل إلى المجموعة المؤهلة المستفيدة إذا انطبقت عليها معايير الاختيار الاجتماعية-الاقتصادية.

وثمة تحدٍّ آخر أمام تنفيذ برنامج المساعدات النقدية متعددة الأغراض يتمثل في الحاجة إلى مقاربة 'جيوب الفقر' [٤] إذ إنَّ موازنة المشروع لم تكن كافية للوصول إلى جميع الأسر المستحقة المحتملة للحصول على هذا النوع من المساعدة في شمال العراق. وتعني مقاربة الفقر عدم السماح بدمج الأسر في المشروع إذا كانت تلك الأسر خارج جيوب الفقر وقد استوفت معايير الاختيار أو كانت أوفر حظاً من غيرها. وواجه هذا الوضع تحدياً آخر نتيجة لحقيقة مفادها أنَّ المجتمعات المضيفة تأثرت تأثراً بالغاً بالبطالة والبطالة المقنَّعة نتيجة تفاقم الأزمة الاقتصادية ولأنَّها لم تعد تتلقى مساعدة الرعاية الاجتماعية من الحكومة، ولأنَّ تخفيضات الموازنة عطَّلت أنظمة الضمان الاجتماعي تعطيلاً كبيراً. وأدَّت هذه الحقيقة إلى زيادة عدد أسر المجتمع المضيف التي يحتمل أنها مؤهلة للحصول على دعم برنامج المساعدات النقدية متعددة الأغراض خلال فترة التنفيذ.

وقد أجريت تعديلات على مشروع المتابعة تجنباً لأي توترات في المجتمع المحلي. وسيُدمَجُ برنامج المساعدات النقدية

متعددة الأغراض في مُكَوِّن سبل كسب الرزق بهدف تعزيز اللدونة بعيدة الأمد للنازحين داخلياً، واللاجئين، والمجتمعات المضيفة. وفي هذا السياق، سيضمن برنامج المساعدات النقدية متعددة الأغراض تمكين الأسر المختارة من تلبية حاجاتها الأساسية، وفي الوقت نفسه تأسيس تدابير تكميلية (مثل التدريب أو إنشاء مشروعات متناهية الصغر).

٣. إبداء القدر نفسه من الاهتمام بالمهجَّرين والمجتمعات المضيفة. منذ البداية، لم تقتصر فرص العمل المؤقتة المتاحة وبرنامج المساعدات النقدية متعددة الأغراض على المهجَّرين من لاجئين أو نازحين داخلياً وحدهم بل أتيحت أيضاً للسكان الأصليين أنفسهم الذين يواجهون الاستضعاف ذاته. ولإدماج المجتمعات المضيفة أهمية خاصة في مناطق النِّزاع حيث تميل مستويات الدخل العام إلى الانخفاض وقد يساهم استبعاد بعض المجموعات (المتصور) في زيادة التنافس على الموارد أو قد يكون مصدراً للعنف. ويدخل المهجَّرون في تنافس مباشر مع السكان المحليين حول عدد الوظائف المنخفض في قطاع الأجور المنخفضة. ولذلك، كان من الضروري للغاية ألّا تساعد الجمعية الألمانية للتعاون الدولي في زيادة التوترات من خلال تقييدها لبرنامج الحوالات النقدية المشروطة أو غير المشروطة للاجئين والنَّازحين داخلياً دون غيرهم.

٤. آليات الدفع. أما طريقة الحصول على النقد فإما من خلال الدفع نقداً، أو عن طريق الإيصالات، أو الحوالات المصرفية، أو الدفع من خلال الأجهزة المحمولة. ومرة أخرى، ما زالت هناك حاجة إلى مقاربة تراعي السياق وظروف النِّزاع لضمان وصول المدفوعات إلى المستفيدين وفي الوقت نفسه تجنب تعرض طاقم عمل المشروع إلى المخاطر. وإذا لم يكن هناك نظام مصرفي عامل أو بنية تحتية رقمية، وبما أنَّ تأسيس بُنى جديدة عادةً ما يتطلب أطر زمنية طويلة وموارد إضافية، فمن الضروري بل من الأفضل أحياناً استخدام آليات الدفع الموجودة على أرض الواقع خاصةً أنَّ القطاع المالي في شمال العراق يعتريه الضعف. لكنَّ عموم المستفيدين يفضلون التعاملات النقدية، أما بالنسبة لاستخدام الخدمات الرقمية، مثل الدفع بواسطة الأجهزة المحمولة، فغير شائع في الوقت الحالي. وثمة بديل آخر أثبت فعاليته وهو الحوالة، وهي شبكة تقليدية لوكلاء تحويل الأموال.[٥] وفي حين أنَّ مجريات الأمور الداخلية لهذه النظم المحلية بحاجة إلى تحليل دقيق لاستبعاد الآثار الضارة، لكنَّها توفر أفضل الطرق بل الطريقة الوحيدة للحوالات النقدية في مناطق النِّزاع عندما تكون الأطر الزمنية قصيرة.

ايفونه ديبلون *yvonne.deblon@giz.de*
مستشار أول، قسم الحوكمة والنزاع

باتريك غوتيكونست *patrick.gutekunst@giz.de*
مستشار مساعد، قسم الحوكمة والنزاع

الجمعية الألمانية للتعاون الدولي
www.giz.de

١. يصل متوسط عدد الأسرة الواحدة في شمال العراق إلى خمسة أفراد
٢. جدير بالإشارة أنّ برنامج المساعدات النقدية متعددة الأغراض ليس مقتصراً على الأشخاص الذين ليس لديهم قدرة على العمل إذ صُمِّمَ هذا المشروع تحديداً ليُكَمِّلَ مقاربة تدخل النقد مقابل العمل ولكنّه أُستُخدِم أيضاً مع الأسر التي لديها قدرة على العمل واستخدمته أيضاً منظمات أخرى لنفس الغرض في شمال العراق وعلى مستوى العالم.
٣. في شمال العراق، يحصل المستفيدون من برنامج النقد مقابل العمل على 21-50 دولاراً مقابل العمل يومياً لمدة 40 يوماً، ويعتمد ذلك على مستوى مهاراتهم والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم. ويحصل المستفيدون من برنامج المساعدة النقدية متعددة الأغراض على ثلاث دفعات متتالية بإجمالي 360 دولاراً شهرياً.
٤. تُطبَّقُ مقاربة 'جيوب الفقر' في المناطق التي يقع الاختيار فيها على الأماكن الأكثر فقراً لغايات تنفيذ المشروع، وبذلك، لا يقع الاختيار إلا عل الأسر الأكثر فقراً للاستفادة من المشروع.
٥. ينتشر نظام الحوالة في الشرق الأوسط وآسيا. وهي عبارة عن شبكة وكلاء تحويل الأموال ولكنّها بطبيعتها غير تعاقدية إذ تستند فقط إلى أواصر الثقة بين مختلف الوكلاء في شبكة الحوالة.

تيسير 'الأمل المعقول' لدى اللاجئين وطالبي اللجوء

غريغ تيرنر

أدى فقدان الأمل مع مرور الوقت إلى إصابة اللاجئين وطالبي اللجوء في جزيرتَي مانوس وناورو باليأس وأزمات في الصحة العقلية. غير إنَّ استخدام مفهوم 'الأمل المعقول' يمكن أن يدعم صحتهم العقلية ورفاههم.

تتنوع الأسباب التي تدفع الناس لطلب اللجوء لكنَّهم يشتركون بالحاجة الملحة للفرار والأمل بحياة أفضل. وبالنسبة لكثير من طالبي اللجوء، تبدو أستراليا قادرة على توفير ما يرقى لآمالهم. لكنَّ الوضع تغير في أغسطس/ آب من عام ٢٠١٢ عندما شعرت الحكومة الأسترالية بالتوتر والخشية من سريان انطباع سلبي عام لدى المواطنين بأنَّ أستراليا ستصبح 'مستنقعاً' يفيض به طالبو اللجوء فأقرت تشريعاً يقضي بإرسال كل طالبي اللجوء غير النظاميين ممن قَدمُوا عن طريق البحر بالقوارب إلى جزيرة مانوس في بابوا غينيا الجديدة أو إلى ناورو لمعالجة طلبات لجوئهم هناك. وعلاوة على ذلك، أعلنت الحكومة في سبتمبر/ أيلول من العام ذاته أنَّ اللاجئين ممن وصلوا عن طريق القوارب يوم الثالث عشر من أغسطس/ آب عام ٢٠١٢ أو قبله لن يكونوا مؤهلين لكفالة أفراد عائلاتهم لغايات إعادة توطينهم. وفي أكتوبر/ تشرين الأول من عام ٢٠١٦، أعلنت الحكومة أنَّ الأشخاص الذين أُرسلوا إلى جزيرة مانوس أو ناورو منذ يوليو/ تموز عام ٢٠١٣ لن يُسمَح لهم بالاستيطان في أستراليا تحت أي ظرف من الظروف.

وبذلك، أصبح مصير طالب اللجوء مرهوناً بتاريخ الوصول أو واسطة التنقل أو بأسباب لا يمكن تفسيرها في غير هاتين الحالتين فقد ينتهي المطاف بطالب اللجوء باحتجازه في أستراليا أو بإرساله إلى ناورو أو مانوس. ومن هنا، يعاني طالبو اللجوء من حالة من الضعف الكامل إزاء العملية ويعجزون عن توقع ما سيحدث لهم، وذلك الضعف والعجز يجتمعان مع الغياب الواضح للعدالة في عملية اللجوء لتصبح عوامل خطرة على الصحة العقلية بل هي بالفعل مقدِّمة للتدهور المعرفي والانهيار في الصحة العقلية.[١]

ناورو في طيّ النسيان

تقع جزيرة ناورو الصغيرة في المحيط الهادئ وهي صغيرة بما يكفي لأخذ جولة حولها بالسيارة لمدة نصف ساعة. وفي العقد الأخير أو نحو ذلك، كانت مراكز احتجاز المهاجرين من أعظم مصادر الدخل التي بنتها الحكومة الاسترالية وحافظت عليها. فطالبو اللجوء الذين يُرسَلون إلى ناورو يُحتجَزون لحين الانتهاء من معالجة معاملات طلباتهم، ومعظمهم يحصلون على اعتراف بصفتهم كلاجئين 'ليستوطنوا' فيما بعد في مخيمات مختلفة منتشرة في أنحاء الجزيرة. أما خارج مركز الاحتجاز، فقد تكون الحياة أصعب منها في الداخل، إذ تشير التقارير إلى حدوث الاعتداءات والاغتصاب والتنمر على الأطفال وسوء التعليم وضعف الرعاية الصحية وانتشار عدد لا يحصى من أنواع الضغوطات النفسية الاجتماعية وعوامل الخطر التي تهدد الصحة العقلية. وذلك ليس ما كانوا يأملون به.

وهكذا تتأرجح الحالية النفسية لطالب اللجوء بين الأمل واليأس إلى أن تتآكل الصحة العقلية، ثم تمضي الشهور فالأعوام، يصبح الذهاب إلى أستراليا أو بعض البلدان الأخرى المصب الوحيد لتركيز اللاجئين. وعلى مدى عامين حتى سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٦ عَملتُ مستشارة في الطب النفسي أوفر الدعم والتدريب للقوة العاملة في مستوطنات اللجوء في ناورو وكان بعض المتدربين من اللاجئين أنفسهم.[٢] وخلال ذلك الوقت أصبَحتُ أعي عوامل الخطر التي تهدد الصحة العقلية المرتبطة بالتركيز الشديد على ما أدعوه 'بالأمل الوحيد الكبير' وهو مغادرة ناورو كما أدركت كيف يمكن لمفهوم 'الأمل المعقول' الذي صاغته كايث فاينغارتن[٣] أن يحافظ على صحة العمليات العقلية وصحة العقل.

وغالباً ما يكابد عمال الدعم ومتخصصو الصحة العقلية إيجاد استراتيجيات قابلة للنمو والتطبيق لحماية الصحة العقلية للاجئين في ناورو. ويبدي بعض المختصين قلقهم من تشجيع الأمل في وجه ما يبدو ميئوساً منه، خوفاً من أن يكونوا يدعمون الأمل الكاذب. بينما يشجع الآخرون الأمل الكبير الوحيد، آملين أن تثبت صورة اللاجئين اليائسين أنَّ الاستيطان في ناورو لا ينجح ولذلك يجب إعادة توطينهم في أستراليا أو أي بلد آخر. وبقدر ما يكون هذا مقصوداً، ستكون نتيجة ذلك الانهماك المستمر بشؤون المستقبل وبما يمكن أن يكون أملاً صعب التحقيق فيما يتعلق بإعادة التوطين. وأدى هذا النوع من الهوس إلى ظهور كثير من مشكلات الصحة العقلية والسلوكات الانتحارية التي ينتج عنها في بعض الحالات إصابات خطيرة أو الوفاة. وينطبق ذلك تحديداً على الفرص المتصوّرة كالانتخابات أو زيارات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

برنامج قياس الإشعاع المحوي لدى وزارة الطاقة الأمريكية.

ناورو

ومن وجهة نظر عصبية، ينتج عن التركيز المستمر على أمل بعيد تعزيز المسارات العصبية المرتبطة بذلك الأمل وتدهور المسارات العصبية التي لا ترتبط به. وبذلك، يواجه الأشخاص المنكوبون صعوبة في المحافظة على النشاطات المفيدة والعمليات المرتبطة بالصحة العقلية في الحياة اليومية.

من اليأس إلى الأمل 'المعقول'

إحدى أهم المهام الملقاة على عاتق العاملين في مجال تقديم الدعم لمستوطنات اللجوء هي، أو ينبغي أن تكون، مساعدة المنتفع للحفاظ على صحة العمليات العقلية رغم حالة اللايقين والإحباط واليأس الواضحة التي يعيشها. وحتى لو كانت الموارد شحيحة، يمكن للعاملين أن يلجؤوا إلى التدخلات والممارسات القائمة على الأدلة وتطبيقها بمهنية وثبات وصبر وتخيل. والغرض الأساسي من ذلك تحفيز مسارات الدماغ لا للتشجيع على إنقاص الأمل الكبير أو إخماده وإنما للتشجيع على تطوير المسارات العصبية الأخرى وعمليات التفكير الأخرى تعزيزها عبر تحديد آمال أخرى تكون فرصة تحقيقها عالية.

«يهدف الأمل المعقول إلى فهم ما هو موجود الآن إيماناً بأن ذلك سيجعلنا مستعدين لمواجهة ما ينتظرنا. فمع الأمل المعقول، يمتلئ الحاضر بالعمل لا بالانتظار [...] كما يمنح المُعالِج والمنتفع على حد سواء طريقة للتفكير بالأمل تجعل الوصول إليه أكثر سهولة حتى في أشد الظروف...»

كايث فينغارتن

وبالعودة إلى ما قالته فاينغارتن، ثمة خمس خصائص رئيسية للأمل المعقول:

- أولاً، يتّسم الأمل المعقول بأنه 'علائقي' لأنه يزدهر في العلاقات ولا يعد مجرد سمة فردية. وقد وجدت صدى ذلك مع اللاجئين في ناورو وهم يعيشون في اتصال وثيق مع الآخرين ممن هم في الوضع نفسه يدعمهم العمال المتعاطفون.
- ثانياً، تعد الممارسات التي يتكون منها الأمل المعقول عمليات يومية لا نقطة نهاية، فالمسألة هنا مسألة العمل لا التمني. وهذا مهم جداً للاجئين الذين يؤمنون بالأمل الكبير كنقطة نهاية لمعاناتهم تتمثل بمغادرة ناورو أو الحصول على تأشيرة. هذه السمة للأمل المعقول تحول التعزيز من المسارات العصبية المرتبطة بالأمل الكبير إلى تعزيز تلك المرتبطة بالحياة اليومية.
- ثالثاً، يؤكد الأمل المعقول على أنَ المستقبل غير أكيد ولكنه مفتوح على احتمالات كثيرة. فرغم أن حالة عدم اليقين تعد من أهم عوامل الخطر التي تهدد الصحة العقلية لطالبي اللجوء واللاجئين فهذه السمات تعني أنَّ الاحتمالات ما زالت قائمة. لا يمكن لأحد أن يتنبأ بالقادم إذ استَخدَمتُ ذلك عدة مرات مع اللاجئين في ناورو من أجل مواجهة يأسهم وتشاؤمهم.

- رابعاً، يسعى الأمل المعقول وراء أهداف ومسارات تحقق أهدافاً محددة. فبتحديد الأهداف الواقعية، والمسارات التي يمكن من خلالها تحقيق تلك الأهداف، يمكن للاجئين الحصول غالباً عبر التجربة والخطأ على شعور بالقدرة على التحكم بالحياة اليومية والتنبؤ بما تؤول إليه الأيام. وبتنشيط مزيد من المسارات العصبية الجديدة وشبكات العمل يتحسن الإدراك وكذلك الصحة العقلية والرفاه.
- خامساً، يَستَوعِبُ الأَمَلُ المَعقُولُ الشَّكَّ والتناقضات واليأسَ وبهذا يكون مناسباً جداً للبيئة التي يوجد في اللاجئون.

يخضع الأشخاص الذين يتولون دعم اللاجئين وطالبي اللجوء إلى تدريب في مجال 'تيسير الأمل' ويرفدهم هذا التدريب بآليات عملية لدعم مُنتَفعيهم في التركيز على الحاضر وتعزيز العمليات المعرفية الإيجابية. ولا أعتزم منع اللاجئين وطالبي اللجوء من الأمل بالخروج من جزيرة مانوس أو ناورو فالأمل الكبير والوحيد بالخروج سيبقى دائماً في عقولهم. لكنَّني أقصد أنَّه بدلاً من ترك ذلك الأمل الوحيد والبعيد يتحكم في حياتهم، يمكن لمفهوم الأمل المعقول أن يوفر نقاط تركيز أخرى تركز على الحاضر والمستقبل القريب، ما يساعد الأشخاص على تحديد آمال قابلة للتحقيق ولو كانت متواضعة وهذا ما يجلب لهم الشعور بالرضى ومزيداً من الدافعية والتحفيز. وعندما يبلغ اللاجئون وطالبو اللجوء أخيراً مكاناً آمناً ستكون عملياتهم العقلية سليمة وسيكونون في وضع أقوى لمواجهة التحديات التي تفرضها المستوطنة ولعيش حياة منتجة.

غريغ تيرنر
greg.turner@globalcommunityconsulting.com
مالك شركة المجتمع العالمي للاستشارات واستشاري في علم النفس. (Global Community Consulting)
www.globalcommunityconsulting.com

١. ملفات ناورو، الغارديان
www.theguardian.com/news/series/nauru-files
(The Nauru files, The Guardian)
٢. وظّفت منظمة الاستيطان اللاجئين لتولي أدوار الإدارة والدعم في العمليات وكان لذلك فوائد من ناحية المشاركة لكنَّ النتيجة كانت تضارباً في الأدوار وتحديات في العلاقات.
٣. فاينغارتن : (2010) 'الأمل المعقول: مكوّنات المفهوم التطبيقات السريرية والدعم'، عملية الأَسَر، 49(1): 5-25 www.kean.edu/~psych/doc/reasonable%20hope.pdf
(Reasonable hope: Construct, clinical applications and supports', Family Process)

استضعاف اللاجئين ذوي الإعاقات في مجال التواصل وتعرضهم لأخطار العنف الجنسي والقائم على الجندر: أدلة من رواندا

جولي مارشال وهيلين باريت وأنجيلو إيبينغو

غالباً ما يكون اللاجئون الذين يعانون من إعاقات في التواصل عرضة للعنف الجنسي والعنف القائم على الجندر، وترجع بعض أسباب ذلك لضعف قدرتهم على الإبلاغ عن الإساءات التي يتعرضون لها.

في السنوات الأخيرة، كان هنالك جهود متضافرة بذلها الفاعلون الإنسانيون لدمج الأشخاص ذوي الإعاقات في توفير الخدمات وإعداد برامجها. لكنَّ تحديد الأشخاص ذوي الإعاقة غالباً ما يُبنَى على معيار الصعوبات الحركية 'المرئية' أما الأشخاص الذين يعانون من تحديات أقل وضوحاً كالذين يعانون من صعوبات في التواصل فغالباً ما يكونوا مجهولين وغير قادرين على الحصول على الخدمات الإنسانية وخدمات الحماية التي يحتاجون إليها.

ويمكن للأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التواصل أن يواجهوا صعوبات في الفهم و/أو التعبير عن أنفسهم سواء باللغة المنطوقة أم بلغة الإشارة. وتشير الدراسات إلى أنَّ ما يصل إلى ٤٩٪ من الأشخاص ذوي الإعاقات الذين يبحثون عن الخدمات في شرق إفريقيا لديهم نوع من صعوبة التواصل[1] ولكن التحديات التي تواجههم غالباً ما تكون غير محددة وذلك بسبب طبيعة الإعاقة الخفية إذ إنَّ الصعوبة في التواصل غير مرئية وغالباً ما تكون متشابكة مع الإعاقات الأخرى. كما أنَّ الخدمات المقدمة لمساعدة الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التواصل في عدد من الدول منخفضة ومتوسطة الدخل تكون إما غير موجودة أو غير كافية. وإضافة لذلك، يؤدي سوء الفهم الشائع لأسباب وطبيعة إعاقات التواصل إلى إقصاء الأشخاص عن الدعم المتوافر داخل المجتمع وعبر الخدمات الرسمية وغير الرسمية أو ضعف فرص الوصول إليها.

ويعد العنف الجنسي والقائم على الجندر خطراً كبيراً يواجه اللاجئين في رواندا، خصوصاً النساء منهم والأطفال. ويُنظَر لهذا النوع من العنف على أنه أشد خطراً على اللاجئين من ذوي الإعاقات وذلك

لعدة عوامل منها الانفصال عن أفراد العائلة والعزلة وظروف العيش المتدنية التي تؤثر عليهم تأثيراً غير متكافئ، إضافة لأوجه القصور التي تعاني منها آليات الحماية المجتمعية. وثمة عوامل مساهمة أخرى تشتمل على تعرض الأشخاص ذوي الإعاقات للوصم وفي بعض الحالات، يؤدي ضعف قدرتهم الحركيّة إلى إعاقة عملية الهروب من العنف حال حدوثه.

ويستهدف المسيؤون الأشخاص من ذوي الإعاقات على وجه الخصوص لأنهم أقل قدرة على الإبلاغ عن الإساءات التي يتعرضون لها وأقل قدرة على وصف الجاني بفاعلية أو متابعة الإجراءات القانونية. وإضافة للافتقار إلى خدمات الدعم المتاحة بعد الإساءة، تشير الأدلـة إلى أن التدابير الوقائية كالتثقيف حول الصحة الجنسية والإنجابية غالباً ما تكون غير متاحة للذين يعانون من إعاقات في التواصل.

كما أنَّ هنالك بعض الأدلة الناشئة التي تشير إلى أنَّ المنظمات الإنسانية بدأت تعترف بإعاقات التواصل كحاجز يحول دون الحصول على الخدمات المتعلقة بالعنف الجنسي والقائم على الجندر (بما في ذلك الوقاية والدعم ورد الاعتبار القانوني)، وكخطر رئيسي في مجال الحماية.[٣] ومع ذلك، ما زال هنالك مؤشر صغير يدل على الممارسة الجيدة في دعم الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التواصل للإبلاغ عن العنف الجنسي والقائم على الجندر الذي يتعرضون له وللحصول على الدعم المستمر. وفي رواندا، يتمتع عاملو المساعدات الإنسانية في الخطوط الأمامية بوعي كاف بالصعوبات التي يواجهها الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التواصل عبر نظم الاستجابة للعنف الجنسي والقائم على الجندر ولكنهم ما زالوا يشعرون بأنهم غير مهيئين للاستجابة لاحتياجاتهم.

تحديد التحديات

استجابة للمخاوف التي حددتها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في رواندا، وبعد الاستقراء المعمق للأدبيات حول هذا الموضوع،[٣] أطلق مشروع بالتشارك ما بين جامعة مانشستر متروبول ومؤسسة التواصل العالمية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل معرفة المزيد عن حجم وطبيعة التحديات التي تواجه اللاجئين من ذوي إعاقات التواصل والمسؤولين عن رعايتهم فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الطبية والقانونية والنفسية الاجتماعية المتعلقة بالعنف الجنسي والقائم على الجندر.[٤] في البداية، أجرينا نقاشات مجموعات التَّركيز في رواندا مع العاملين في الخطوط الأمامية على تقديم المساعدات الإنسانية وأفراد المجتمع (بمن فيهم موظفي حشد المجتمع المحلي المسؤولين عن مساعدة اللاجئين في الحصول على خدمات الدعم الملائمة) من مستوطنة للاجئين ومن بيئة اللجوء الحضري. كما أجرينا أيضاً مقابلات مع عدد صغير من الأفراد والجماعات الصغيرة ومقدمي الرعاية للذين يعانون من صعوبات في التواصل، وذلك من أجل الوقوف على التحديات التي يواجهونها هم والمصابون بإعاقات التواصل. (في هذه المرحلة، لم نتحدث مع مقدمي الرعاية لذوي إعاقات التواصل عن العنف الجنسي والقائم على الجندر على وجه التحديد وذلك بسبب طبيعة الموضوع الحساسة والمقلقة.) أما المعلومات عن التجربة التي واجهها الناجون من العنف الجنسي والقائم على الجندر من ذوي إعاقات التواصل فاكتُسِبَت عن طريق العاملين مع الجهات الإنسانية وحاشدي المجتمع المحلي.

ثم عقدنا ورشة عمل مع أصحاب المصلحة المعنيين الرئيسين وأصحاب المصالح (هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الوطنية والمنظمات المحلية المعنية بذوي الإعاقة إضافة لطبيب نفسي سريري خبير بشؤون العنف الجنسي والقائم على الجندر) وذلك من أجل استكشاف الصعوبات التي يواجهها اللاجئون ممن يعانون من صعوبات في التواصل في الحصول على الخدمات الملائمة وكسب الدعم من أجل تطوير الخدمات وتأسيس تحالف يضم المنظمات الخبيرة من أجل المضي قدماً في هذا العمل.

وتشير نتائج هذا التحقيق التمهيدي إلى أنَّ فهم إعاقات التواصل محدود جـداً على مستوى المجتمع وبين مـزودي الخدمات والجهات الفاعلة الاستراتيجية. ويتعرض الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التواصل لإعاقة في الحصول على الخدمات في كل مراحل الاستجابة للعنف الجنسي والقائم على الجندر: الوقاية والإفصاح عن الإساءة والدعم وإعادة الاعتبار. كما كان هنالك تقارير سردية عن الجناة الذين يستهدفون ذوي إعاقات التواصل عن طريق رشوتهم بالطعام أو تهديدهم بفضحهم. وتتناول تلك التقارير أيضاً دلائل تشير إلى استهداف أشخاص ممن يعانون صعوبات في التواصل داخل بيوتهم في أثناء وجودهم وحيدين فيها. ويؤدي الوصم المتوطن الذي يتعرض له الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التواصل على يد أفراد المجتمع أو مزودي الخدمات إلى جعل فرصة الإبلاغ عن الإساءة التي يتعرضون لها شبه مستحيل.

والأهم من ذلك أنَّ مزودي الخدمات لا يملكون الوعي والفهم الكافيين حول مدى وتأثير صعوبات التواصل، كما لا يملكون المهارات اللازمة لدعم الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التواصل. وأيضاً هنالك سوء فهم شائع مفاده أن استخدام لغة الإشارة هو الحل الأفضل، حتى لو كان معظم الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التواصل في السياقات الإنسانية لا يستخدمون لغة

إشارة رسمية. وكان من الواضح أنه عندما يكون الناجي من العنف الجنسي والقائم على الجندر يعاني من صعوبات في التواصل فإنَّ المزاولين الطبيين لا يملكون المهارات اللازمة لتحرير تقرير طبي كما لا تملك الشرطة القدرة على تدوين الإفادات بفاعلية. وعلاوة على ذلك، لا يمكن للنظام القضائي أن يقاضي أحداً ما لم تكن الضحية قادرة على الإدلاء بشهادتها عن الجريمة. إضافة لذلك، تعتمد كل من الاستشارة وخدمات الدعم النفسية الاجتماعية على العلاجات المتداولة، ويفتقر مزودو الخدمات للمهارات والموارد الضرورية لتوفير الخدمات باستخدام طرائق بديلة.

تحسين الخدمات

وخلال ورشة العمل، حدد المشاركون ما اعتقدوا أنَّه يمكن لهم ولمنظماتهم فعله خلال السنوات الخمس القادمة وما بعدها من أجل تحسين الخدمات للاجئين الناجين من العنف الجنسي والقائم على الجندر ممن يعانون من صعوبات في التواصل. واشتملت التزاماتهم على تدريب وبناء قدرات جميع مزودي الخدمات فيما يتعلق بفهم وتحديد صعوبات التواصل ورفع الوعي وتوعية المجتمع، وتطوير المواد التي تساعد الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التواصل على الإفصاح عن العنف الجنسي والقائم على الجندر ، (فمثلاً يمكن أن يستخدموا الصور والرموز والأشياء لتوضيح ما اختبروه بدلاً من استخدام الكلمات المنطوقة فحسب)، والحصول على الخدمات الطبية والقانونية، و دمج أفضل في عملية التثقيف والتعليم الرسمي حول الصحة الجنسية والإنجابية. كما صُنفَ التثقيف بالصحة الجنسية والإنجابية على أنه جوهري للوقاية من العنف الجنسي والقائم على الجندر، وأبرزت كل من المراجعات الأدبية والتقارير الصادرة عن أصحاب المصلحة الافتقار للخدمات التعليمية الشاملة المعنية بالصحة الجنسية والإنجابية في مجتمعات اللجوء.

وتشتمل الأولويات التي حددها المشروع ما يلي: أ) العمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لإشراك اللاجئين الناجين من العنف الجنسي والقائم على الجندر من ذوي إعاقات التواصل وعائلاتهم من أجل الوصول إلى فهم أفضل لاحتياجاتهم والتحديات التي يواجهونها، ولإشراكهم في التطويرات المستقبلية في المنطقة، ب) العمل مع الشركاء لتصميم وتنفيذ وتقييم التغيرات في العمليات والخدمات من أجل زيادة دمج الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التواصل في التثقيف المتعلق بالصحة الجنسية و الإنجابية ولتحسين قدرتهم على الحصول على الاستجابة الملائمة للعنف الجنسي والقائم على الجندر.

ومن أجل إتمام هذا العمل، من الواضح أنَّه على الجهات الفاعلة الإنسانية أن تكون قادرة على تحديد الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التواصل. وهذا يتطلب تدريب العاملين في الهيئات، وقادة المجتمع، واللجان المعنية بذوي الإعاقات، وحاشدي المجتمع المحلي (والمتطوعين) إضافة إلى تأسيس منظومات لتسجيل وتوثيق الأشخاص واحتياجاتهم.[٥] وستحتم الضرورة أيضاً أخذ الآثار الأخلاقية بعين الاعتبار، إضافة إلى ضرورة توفير النظم الداعمة للعمل مع مثل هذه المجموعة المستضعفة في مثل هذا الموضوع الحساس والمقلق.

جولي مارشال ***j.e.marshall@mmu.ac.uk***
معيدة في إعاقة التواصل والإيماء، جامعة مانشستر ميتروبول
http://bit.ly/MMU-Julie-Marshall

هيلين باريت
helen.barrett@communicabilityglobal.com
متخصصة في علاج النطق واضطرابات اللغة/ مستشارة الدمج/ منظمة التواصل العالمية (Communicability Global)، رواندا
www.communicabilityglobal.com

أنجيلو إيبينغو ***ebemuzal@yahoo.fr***
مديرة تنفيذية، مبادرة لأجل اللاجئين ذوي الإعاقة، رواندا
http://irdrwanda.org/fr.html

يتقدم المؤلفون بجزيل الشكر لعائلات ذوي الإعاقات في التواصل ممن تحدثوا إلينا حول خبرتهم وتجاربهم كما نشكر لكل من ساهم معنا في إنجاح المشروع.

١. هارتلي س (1995) 'نسبة الأشخاص ذوي الإعاقات في التواصل والباحثين عن المساعدة من مساعدي تطوير المجتمعات المحلية في شرق أوغندا'، وقائع المؤتمر العالمي الثالث والعشرين للجمعية الدولية لطب الكلام والتخاطب، القاهرة.
('The proportion of people with communication disabilities seeking help from community development assistants (CDAs) in Eastern Uganda', Proceedings of the 23rd World Congress of the International Association of Logopedics and Phoniatrics)

٢. منظمة الخطة الدولية (Plan International) احمونا! دمج الأطفال ذوي الإعاقات في حماية الأطفال
https://plan-international.org/protect-us ٣.
(Protect Us! Inclusion of children with disabilities in child protection)
مراجعة الأدبيات السابقة على الإنترنت متاحة على:
http://bit.ly/MMU-LitReview
أو من جولي مارشال .

٤. نُفِّذَ هذا المشروع بدعم من صندوق إيلراها للإبداع الإنساني
www.elrha.org/hif

٥. انظر أيضاً لجنة اللاجئات (2015) أرى أنَّ ذلك ممكناً: بناء القدرات من أجل إدماج الإعاقة في برامج العنف الجنساي في الأوضاع الإنسانية
I See That It Is Possible: Building Capacity for Disability Inclusion in Gender-based Violence (GBV) Programming in Humanitarian Settings
www.womensrefugeecommission.org/resources/document/download/1179

قوة التَّعليم في حياة اللاجئين: لاجئو سريلانكا في الهند

أنتوني جيفاراثنام مايوران

أعطى اللاجئون السريلانكيون الذين يعيشون في مخيمات تاميل نادو في الهند الأولوية للتعليم كنوع من التصميم للسيطرة على مستقبلٍ غامضٍ وغير مؤكد. ويمكن لقصة تحقيقهم لذلك وللدور الحاسم الذي مثلته الحكومة المضيفة في دعمهم أنَّ تُلهِمَ المجتمعات اللاجئة الأخرى التي تنتظر في ظروف ملتبسة حلاً دائماً.

دفعت أعمال العنف التي اندلعت في سريلانكا عام ١٩٨٣ وفي مناسبات مختلفة لاحقة المهجرين من سكان تاميل السريلانكيين عبر عقود طويلة للبحث عن ملجأ آمن في الهند والبلدان الأخرى في آسيا وأوروبا وأمريكا وأستراليا. وانتقل إلى الهند ما يصل مجموعه إلى ٣٠٣ آلاف شخص في الفترة ما بين عام ١٩٨٣ وعام ٢٠١٠، وسكن أولئك اللاجئون في مخيمات اللجوء التي تديرها الحكومة والمنتشرة في تاميل نادو جنوب الهند. وفي حين أن معظم اللاجئين عادوا إلى سريلانكا، ما زالت ١٩ألف و ٤٥١ عائلة أي ما يقرب ٦٣ ألف و ٣٥٠ لاجئاً يعيشون في مخيمات لجوء يصل عددها إلى ١٠٧ مع ما يزيد على ٣٧ ألف و ٨٦٨ لاجئاً يعيشون في تاميل نادو خارج المخيمات.[1]

أما الذين يعيشون في المخيمات فيمكنهم الوصول إلى مجموعة من تدابير الدعم المتاحة بما فيها المخصصات النقدية، كما يمكنهم الوصول إلى نظم الضمان الاجتماعي المتاحة للمواطنين المحليين. ومع ذلك، بقي التعليم الأولوية القصوى لدى اللاجئين، فاللاجئون يرون أن التعليم أساسي للجهود التي تهدف إلى إعادة تأهيل وتمكين المجتمع اللاجئ، ويؤمنون أن المجتمع المتعلم سيكون أكثر استعداداً لإعادة بناء مجتمع آمن ومزدهر بعد العودة إلى سريلانكا.

إعطاء الأولوية للتعليم

تحت قيادة أُوفِير (منظمة إعادة تأهيل اللاجئين في إيلام، منظمة معنية بلاجئي تاميل في سريلانكا) ضغط اللاجئون على الحكومة الهندية المركزية وحكومة الولايات الهندية وحصلوا على امتيازات خاصة تسمح للطلبة اللاجئين وغالبيتهم ممن فقدوا شهاداتهم المدرسية في أثناء التَّهجير إكمال تعليمهم.

«نحن، تاميل سريلانكا، بعدما فقدنا كل شيء، طالبنا الحكومات بتوفير مساحة لأطفالنا ليدرسوا في الغرف الصفية

منتدى يقوده الطلاب مخصص لطلبة المدارس في مخيم اللاجئين السيريلانكيين في تاميل نادو، الهند.

جنباً إلى جنب مع الأطفال الهنود. وكان من دواعي دهشتنا أن وفرت حكومة تاميل نودا مساحة تقرّ بها من أعماق قلبها بموافقتها على استقبال كل الأطفال في المدارس ممن لا يملكون شهادات أكاديمية. وهذا ما لم يحصل في أي مكان آخر من العالم.» (س ك تشاندراهاسان، مؤسس أوفير)

ونظمت أوفير برامج متنوعة لتعزيز التعليم بين التاميليين السريلانكيين، كان منها التعليم لمرحلة الحضانة والتعليم الابتدائي والثانوي والدراسة المسائية والتعليم العالي والتدريب على الحاسوب ومنتديات المدارس والكليات. وفي الواقع، يقدّر التاميليون السريلانكيون العلم بشدّة فإذا شوهد أي طفل من العائلات اللاجئة لا يحضر للمدرسة سيتدخل الجيران وسيحملون على عاتقهم مسؤولية ضمان تعليم الطفل.

وتساعد منظمة أوفير الطلاب من العائلات المستضعفة على الوصول إلى التعليم العالي عن طريق توفير منح دراسية غالبيتها ممولة من جهة داعمة خارجية[1] إذ تخرّج ما يزيد على ٣,٥٢٦ طالباً في هذا المجتمع اللاجئ أو حصلوا على شهادات في الطب والهندسة وتكنولوجيا المعلومات والأعمال المصرفية والأعمال التجارية والاجتماعية. ويعد دعم حكومة تاميل نودا الممثل بالسماح للاجئين بالوصول إلى التعليم العالي أمراً بالغ الأهمية إذ مرّ ما يزيد على الثلاثة عقود وأصبح التعليم الأساسي مضموناً الآن لكل طفل في المخيمات، في حين توفر الحكومة التعليم الخاص غير الرسمي والدعم النفسي الاجتماعي للأطفال من ذوي الإعاقة. ولا تهدف برامج أوفير إلى جعل اللاجئين مشغولين بأجر فحسب ولكن تسعى أيضاً لمساعدتهم في التغلب على الصدمة النفسية الناتجة عن الإقامة طويلة الأمد في المخيمات وسنوات من الشك وعدم اليقين بشأن آمال العودة إلى سريلانكا.٣

وعبر المنتديات المحلية والإقليمية التي تتضمن ما يزيد على ألف طالب، يساعد مجتمع الطلاب اللاجئون الجيل القادم من الطلاب عن طريق توفير التوجيه والتمرين والتدريب والدعم النقدي. كما يتابعون المتسربين الأكاديميين وينظمون البرامج المجتمعية كتنظيف الأحياء ويبنون الوعي داخل المجتمع اللاجئ حول القضايا الاجتماعية والعالمية. ولكنَّ هدفهم الأساسي يبقى الاستفادة من التعليم العالي حال عودتهم إلى وطنهم.

«الخريجون، باعتبارهم المجموعة الأكثر تعلماً في مجتمعنا، يتحملون مسؤولية إعلام اللاجئين حول الوضع الراهن لسريلانكا أولاً بأول وإعداد المجتمع لاتخاذ قرارات طوعية ومعتبرة ومدروسة فيما يتعلق بمستقبلهم» (أجيث كومار، مخيم باراماثي، مقاطعة ناماكال)

فوائد طويلة الأمد

أسهم التعليم إسهاماً كبيراً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للاجئين التاميليين من سريلانكا الذين يعيشون في تاميل نودا. فليس ثمة فقر ولا جوع، إضافة إلى تمكين النساء وحفظ المساواة بين الجنسين، وبلغت نسبة وصول الأطفال للتعليم الأساسي ١٠٠٪ تقريباً كما أن الأوبئة لم تعد موجودة، ونسبة الوفيات من الرضع والأمهات أصبحت نادرة جداً في المخيمات واللاجئون يدركون آثار الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية كما أنهم يشاركون على نحو فعال بتعزيز الاستدامة البيئية. وفي الواقع، كان للدعم الذي قدمته حكومات الهند وتاميل نودا دوراً مهماً في المساعدة لتحقيق كل ذلك

فلم ينحرف اللاجئون التاميليون عن أهدافهم في تطوير مواردهم البشرية وبناء قدراتهم. ورغم انعدام الأمن فيما يتعلق بالمستقبل، استُخدِم التعليم كحصن ضد التحديات التي تواجهها حياتهم، ومنحهم تمكينهم الذي حصلوا عليه عبر التعليم شعوراً بالاستدامة والاعتماد على الذات وساعد على تجهيزهم من أجل عودتهم إلى سريلانكا.

أنتوني جيفاراثنام مايوران
mayuran.jeevarathinam@gmail.com
أوفير (سيلان)
https://oferr.org www.oferrceylon.com

اسمي أنتوني جيفاراثنام مايوران أنا سريلانكي، عدت مؤخراً إلى وطني الأم سريلانكا بعد ٢٥ عاماً من العيش في المنفى كلاجئ. عشت حياتي بصفتي لاجئ لا يحمل الجنسية في بيت صغير في مخيم لجوء في الهند. أكملت شهادة الماجستير في العمل الاجتماعي ومن ثم الدكتوراه في كلية لوبولا في تشيناي، الهند، وأنا الآن باحث اجتماعي أخدم النازحين داخلياً واللاجئين في سريلانكا. أعمل مع منظمة أوفير (سيلان) في توفير التعليم والتمكين والتوثيق وبناء القدرات ودعم كسب الرزق للاجئين المعاد توطينهم من سكان تاميل في سريلانكا.

١. مفوض إعادة تأهيل التاميليين غير المقيمين ورفاههم ، ملخص سكان المخيم، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 www.rehab.tn.nic.in/camps.htm (Camp Population Abstract)

٢. منح دراسية ساهمت في تمويلها الكنيسة الإنجيلية في برنامج المنح المسكونية لألمانيا.

٣. ساها ك ك(2004) 'التعلم من تمكين اللاجئين السريلانكيين في الهند' نشرة الهجرة القسرية العدد 20 www.fmreview.org/ar/sustainable-livelihoods/saha (Learning from empowerment of Sri Lankan refugees in India)

الأطفال المولودون للاجئات المغتصبات وانعدام الجنسية في مصر

محمد فرحات

إنَّ تيسير إجراءات تسجيل واقعات الولادة للأطفال الناتجين عن حوادث الاغتصاب يُعَدُّ من الأمور الحيوية و الضرورية لمنع حالات انعدام الجنسية.

شهادة الميلاد في القانون المدني المصري هي الوثيقة القانونية الوحيدة التي تثبت وجود الإنسان بل يعتمد على تلك الوثيقة إصدار الوثائق الأخرى، فشهادة الميلاد تحدد جنسية الشخص ونَسَبَه. وتسجيل الأطفال الناتجين عن الاغتصاب من أدق وأصعب المشاكل التي تواجه اللاجئات اللواتي وقعن ضحية للاغتصاب سواء أكان ذلك داخل دولة اللجوء أم في أثناء توجههن إلى دولة اللجوء. وفي كلٍّ من اتفاقية حقوق الطفل والقانون المصري، يُعدُّ تسجيل واقعات الولادة حقاً لجميع الأطفال دون استثناء ومن بينهم المولودون خارج إطار العلاقات الزوجية. ومع ذلك، يشير الواقع إلى وجود كثير من العراقيل التي تعيق تفعيل هذا الحق. وفي مصر، تختص مكاتب السجل المدني بتسجيل الأطفال المولودين للمواطنين المصريين وغير المصريين أمَّا في حالة الولادات خارج إطار الزوجية، فللأم الحق في تسجيل ولادة طفلها ومنحه شهادة ولادة يُنسَب فيها الطفل لأمِّه.

ويفرض قانون الأحوال المدنية المصري التزاماً على الأطباء والقابلات بإصدار تبليغ ولادة يُذكَر فيها أسم الأم و تاريخ الواقعة وجنسه. لكنَّ الممارسة العملية على أرض الواقع لا تتوافق وهذا الحق القانوني إذ ينتقل التركيز من حقوق الطفل إلى طبيعة العلاقة التي جاءت به إلى الدنيا. وهنا، يتبين أحد أهم المعوّقات التي تواجه ضحايا الاغتصاب نتيجة عدم دراية المسؤولين بالإجراءات واجبة التطبيق لإصدار هذا النوع من شهادات الميلاد، خاصةً أنَّ تسجيل واقعات الولادة خارج إطار الزوجية ليس أمراً شائعاً في المجتمع المصري ناهيك عن نظرة المجتمع لهذا الموضوع بالذات ما يجعل المسؤولين غير مستعدين لتقديم الخدمة. أما في حالة أنجبت اللاجئة طفلها من الاغتصاب داخل مصر، فتختلف آلية التسجيل إذا كانت المرأة مغتصبة والأب مجهولاً عن إذا كان الأب معروفاً لكنَّه أنكر أبوَّته أو اختفى من حياة الأم وعما إذا كانت واقعة الاغتصاب داخل مصر أم خارجها.

وأول عقبة تواجه ضحية الاغتصاب هي نوع وثائق التعريف الشخصية التي تحملها، فإذا كانت تنتمي لأحد فئات الأجانب الأخرى بأن تكون مهاجرة مثلاً، سوف يُعتَمَد جواز سفرها كإثبات لشخصيتها أمَّا إذا كانت الضحية تحمل بطاقة التعريف الخاصة باللاجئين كطالبة للجوء أو لاجئة فعلى الأرجح سيُرفَضُ طلب تسجيلها للطفل ومَردُّ ذلك أنَّ موظفي التسجيل في مصر يفتقرون إلى المعرفة اللازمة حول صلاحية هذه الوثائق عدا عن أنَّه قد لا يكون هناك أصلاً أي دليل على وقوع الاغتصاب مثل محضر للشرطة بشأن الاغتصاب.

إذن هناك بعض المصاعب التي تواجه اللاجئة أو المهاجرة في توثيق ولادة طفلها من الاغتصاب. والطفل المحروم من شهادة الميلاد يصبح معدوم الجنسية، وإذا قررت الأم في أي وقت مغادرة مصر (للانتقال إلى بلد آخر أو العودة إلى بلادها الأصلية) فلن تتمكن من اصطحاب طفلها بل ستضر إلى تركه في مصر لأنه أصبح معدوم الجنسية ومحروماً من شهادة الميلاد الضرورية لإصدار وثيقة السفر.

على ضوء ذلك، ينبغي تسهيل آليات تسجيل وقائع ولادة أطفال الاغتصاب لأنَّ ذلك شرط أساسي لمنع التبعات غير المرغوب بها. ولغايات تخفيض خطر تفشي ظاهرة انعدام الجنسية، على السلطات المصرية أن تنفِّذ الشرط القانوني المتعلق بتسجيل كل واقعة ولادة ناتجة عن الاغتصاب أو خارج إطار الزواج مع إنكار الأب للطفل وتحدد بياناته ومنها اسم والدته وجنسه.

محمد فرحات *farahat_3@hotmail.com*
باحث قانوني، المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين
www.efrr-egypt.org

البرهنة على ممارسة التعذيب: المطالبة بالمستحيل

لوسي غريغ وجو بيتيت

أظهر بحث جديد أنَّ الأخطاء التي ارتكبها العاملون المختصون بالتعامل مع طلبات اللجوء في وزارة الداخلية في أثناء تعاملهم مع التقارير الطبية للاستدلال على التعذيب تجعل من المستحيل على النَّاجين من التعذيب ممن يسعون إلى طلب اللجوء في المملكة المتحدة إثبات تعرضهم للتعذيب. وقد تكون العواقب وخيمة على الأفراد المعنيين، وقد تفرض بالمثل أعباء إضافية على الخدمات العامة والتمويلات المخصصة.

تشير دراسة حديثة إلى أنَّ ٢٧ ٪ من البالغين من المهاجرين القسريين ممن يعيشون في بلدان مرتفعة الدخل مثل المملكة المتحدة هم ممن نجوا من التعذيب.[١] ويعاني كثير منهم من حاجات بدنية، ونفسية، واجتماعية، وقانونية معقدة جرَّاء تعرضهم للتعذيب وبسبب رحلتهم التي غالباً ما تكون مطولة ومحفوفة بالمخاطر بحثاً عن السلامة، وما زال النَّاجون يخبروننا على الدوام أنَّ همهم الأكبر تأمين وضعهم القانوني بسرعة من خلال منظومة اللجوء.

وتعد التقارير الطبية-القانونية شكلاً من أشكال الأدلة المعترف بها والمقبولة المقدمة بناء على طلب ممثلي طالبي اللجوء لمساعدة صانعي القرار في إثبات العناصر الفعلية الرئيسية لطلب اللجوء. وتمثل هذه الأدلة أهمية محورية للنَّاجين من التعذيب الذين ربما ليس لديهم الكثير غير تلك الأدلة ليثبتوا تعرضهم للتعذيب، لأسباب نابعة من الصدمة النفسية، وقد يكون من الصعب جداً عليهم تقديم وصف شامل ومفصَّل لما حدث لهم.

وتولت مؤسسة «الحرية من التعذيب» (Freedom from Torture) إجراء تحليلات مفصلة حول كيفية تعامل أخصائيي اللجوء في وزارة الداخلية في المملكة المتحدة مع ٥٠ تقريراً طبياً-قانونياً.[٢] وتشير النتائج إلى أنَّه في مثل هذه الحالات يكون كثير من قرارات وزارة الداخلية ضعيفة ويجب أن يصححها القضاة. واتضح في ٧٦ ٪ من الحالات في بحثنا هذا المعروفة نتيجته أنَّ الشخص الذي يتبع استئنافاً ناجحاً هو الذي يُمنَحُ طلب اللجوء. ويبلغ متوسط معدل نجاح طلبات استئناف اللجوء ٣٠٪. وفي كثير من الحالات التي راجعناها، يستند قاضي الهجرة في حكمه إلى قوة الأدلة الطبية ونوعيتها في مرحلة الاستئناف. ويشير ارتفاع معدل نقض الحكم في مرحلة الاستئناف، حتى لو كان لمجموعة صغيرة نسبياً من الحالات، إلى فشل خطير ومنهجي في صناعة قرارات اللجوء حول دعاوى التعذيب في المملكة المتحدة.

معيار الإثبات

وجدنا في جميع حالات البحث أنَّ العاملين على ملفات طلب اللجوء أخفقوا في تطبيق معيار الإثبات القانوني الصحيح في دعاوى طلب اللجوء في المملكة المتحدة. فلكي يمنح العاملون اللجوء، عليهم أن يقنعوا أنفسهم أنَّ مقدم الطلب 'من المرجح بدرجة معقولة' أن يكون صادقاً. وفي الواقع العملي، أثبت بحثنا أنَّ عاملي طلبات اللجوء يطالبون بمعيار مختلف من الأدلة غير الأدلة الطبية للتعذيب، وهو معيار أقرب إلى المعيار الجنائي أي 'بما لا يدع مجالاً للشك'. فعلى سبيل المثال، يرفض عاملو طلبات اللجوء الأدلة الطبية بسبب أنَّ المختص السريري لا يمكنه أن يعزو الإصابات عزواً مطلقاً إلى التعذيب. ويتعارض هذا المعيار تعارضاً شديداً مع معيار الإثبات المطلوب 'بدرجة معقولة'. وفي حالات أخرى، يفترض عمال طلبات اللجوء افتراضاً خطأً أنَّ الإصابات الجسدية المُقَيَّمَة أقل من 'تشخيص' التعذيب (بمعنى أنَّها ليس لها أي أسباب أخرى محتملة) ولا تعد دليلاً يعتد به على التعذيب.

استجواب الخبير الطبي أو استبدال رأيه

وجدنا أنَّه في ٧٤٪ من حالات طلب اللجوء، يفضل عمال طلبات اللجوء آراءهم الشخصية على الأمور الطبية أو يصدرون أحكامهم السريرية إلى درجة تتجاوز مؤهلاتهم. وفي ٣٠٪ من الحالات، شكَّكوا في رأي الخبير الطبي وقدراته وخبرته في توثيق التعذيب. ويتعارض ذلك مع توجيهات وإرشادات سياسات وزارة الداخلية التي وجّهتهم إلى «عدم منازعة النتائج الطبية أو الدعوة إلى إصدار أحكام سريرية من عند أنفسهم حول الأدلة الطبية أو الأمور الطبية عموماً.»[٣] وقالت وزارة الداخلية في سياستها إنَّ الأطباء البشريين وأي أطباء سريريين ممن يعملون في منظمة الحرية من التعذيب يتميزون «بالموضوعية والحيادية» فضلاً عن أنَّهم مدربون، وذوو خبرة، ومؤهلون لإعداد التقارير الطبية-القانونية المتعلقة بالتعذيب، بما في ذلك التقارير المتعلقة بتقييم ظروف الصِّحة العقليَّة.

تقييمات المصداقية

في ٨٤٪ من الحالات في بحثنا، رفض عمال طلبات اللجوء الأدلة الطبية لأنَّهم توصلوا بالفعل إلى نتيجة سلبية بشأن مصداقية القضية. وتوضح سياسة وزارة الداخلية أنَّ الأدلة الطبية يجب أن يُعْتَدُّ بها بعناية كجزء من عملية النظر في الأدلة، وأنَّ قرار المصداقية لا يجب أن يصدر قبل مراعاة الأدلة الطبية مراعاة تامة. ويُظْهِرُ بحثنا ممارسة عمال طلبات اللجوء السيئة في هذا الصدد، بما في ذلك امتناعهم عن الاعتداد بالنتائج السريرية أو بالأخذ بأجزاء من أدلة التعذيب (خاصة الأدلة النفسية)، ونتائج المصداقية المتوصل إليها حتى قبل النظر في الأدلة السريرية.

قصور في فهم المعايير الدولية

في ٥٤٪ من حالات البحث، أظهر عمال طلبات اللجوء قصوراً في فهم وتفسير الأدلة الطبية للتعذيب التي أُعِدَّتْ طبقاً للمعايير الدولية المعترف بها والواردة في بروتوكول اسطنبول[٤] والتي قدمت كدليل في دعاوى طلبات اللجوء. فعلى سبيل المثال، أخطأ عمال طلبات اللجوء في توجيههم الانتقاد لاستخدام الأطباء لمصطلحات محددة في بروتوكول اسطنبول أو طعنوا على غير وجه الدقة في امتثال الأطباء لمنهجية تقييم درجة الاتساق بين الإصابات المادية الجسدية (الآفات) وسبب التعذيب الذي أدلى به الشخص نفسه.

الخطوات القادمة

بالنسبة للناجين من التعذيب الذين بحاجة إلى الحماية، فغالباً ما يكون لعدم تصديقهم بالإضافة إلى إساءة معاملة أدلتهم الطبية آثار نفسية مدمرة، ما يعيق فرصهم في إعادة التأهيل والدمج الاجتماعي. وهذا ما يزيد الطين بلَّة ويضع عبئاً لا يُستَهان به وغير ضروري على الخدمات العامة والتمويلات التي تواجه أعباءً تفوق طاقتها. ويؤدي سوء معاملة عمال طلبات اللجوء لأدلة التعذيب الطبية إلى طعونات واستئنافات طويلة ومكلفة وحاجة مطالبي اللجوء هؤلاء إلى الدعم المالي في منظومة اللجوء لأشهر أو حتى لسنوات.

ودعت منظمة الحرية من التعذيب، في توصياتها، وزير الداخلية إلى اتخاذ تدابير فورية لتحسين صناعة القرار في قضايا طلب اللجوء التي تتضمن أدلة تعذيب طبية. ولدى وزارة الداخلية سياسة قوية موجودة بالفعل ولكنَّ المشكلة تكمن في غياب التنفيذ الفعَّال لها. ونعمل الآن مع وزارة الداخلية للبدء في معالجة الموضوعات والمسائل التي أثارها بحثنا، مع التركيز على تقديم تدريب مكثف وفعال أكثر من ذلك بالإضافة إلى الرصد المستمر للممارسة.

وقد أوصينا أيضاً بضرورة وجود تدقيق عام مستقل لتطبيق معيار الإثبات بتوسع أكبر في الواقع العملي في قضايا طلبات اللجوء في المملكة المتحدة. وينبغي أن يستند هذا التدقيق في أدلته إلى النَّاجين من التعذيب وأصحاب الخبرة في تقديم أدلة خبيرة في دعاوى طلبات اللجوء، والمنظمات القانونية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى العاملة في مجال اللاجئين.

لوسي غريغ *lugregg@hotmail.com*
مستشارة رئيسية سابقة في السياسات

جو بيتيت *jpettitt@freedomfromtorture.org*
قائد فريق الباحثين

منظمة الحرية من التعذيب (Freedom from Torture)
www.freedomfromtorture.org

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بجو بيتيت أو سيلي رينولدز *sreynolds@freedomfromtorture.org*.

١. سيغفاردسدوتير إ وفايز م. وريدهولم هيدمان إ.م. وسابونشي ف. (2016) 'انتشار التعذيب وغيره من الأحداث الصادمة المرتبطة بالحرب وأثرها على المهاجرين القسريين: مراجعة نظامية' التعذيب 25 (2) ص 47
http://bit.ly/Torture-review-2016
(Prevalence of torture and other war-related traumatic events in forced migrants: A systematic Review' in Torture)

٢. الحرية من التعذيب (2016) البرهنة على التعذيب: طلب المستحيل: سوء معاملة وزارة الداخلية لأدلة الخبرة الطبية
www.freedomfromtorture.org/provingtorture
(Proving Torture: Demanding the impossible: Home Office mistreatment of expert medical evidence)

٣. وزارة الداخلية في المملكة المتحدة (2015) تعليمات سياسات اللجوء والتقارير الطبية القانونية المقدمة من مؤسسة هيلين بامبر ومنظمة التقارير الطبية القانونية للمؤسسة الطبية
http://bit.ly/HomeOffice-2015-medicolegal
(Asylum Policy Instruction, Medico-Legal Reports from the Helen Bamber Foundation and the Medical Foundation Medico-Legal Report Service)

٤. مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان دليل التقصي والتوثيق الفعالين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ('بروتوكول اسطنبول')
www.refworld.org/docid/4638aca62.html
(Manual on the Effective Investigation and Documentation of Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment ('Istanbul Protocol'))

الولادة في أثناء العبور في اليونان

راكيل إيستر حورخي ريكارت

تضطر اللاجئات الحوامل في رحلتهن خلال أوروبا إلى الولادة في ظروف في غاية الصعوبة، فهنَّ يواجهنَّ خيارات مروعة، ويتعرض مواليدهن لخطر انعدام الجنسية.

كثير من النِّساء اللواتي يعبرن اليونان هرباً من النِّزاع وبحثاً عن السلامة كنَّ حوامل بالفعل عندما غادرن الوطن أو أصبحن حوامل في أثناء الرحلة. وقد تستغرق رحلتهن شهوراً ومن المرجح ضعف إمكاناتهن في الحصول على التغذية الجيدة التي يحتجن إليها في أثناء حملهن أضف إلى ذلك أثر الرحلة المادي والجسدي على صحتهن، والضغط النفسي الناتج عن التَّهجير، وفقدان وطنهن ومتعلقاتهن وربما بعض أفراد أسرهن.

وعندما يحين وقت الولادة، هنا يكمن المأزق. وقد تقدم مخيمات اللاجئين المؤقتة أو المساكن المؤقتة بعض المرافق الصحية إلا أنَّه من غير المرجح وجود أي رعاية متخصصة في أمراض النساء؛ وحتى لو قدَّم العاملون الصحيون المحليون والمتطوعون في المنظمات غير الحكومية بعض المساعدة فهم يفتقرون إلى الأجهزة أو المعارف المتخصصة. والبديل، خاصة عندما يثبت أنَّ الولادة متعسرة، أن تلد المرأة في مستشفى محلي.

ووفقاً لشهادات النساء،[1] غالباً ما يكون هذا البديل سيئاً. وفي اليونان، ظروف الوصول إلى مخيمات اللاجئين سيئة، ما يعيق وصول سيارات الإسعاف (التي هي أصلاً قليلة ومحدودة). وتبين لكثير من النِّساء أنَّ وصول سيارات الإسعاف يستغرق من ساعتين إلى ثلاثة كما أنَّ حالة الازدحام في المخيمات المؤقتة تُصَعِّبُ وصول سيارة الإسعاف أو الطواقم الطبية إلى الخيمة حيث تعاني المرأة آلام المخاض. وأدى الجهل في كثير من الحالات (خاصة بين النِّساء الأصغر سناً والنِّساء اللواتي لا يصطحبهن رجال) وندرة المترجمين إلى زيادة شعور القلق لديهنَّ وأنهن لا حول لهن ولا قوة.

ونادراً ما تُسأَلُ النساء اللواتي يذهبن إلى المستشفى عن رغبتهن في الولادة الطبيعية أم القيصرية. وتلد معظم النساء أطفالهن عن طريق الولادة القيصرية دون موافقتهن المُسَبَّقَة، ودون معلومات عن مخاطر الولادة القيصرية ودون سؤالهن حتى عن تاريخهن الطبي. وفي كثير من الحالات، تخضع النساء إلى فحص طبي أساسي لفحص العدوى والإصابات، ثم بعد ذلك يُخرَجْنَ من المستشفى غالباً بعد ساعات قليلة من الـولادة، وهذا ما يخالف معظم التوصيات الطبية. ولأنَّ المستشفى لا يتيح لهن سوى خيار الولادة القيصرية (بمضاعفاتها الإضافية التي تعقبها)، تختار نساء كثيرات الولادة في خيامهن في ظروف غير نظيفة لكنَّهن على الأقل سيجدن من يساعدهن من المهنيين الذين يحترمون رغباتهن.

المفوضية السامية لدعم اللاجئين/ ماك هيلي

وتعاني بعض النِّساء من الآلام والالتهابات بعد الولادة غالباً بسبب طبيعة الولادة وغياب الرعاية الصحية بعد الولادة ما يزيد المشكلة تفاقماً ويزيد الطين بَلَة. وتسعى معظم النساء إلى الحصول على المساعدة في العيادات المحلية لكنَّ طوابير الانتظار عادةً ما تكون طويلة في حين تفضل الأخريات شراء الأدوية دون وصفة طبية أو لا يرغبن في الانتظار في الطوابير إذا لم يضمن أنَّ من سيتولى الكشف عليهن طبيبات. وبالإضافة إلى ذلك، بعض النساء أصبحن حوامل نتيجة للاغتصاب وربما يفضلن الانسحاب من الطوابير بسبب الشعور بالعار.

وزادت اضطرابات الكرب التالي للرضح الحادة بين النساء بعد الولادة إذ عانت كثير منهن من الآلام الحادة في أثناء الولادة وعانين أكثر من غياب الرعاية العطوفة. وإذا كانت الظروف التي تحيط بعملية الولادة صادمة، فسيؤثر ذلك على علاقتهن بأطفالهن، سواء أكانوا حديثي الولادة أم الذين جاءوا معهن إلى مخيم اللاجئين.

وإلى جانب ذلك، أدت صعوبة حصول أولئك النِّساء على الرعاية اللازمة وقلة الموارد لرعاية مواليدهن إلى شعورهن بالعزلة، ما قد يؤثر بدوره على علاقتهن مع أسرهن، خاصةً مع أزواجهن. وبسبب كل هذه التعقيدات، لا يُسجَّلُ كثير من هؤلاء المواليد الجدد، ويتبع ذلك أن يصبحوا معدومي الجنسية، ومحرومين من اكتساب الوضع القانوني السليم والحقوق والحماية.

راكيل إيستر حورخي ريكارت
raqueljorgericart@hotmail.com
طالب في قسم العلوم السياسية وعلم الاجتماع، جامعة فالنسيا www.uv.es ونائب رئيس الشراكات لشؤون الإعلام في منظمة عالم من أجل اللاجئين (World for Refugees) http://worldforrefugees.org

١. تبين لنا وجود هذا الشعور من محادثات النِّساء اللاجئات في مركز استقبال اللاجئين في فالنسيا الإسبانية ممن سافرن عبر أوروبا.

أخبار عن مركز دراسات اللاجئين

محاضرة هاريل-بوند السنوية ٢٠١٧

سوف تُقدَّم محاضرة هاريل-بوند السنوية لعام ٢٠١٧ في ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني في أكسفورد وتلقيها جميلة محمود، نائب الأمين العام للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. للحصول على تنبيه عند فتح باب الحجوزات للمحاضرة، يرجى الاشتراك بقائمة التنبيه الإلكترونية الخاصة بندوات مركز دراسات اللاجئين على الرابط التالي www.rsc.ox.ac.uk/forms/general/connect.

أسطورة الاعتماد على الذات: الحياة الاقتصادية في مخيم للاجئين الليبيريين

ناوهيكو أوماتا، مسؤول بحث رئيسي، مركز دراسات اللاجئين
رقم الإيداع الدولي: ISBN ٩٧٨-١-٧٨٥٣٣-٥٦٤-٨ يونيو/حزيران ٢٠١٧. المجلد ٣٦ من بيرغان للهجرة القسرية.

لكثير من اللاجئين، البقاء الاقتصادي في مخيم للاجئين من أكثر الأمور صعوبة. وبالاعتماد على البحوث النوعية والكمية، يتحدى هذا المجلد سمعة مخيم بودوبورام للاجئين في غانا الذي يُنظَر إليه على أنَّه نموذج 'للاعتماد على الذات' ويسلط الضوء لهذا الغرض على حالة اللامساواة الاقتصادية الملحوظة بين أُسَر اللاجئين. وقد تتبع هذا العمل وهو بعنوان أسطورة الاعتماد على الذات أسر اللاجئين ذاتها على مدى عدة سنوات ليقدِّم معلومات مستنيرة ذات قيمة كبيرة حول تجارب اللاجئين في العودة إلى ليبيريا بعد قضائهم مدة طويلة في المنفى واستجاباتهم لإنهاء وضع اللاجئين لمن تبقى منهم في غانا.

مؤتمر مركز دراسات اللاجئين، مارس/آذار ٢٠١٧- المدونات الصوتية (البودكاست) متاحة

ما وراء الأزمة: إعادة النظر في دراسات اللاجئين

استضاف مركز دراسات اللاجئين هذا المؤتمر الدولي الكبير في مارس/آذار ٢٠١٧ بعد خمس وثلاثين عاماً مضت على تأسيسه. وجاء المؤتمر ليستكشف الدور الذي يمكن أن تتولاه دراسات اللاجئين في العالم. وفي سياق التغيرات العميقة التي طرأت على طبيعة التَّهجير القسري، قدَّم المؤتمر تقييماً لأنواع المعارف والأدلة والمفهومات الضرورية لفهم التحديات المعاصرة والاستجابة لها. جدول أعمال المؤتمر والمدونات الصوتية لمعظم الجلسات متاحة على الرابط التالي: www.rsc.ox.ac.uk/events/beyond-crisis-rethinking-refugee-studies

محاضرة إليزابيث كولسون السنوية ٢٠١٧

الحنين إلى الماضي والشرعية: فهم تخريج سياسة الهجرة الأوروبية. البروفيسور توماس سبيكربوير، بروفيسور قانون الهجرة، جامعة فريجي، أمستردام

المدونة الصوتية متاحة الآن للمحاضرة التي ألقاها في ١٧ مايو/أيار ٢٠١٧ البروفيسور توماس سبيكربوير والتي ذكر فيها أنَّ استجابة الاتحاد الأوروبي 'لأزمة' عام ٢٠١٦ لم تبادر بمعالجة أوجه القصور الأساسية التي تشوب نظام اللجوء الأوروبي المشترك بل اقتصرت على اتخاذ بعض الخطوات في تخريج الرقابة على الهجرة. وقال إنَّ أهم عناصر التخريج تضمنت الاتفاق المبرم بين الاتحاد الأوروبي وتركيا وتعزيز التعاون مع ليبيا والعملية العسكري في صوفيا في وسط البحر الأبيض المتوسط وإطار عمل الشراكة في شؤون الهجرة. http://bit.ly/Colson2017-Spijkerboer

للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول بحوث مركز دراسات اللاجئين ونشراته وفعالياته، يرجى زيارة الصفحة التالية www.rsc.ox.ac.uk. للحصول على النشرة الإخبارية الشهرية لمركز دراسات اللاجئين، زر الصفحة التالية www.rsc.ox.ac.uk/forms/general/connect

استخدام المدارس كمأوى للنازحين داخلياً في اليمن

محمد الصباحي وغيداء مُطهَّر

نتج عن النِّزاع الذي نشب قبل عامين في اليمن تهجير ٣,٣ مليون نازح داخلي يعيش ٢٠٪ منهم في مستوطنات عفويّة ومراكز تجمّع اشتملت على البنايات العامة. وتصدّرت المدارس قائمة البنايات العامة التي غالباً ما يشغلها النازحون داخلياً في اليمن. فالغالبية العظمى من عمليات النزوح الأولية حدثت عندما كان التعليم معلقاً بسبب الحرب، ما سمح للنَّازحين داخلياً باللجوء إلى المدارس كحل مؤقت تبيّن لاحقاً، لسوء الحظ، أنه أكثر دِيمومة مما توقع الجميع. وزاد الوضع سوءاً عندنا شكّلت الأعداد الأولية الصغيرة من العائلات النازحة داخلياً التي تعيش في هذه المدارس 'بذرةُ' أدّت إلى قدوم مزيد من النازحين إليها.

ونتيجة لذلك، لم تتمكن المدارس التي استُخدمت كمآوٍ لإسكان النازحين داخلياً من فتح أبوابها للطلاب حين باشرت المدارس عملها مجدداً، ما دفع المجتمع المضيف لإلقاء اللوم على النازحين داخلياً لما تسببوا به من حرمان أطفال المجتمع المضيف من الذهاب إلى المدرسة أو اضطرارهم للمشي مسافة أبعد للدراسة في أماكن أخرى. وقال النازحون داخلياً في المدارس الحكومية الثانوية إنَّ المجتمع المضيف والسلطات المحلية بما فيها إدارة المدرسة كانوا عدائيين معهم. ففي إحدى الوقائع، استخدمت مديرة إحدى المدارس رجالاً مسلحين لإجبار ١٥ عائلة نازحة من أصل ٢١ عائلة على الخروج من مدرسة الإناث الثانوية التي كانت تديرها واستمرت بتهديد العائلات المتبقية بطردهم قريباً ذلك لأنها لن تتساهل كما لن يتساهل المجتمع المضيف مع وجود النازحين داخلياً من الشباب البالغين في مكان وجود الفتيات المراهقات.

وفي مدرسة ثانوية أخرى للذكور في المدينة نفسها، هددت السلطة المحلية بإغلاق مشروع الإيواء الذي وفرته إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية ما لم ينتقل النازحون داخلياً إلى أماكن أخرى خارج المدرسة. وقال مدير المدرسة إنَّه لا يستطيع الاستمرار بإدارة المدرسة وهي مكتظة بالأولاد المراهقين جنباً إلى جنب مع الفتيات اليافعات في المدرسة. ومن الناحية الأخرى، أعرب النازحون داخلياً عن عدم ارتياحهم في المدرسة إذ قال أرباب الأسر من الذكور إنهم لا يستطيعون البحث عن عمل رغم قرب السوق ذلك لأنهم لا يضمنون سلامة عائلاتهم إذا تركوهم في مدرسة مليئة بالشباب.

ونظراً لحالة النزوح المطوَلة، طور معظم النازحين داخلياً ممن يعيشون في المدارس نظاماً لإدارة شؤونهم بالمشاركة مع مديري المأوى وممثلي النازحين داخلياً. وهذا يحمل معناً ضمنياً بأن النازحين في موقف جيد يمكّنهم من الإفصاح عن حاجاتهم بوضوح ودقة. ويجب استشارة النازحين داخلياً في المدارس في الأمور التي تهمهم خصوصاً أولئك الذين عاشوا معاً لبعض الوقت وكان لهم بعض هذا النظام. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بمدرسة الذكور المذكورة سابقاً، يساعد إشراك النازحين داخلياً في النقاشات المتعلقة بنقلهم إلى مبنى آخر على الحد من التوترات والمخاوف المحتومة.

محمد الصباحي *Mohammed.sabahi@hotmail.com*
مسؤول الإبلاغ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، صنعاء، اليمن *www.unocha.org/yemen*

غيداء مُطهَّر *Alabsi.ghaidaa98@gmail.com*
خبيرة التماسك الاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صنعاء، اليمن *www.ye.undp.org*

جميع الآراء الواردة في هذه المقالة تعبر عن رأي الكاتبين فقط ولا تعبّر بالضرورة عن السياسة أو الموقف الرسميين لهيئة كل منهما.

مدرسة يستخدمها النّازحون داخلياً، إب، اليمن.

محمد الصباحي